

الباب الرابع

دراسة الأحاديث التي أُعلت من جهة متونها في الصحيحين

الفصل الأول: المتون المتفق عليها

المبحث الأول: حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال ”إن أمتي يدعون يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء، فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل“.

أخرج البخاري هذا الحديث في ”كتاب الوضوء باب فضل الوضوء والغر المحجلون من آثار الوضوء“، ومسلم، من طريق نعيم المجر قال: رقيت مع أبي هريرة على ظهر المسجد فتوضأ، فقال: إني سمعت النبي ﷺ يقول: ”إن أمتي يدعون يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء، فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل. واللفظ للبخاري مقتصراً، وعند مسلم مفصلاً: أنه رأى أبا هريرة يتوضأ فغسل وجهه ويديه حتى كاد يبلغ المنكبين، ثم غسل رجليه حتى رفع إلى الساقين ثم قال: ”سمعت رسول الله ﷺ يقول...“ فذكر الحديث.^{٣١٨}

ويتوجه التعليل إلى ذكر الحث على إطالة الغرة والتحجيل (يعني لفظ ”فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل“) بكونه مشكوكاً أن يكون من كلام النبي ﷺ. وقد أعلّه ابن تيمية وابن حجر هذا اللفظ بكونه مدرجا من كلام أبي هريرة.^{٣١٩}

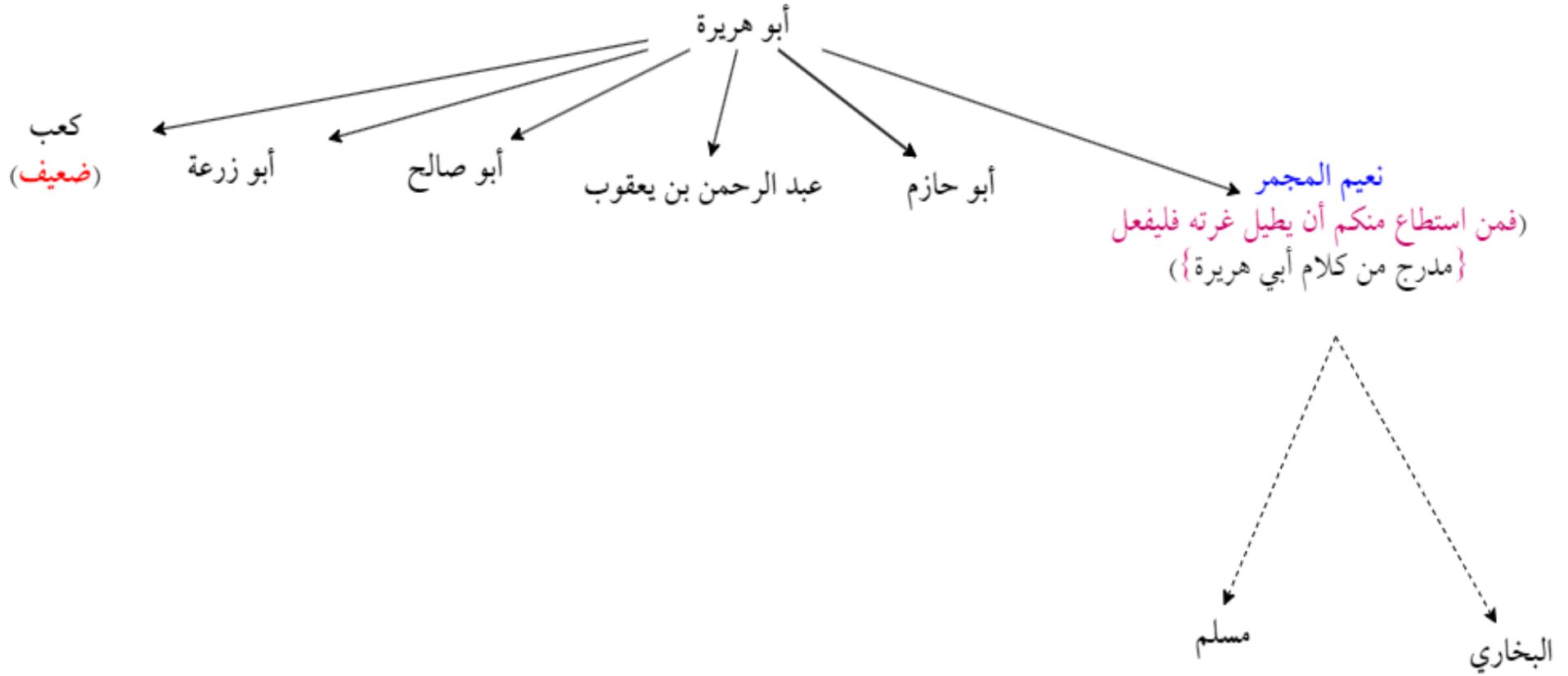


^{٣١٨} البخاري، صحيح البخاري، الرقم ١٣٦؛ مسلم، صحيح مسلم، الرقم ٥٨٠.
^{٣١٩} الحزاني، مجموع الفتاوى، ج ١، ص ٢٧٩؛ العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج ١، ص ٣١١.

المطلب الأول: تشابه المتون وفروقها

<p>ذكر الحثّ على إطالة الغرة والتحجيل</p>	<p>تشابه المتون وفروقها</p>	<p>الراوي عن أبي هريرة</p>
<p>✓</p>	<p>أنه رأى أبا هريرة يتوضأ فغسل وجهه ويديه حتى كاد يبلغ المنكبين، ثم غسل رجليه حتى رفع إلى الساقين ثم قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن أمتي يأتون يوم القيامة غرا محجلين من أثر الوضوء، فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل“. وفي رواية: ”فليطل غرته وتحجيله“.</p>	<p>نعيم المعجمر</p>
<p>x</p>	<p>اختلف عنه على ما يلي: <ul style="list-style-type: none"> • إن حوضي أبعد من أيلة من عدن لهو أشد بياضا من الثلج، وأحلى من العسل باللبن، ولأنيته أكثر من عدد النجوم وإنني لأصد الناس عنه، كما يصد الرجل إبل الناس عن حوضه“. قالوا يا رسول الله أتعرفنا يومئذ؟ قال ”نعم لكم سيما ليست لأحد من الأمم تردون علي غرا، محجلين من أثر الوضوء“. • كنت خلف أبي هريرة ، وهو يتوضأ للصلاة، فكان يمد يده حتى تبلغ إبطه، فقلت له: يا أبا هريرة، ما هذا الوضوء؟ فقال: يا بني فروخ، أنتم ها هنا، لو علمت أنكم ها هنا ما توضأت هذا الوضوء، سمعت خليلي ﷺ يقول: ”تبلغ الحلية من المؤمن حيث يبلغ الوضوء“. </p>	<p>أبو حازم</p>
<p>x</p>	<p>” السلام عليكم دار قوم مؤمنين ، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون ، وددت أنا قد رأينا إخواننا ، قالوا : أولسنا إخوانك يا رسول الله ؟ قال : أنتم أصحابي ، وإخواننا الذين لم يأتوا بعد ، فقالوا : كيف تعرف من لم يأت بعد من أمتك يا رسول الله ؟ فقال : أرايت لو أن رجلا له</p>	<p>عبد الرحمن بن يعقوب</p>

	<p>خيل غر محجلة بين ظهري خيل دهم بهم ألا يعرف خيله؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: <u>فإنهم يأتون غرا محجلين من الوضوء</u>، وأنا فرطهم على الحوض، ألا لئذادن رجال عن حوضي كما يذاد البعير الضال، أناديهم: ألا هلم، فيقال: إنهم قد بدلوا بعدك، فأقول: سحقا، سحقا“.</p>	
<p>فيه خلاف</p>	<p>اختُلف عنه على ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • قيل يا رسول الله، بأي شيء تعرف أمتك؟ قال: <u>”غر محجلون من أثر الطهور/الوضوء“</u>. • <u>”إنكم محشورون يوم القيامة محجلين من آثار الوضوء فأعرفكم بذلك، فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل فكان أبو هريرة يتوضأ فيبلغ بالماء خلف المرفقين وخلف الكعبين ويقول إني أحب أن تطول غرتي بالحلية.</u> • <u>”كان أبو هريرة يتوضأ على نصف الساق“</u>، فقال الآخر: <u>”كان يتوضأ إلى العضد“</u>، وقال: <u>”إن الحلية تبلغ إلى مواضع الوضوء“</u>. أي موقوفا على فعل أبي هريرة. 	<p>أبو صالح وأبو زرعة</p>
<p>✓</p>	<p><u>إنكم الغر المحجلون يوم القيامة من آثار الوضوء</u>. فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل.</p>	<p>كعب المدني</p>



المطلب الثاني: دراسة الحديث وبيان علته

قد روى عن أبي هريرة ذكر الغرة والتحجيل ستة الرواة، وهم: (١) نعيم المجرم، (٢) وأبو حازم، (٣) وعبد الرحمن بن يعقوب، (٤) وأبو صالح السمان، (٥) وأبو زرعة، (٦) وكعب. جلُّ هؤلاء جاء بحديثٍ مستقلٍّ عن الآخر، غير أنَّ أحاديثهم تدلُّ على سِمَةِ المسلم عند الحوض، وهي الغُرَّةُ والتحجيلُ من آثار الوضوء.

دراسة رواية نعيم المجرم:

هو نعيم بن عبد الله المجرم، اتفق الأئمة على توثيقه. وقد أطلال في مجالسة أبي هريرة، وكان يجالسه عشرين سنة.^{٣٢٠}

وذكر "فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل" مروى من طريقه، وقد شكَّ أحد الرواة عنه في نسبة هذا الكلام مرفوعاً إلى النبي ﷺ. قد روى عنه هذا الحديث كلُّ من: سعيد بن أبي هلال^{٣٢١}، وعمارة بن غزية^{٣٢٢}، وفليح بن سليمان^{٣٢٣}، بلفظ: "إن أمتي يأتون يوم القيامة غرا محجلين من أثر الوضوء، فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل". وزاد عمارة بن غزية في روايته: "رأيت أبا هريرة يتوضأ، فغسل وجهه فأسبغ الوضوء، ثم غسل يده اليمنى حتى أشرع في العضد، ثم يده اليسرى حتى أشرع في العضد، ثم مسح رأسه، ثم غسل رجله اليمنى حتى أشرع في الساق، ثم غسل رجله اليسرى حتى أشرع في الساق، ثم قال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ، وقال: قال رسول الله ﷺ... فذكره. وقال نعيم - كما عند رواية فليح -: "لا أدري قوله 'من استطاع أن يطيل غرته فليفعل' من قول رسول الله ﷺ، أو من قول أبي هريرة!". وشكَّ نعيم للفظ المذكور أمن كلام النبي ﷺ أو من كلام أبي هريرة يدلُّ على انتباهه، إذ سياق الكلام - عنده - يشبه أن يكون كلاماً لأبي هريرة رغم تصريح أبي هريرة "هكذا رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ".

^{٣٢٠} المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج ٢، ص ٤٨٨-٤٨٩.

^{٣٢١} البخاري، صحيح البخاري، الرقم ١٣٦؛ مسلم، صحيح مسلم، الرقم ٥٨٠؛ أبو عبيد، الطهور، الرقم ٢٦؛ الشيباني،

المسند، الرقم ٩١٩٥؛ البستي، صحيح ابن حبان، الرقم ٢٢؛ البيهقي، السنن الكبرى، الرقم ٢٦٠-٢٦١.

^{٣٢٢} مسلم، صحيح مسلم، الرقم ٥٧٩؛ البيهقي، السنن الكبرى، الرقم ٣٦٣.

^{٣٢٣} الشيباني، المسند، الرقم ٨٤١٣.

دراسة رواية أبي جازم:

هو سلمان الأشجعي الكوفي. قال فيه ابن حجر: "ثقة".^{٣٢٤} وقد روى الحديث المغاير لحديث نعيم المجرم المتقدم، حيث هو روى حديث صفة الحوض والواقعة عند الحوض يومئذ. وليس في لفظه ذكر الحث على إطالة الغرة والتحجيل.

قد روى عنه هذا الحديث أبو مالك الأشجعي، واختلف عنه في إسناد هذا الحديث على

الوجهين:

(١) رواه مروان الفزاري وابن فضيل^{٣٢٥}، ويحيى بن زكريا بن زائدة^{٣٢٦}، عن أبي مالك الأشجعي عن

أبي جازم عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: "إن حوضي أبعد من أيلة من عدن لهو أشد بياضاً من الثلج، وأحلى من العسل باللبن، ولأنيته أكثر من عدد النجوم وإني لأصد الناس عنه، كما يصد الرجل إبل الناس عن حوضه". قالوا يا رسول الله أتعرفنا يومئذ؟ قال "نعم لكم سيما ليست لأحد من الأمم تردون عليّ غراً محجلين من أثر الوضوء". واللفظ لمروان.

(٢) وخالفهم علي بن مسهر، فرواه عن أبي مالك الأشجعي عن ربعي بن حراش عن حذيفة مرفوعاً،

بنحو اللفظ المتقدم.^{٣٢٧}

وفيما يلي مقارنة دراجاتهم من ناحية الضبط:

الرقم	الراوي	درجة الراوي عند ابن حجر
١	مروان بن معاوية الفزاري	ثقة حافظ وكان يدلس أسماء الشيوخ ^{٣٢٨}
٢	محمد بن فضيل بن غزوان	صدوق عارف ^{٣٢٩}
٣	يحيى بن زكريا بن زائدة	ثقة متقن ^{٣٣٠}

^{٣٢٤} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٢٤٦.

^{٣٢٥} مسلم، صحيح مسلم، الرقم ٥٨١-٥٨٢.

^{٣٢٦} ابن أبي شيبة، المصنّف، الرقم ٤٢؛ القزويني، سنن ابن ماجه، الرقم ٤٢٨٢؛ الموصلي، مسند أبي يعلى، الرقم ٢٦٠٩.

^{٣٢٧} مسلم، صحيح مسلم، الرقم ٥٨٣؛ القزويني، سنن ابن ماجه، الرقم ٤٣٠٢؛ البستي، صحيح ابن حبان، الرقم ٥١٣٢.

^{٣٢٨} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٥٢٦.

^{٣٢٩} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٥٠٢.

^{٣٣٠} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٥٩٠.

٤	علي بن مسهر	ثقة له غرائب بعد أن أضر ^{٣٣١}
---	-------------	--

ومن خلال هذه المقارنة تترجح رواية الجمهور على رواية علي بن مسهر، وقد أخطأ إذ خالف عددا من الثقات وهم أوثق منه. أما الذهبي فقد صحح روايته.^{٣٣٢} ولعلَّ صحَّحها لتخريج مسلم رواية عليّ هذه. والباحث يرى أن مسلما أخرج رواية عليّ هذه لبيان علتها لوجود الاختلاف على أبي مالك الأشجعي، إذ إنه أردفها بعد أن أخرج رواية مروان وابن فضيل المتقدمتين. وقد سبق ذكر في الباب الثاني أن مسلما قد يكرّر الحديث لغرض بيان علته.

وقد رواه غير هؤلاء عن أبي مالك الأشجعي بغير هذا اللفظ. فرواه خلف بن خليفة وعبد الله بن إدريس عن أبي مالك الأشجعي عن أبي حازم قال: ”كنت خلف أبي هريرة، وهو يتوضأ للصلاة، فكان يمد يده حتى تبلغ إبطه، فقلت له: يا أبا هريرة، ما هذا الوضوء؟ فقال: يا بني فروخ، أنتم ها هنا، لو علمت أنكم ها هنا ما توضأت هذا الوضوء، سمعت خليلي عليه السلام يقول: تبلغ الحلية من المؤمن حيث يبلغ الوضوء“. ويبدو من هذه الرواية أن أبا هريرة رواها بالمعنى. وهو ملموح من لفظه ”تبلغ حلية المؤمن حيث يبلغ الوضوء“ بدلا من ”غزّا محجلين من أثر الوضوء“.

وإذا ضُمت هذه الرواية إلى رواية جمهور رواة أبي مالك الأشجعي، سيظهر أن كلا الروايتين كانتا في واقعة واحدة شهدها أبو حازم. بمعنى أن أبا حازم لما رأى وضوء أبي هريرة، استشكله؛ فبين له أبو هريرة سببه لما فهمه من حديث الغرة والتحجيل من آثار الوضوء.

UNIVERSITAS ISLAM NEGERI
SUNAN GUNUNG
BANDUNG

دراسة رواية عبد الرحمن بن يعقوب:
هو عبد الرحمن بن يعقوب الجهني المدني. قال فيه ابن حجر: ”ثقة“. ^{٣٣٣} وليس في حديثه

ذكر الحثّ على إطالة الغرة والتحجيل.

ولفظه هو أصل الحديث الذي سمعه أو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم. رواه عن أبي هريرة بلفظ: ”أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى المقبرة، فقال السلام عليكم دار قوم مؤمنين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون، وددت أنا قد رأينا إخواننا، قالوا: أولسنا إخوانك يا رسول الله؟ قال: أنتم أصحابي، وإخواننا الذين لم يأتوا

^{٣٣١} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٤٠٥.

^{٣٣٢} الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٨، ص ٤٨٧.

^{٣٣٣} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٣٥٣.

بعد، فقالوا: كيف تعرف من لم يأت بعد من أمتك يا رسول الله؟ فقال: أرأيت لو أن رجلا له خيل غر محجلة بين ظهري خيل دهم بهم ألا يعرف خيله؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: فإنهم يأتون غرا محجلين من الوضوء، وأنا فرطهم على الحوض، ألا لئذادن رجال عن حوضي كما يذاد البعير الضال، أناديهم: ألا هلم، فيقال: إنهم قد بدلوا بعدك، فأقول: سحقا، سحقا“.^{٣٣٤}

دراسة رواية أبي صالح وأبي زرعة:

أبو صالح هو ذكوان السمان. قال فيه ابن حجر: ”ثقة ثبت.“^{٣٣٥} وهو من أوثق أصحاب أبي هريرة.^{٣٣٦} وأما أبو زرعة فهو ابن عمرو بن جرير بن عبد الله البجلي الكوفي. قيل اسمه هرم؛ وقيل عمرو؛ وقيل عبد الله؛ وقيل عبد الرحمن؛ وقيل جرير. قال فيه ابن حجر: ”ثقة“.^{٣٣٧}

وقد رواه عن أبي صالح الأعمش، واختلف عنه:

فرواه مطرف بن واصل عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا.^{٣٣٨} وقال البزار: ”لا نعلم رواه إلا مطرف“.

ورواه يحيى بن اليمان عن الأعمش عن أبي صالح عن جابر مرفوعا.^{٣٣٩} وقال الطبراني: ”لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا يحيى بن يمان“.

ورواه أبو مريم عن الأعمش عن أبي حازم عن أبي هريرة مرفوعا.^{٣٤٠}

وثلاثتهم (مطرف بن واصل، ويحيى بن يمان، وأبو مريم) وإن كانوا مختلفين في سياق الإسناد، إلا أنهم متفقون برواية هذا الحديث بلفظ: ”أمتي -وعند بعضهم أنتم- الغر المحجلون من آثار الطهور، وفي بعض الرواية: الوضوء“.

^{٣٣٤} مسلم، صحيح مسلم، الرقم ٥٨٤-٥٨٥؛ النسائي، المجتبى، الرقم ١٥٠؛ محمد بن إسحاق ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة (بيروت: المكتب الإسلامي، ٢٠٠٣)، الرقم ٦؛ الأصبغي، الموطأ: رواية الليثي، الرقم ٦٣؛ الشيباني، المسند، الرقم ٧٩٩٣.

^{٣٣٥} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٢٠٣.

^{٣٣٦} المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج ١٧، ص ٤٨٠.

^{٣٣٧} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٦٤١.

^{٣٣٨} أحمد بن عمرو البزار، مسند البزار (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ٢٠٠٩)، ج ١٦، ص ١٥٥، الرقم ٩٢٥٨؛

أحمد ابن الأعرابي، معجم ابن الأعرابي (السعودية: دار ابن الجوزي، ١٩٩٧)، الرقم ٢٣٤.

^{٣٣٩} الموصلي، مسند أبي يعلى، الرقم ٢١٦٢؛ أبو العباس السراج، حديث السراج (القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر،

٢٠٠٤)، الرقم ٨٢١؛ سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الأوسط (القاهرة: دار الحرمين، ١٩٩٥)، ج ٨، ص ١٤٤، الرقم ٨٢٢.

^{٣٤٠} الطبراني، المعجم الأوسط، الرقم ٥٠٨٦.

وخالقهم شعبة، واختلف عنه:

فرواه يحيى بن بكير عن شعبة عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة؛ وعن شعبة عن أبي التياح عن أبي زرعة عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: ”إنكم محشورون يوم القيامة محجلين من آثار الوضوء فأعرفكم بذلك، فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل“؛ فكان أبو هريرة يتوضأ فيبلغ بالماء خلف المرفقين وخلف الكعبين ويقول إني أحب أن تطول غرتي بالحلية. يريد أن الغرة تبلغ حيث يبلغ الوضوء“. أخرج روايته أبو نعيم الأصبهاني، وقال: ”غريب من حديث شعبة لم نكتبه إلا من حديث يحيى بن أبي بكير“.^{٣٤١}

وخالق يحيى بن أبي بكير يزيد بن هارون وغيره من أصحاب شعبة - كما ذكره الدارقطني، ولم يذكر أسماءهم^{٣٤٢} -، فرووه عن شعبة بهذين الإسنادين موقوفاً على فعل أبي هريرة، ولم يذكروا لفظ النبي ﷺ ”إنكم محشورون...“.^{٣٤٣}

يحيى بن أبي بكير ويزيد بن هارون كلاهما ثقتان، كما قال ابن حجر^{٣٤٤}، إلا أنه قال في يزيد هارون أنه ”ثقة متقن عابد“، وهذا يدل على مزيد ضبط يزيد على يحيى. وعليه، فقد خالف يحيى من هو أوثق منه، بل قد خالف غيره من أصحاب شعبة وتفرد بهذا الوجه عنه؛ فيحكم على روايته بالشذوذ. ومما يؤيد هذا: قول الإمام أحمد فيه ”قل إنسان كتب عن شعبة إلا جاء بشيء، جاء بلفظ“^{٣٤٥}، أي: جاء بأشياء غريبة لا يعرفها أصحاب شعبة إذ أحاديثه مبثوثة متداولة بين أصحابه. وقد أعلّ رواية يحيى هذه الدارقطني^{٣٤٦}، واستغربها أبو نعيم كما تقدم.

^{٣٤١} أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (بيروت: دار الفكر، ١٩٩٦)، ج ٧، ص ٢٠٦.

^{٣٤٢} الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ج ٤، ص ١٣٥.

^{٣٤٣} أبو عبيد، الطهور، الرقم ٢٥.

^{٣٤٤} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٦٤١.

^{٣٤٥} المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج ٣١، ص ٢٣٨.

^{٣٤٦} الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ج ٤، ص ١٣٥.

ويتلخص الاختلاف عن الأعمش على ما يلي:

اختلاف المتن	اختلاف الإسناد	الرواة المختلفون
أمّتي -وعند بعضهم 'أنتم'- الغر المحجلون من آثار الطهور/الوضوء	الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً	مطرف بن واصل
	الأعمش عن أبي صالح عن جابر مرفوعاً	يحيى بن اليمان
	الأعمش عن أبي حازم عن أبي هريرة مرفوعاً	أبو مريم
قال أحدهما (أي أبو صالح أو أبو زرعة) كان أبو هريرة يتوضأ على نصف الساق، وقال الآخر "ويتوضأ إلى العضد"، وقال أبو هريرة "إن الحلية تبلغ إلى موقوفا". مواضع الوضوء.	الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة؛ وشعبة عن أبي التياح عن أبي زرعة أبي هريرة موقوفا	شعبة

الأعمش هو سليمان ابن مهران الأسدي الكاهلي أبو محمد الكوفي، ثقة حافظ.^{٣٤٧}
ومطرف بن واصل، قال الخطيب فيه أنه رجل كوفي، حدّث عن الأعمش.^{٣٤٨} ذكره ابن أبي حاتم في كتابه الجرح والتعديل ولم يذكر جرحاً ولا تعديلاً.^{٣٤٩} وقال يحيى بن معين "ولا أعرف

^{٣٤٧} العسقلاني، تقریب التهذیب، ص ٢٥٤.

^{٣٤٨} أحمد بن علي البغدادي، تلخیص المتشابهة في الرسم (دمشق: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٨٥)، ج ٢، ص

.٧٩٢

^{٣٤٩} ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج ٨، ص ٣١٥.

مطرف بن واصل^{٣٥٠}. وهذه العبارة دلت على أن مطرفاً رجلاً مجهولاً. وقد استغرب البزار روايته هذه كما تقدم.

ويحيى بن يمان هو العجلي الكوفي صدوق عابد يخطئ كثيراً وقد تغير كما قال ابن حجر^{٣٥١}. وقد ذكر ابن عدي أن عامة ما يرويه يحيى بن يمان عن الأعمش غير محفوظة، وأورد هذه الرواية أيضاً في ترجمة يحيى بن يمان في كتابه "الكامل" مما يدل على تضعيفه إياها^{٣٥٢}. وقد أشار إلى إعلال رواية ابن يمان هذه الطبراني - كما تقدم - حيث لم يرو هذا الوجه إلا هو.

وأبو مريم هو عبد الغفار بن القاسم الغفاري، اتفق على تضعيفه وكان من رؤساء الشيعة، بل قال أبو حامد الرازي أن هذا الرجل متروك، وقال أحمد أن عامة أحاديثه بواطيل^{٣٥٣}. وأما شعبة فهو ابن الحجاج ابن الورد العتكي أبو بسطام، ثقة حافظ متقن، أمير المؤمنين في الحديث كما قال ابن حجر^{٣٥٤}. وأيضاً هو من أوثق الناس في الأعمش^{٣٥٥}.

وبهذه المقارنة يتبين جلياً أن الراجح في الاختلاف على الأعمش هو ما رواه شعبة عنه عن أبي صالح عن أبي هريرة موقوفاً إذ هو أحد أوثق الناس في الأعمش. وقد رجح هذا الوجه الدارقطني^{٣٥٦}.
دراسة رواية كعب:

كعب هو المدني أبو عامر، حكم عليه ابن حجر بالجهالة^{٣٥٧}. روى هذا الحديث بلفظ "إنكم الغر المحجلون يوم القيامة من آثار الطهور، فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل".
رواه عنه ليث بن أبي سليم، واختلف عنه على الوجهين:

(١) رواه علي بن عاصم، وزائدة، وجريز، عن ليث بن أبي سليم عن كعب عن أبي هريرة مرفوعاً^{٣٥٨}.

^{٣٥٠} ابن معين، *سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين*، ص ٤٧٤.

^{٣٥١} العسقلاني، *تقريب التهذيب*، ص ٥٩٨.

^{٣٥٢} ابن عدي، *الكامل في ضعفاء الرجال*، ج ٩، ص ٩٥.

^{٣٥٣} ابن أبي حاتم الرازي، *الجرح والتعديل*، ج ٦، ص ٥٣-٥٤.

^{٣٥٤} العسقلاني، *تقريب التهذيب*، ص ٢٦٦.

^{٣٥٥} علي بن عمر الدارقطني، *سؤالات أبي عبد الله بن بكير للدارقطني* (القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ٢٠٠٦)، ص ١٢٨. وقد ذكره النسائي في الطبقة الأولى من أصحاب الأعمش. انظر: أحمد بن شعيب النسائي، *الطبقات* (الأردن: مكتبة المنار، ١٩٨٧)، ص ٧٨.

^{٣٥٦} الدارقطني، *العلل الواردة في الأحاديث النبوية*، ج ٤، ص ١٣٥.

^{٣٥٧} العسقلاني، *تقريب التهذيب*، ص ٤٦٢.

^{٣٥٨} أبو عبيد، *الطهور*، الرقم ٢٩؛ الشيباني، *المسند*، الرقم ٨٧٤١؛ الموصلي، *مسند أبي يعلى*، الرقم ٦٤١٠.

٢) وخالفهم المطلب بن زياد، فرواه عن ليث بن أبي سليم عن طاوس عن أبي هريرة مرفوعاً. ^{٣٥٩}
وقال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن طاوس إلا ليث، تفرد به: المطلب بن زياد".

الراوي	درجة الراوي
ليث بن أبي سليم	ضعيف
علي بن عاصم	ضعيف، وقيل متروك، وقد اتهم بالكذب
زائدة بن قدامة	ثقة ثبت صاحب سنة
جرير بن عبد الحميد	ثقة صحيح الكتاب قيل كان في آخر عمره يهم من حفظه
مطلب بن زياد	صدوق كثير الوهم

ليث بن أبي سليم قد ضعفه الأئمة؛ منهم وكيع، وابن عيينة، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيين، وغيرهم. ^{٣٦٠} غير أنه مع ضعفه فإنه ممن يكتب حديثه كما قال ابن عدي. وعلي بن عاصم، هو ابن صهيب الواسطي. اتفق على تضعيفه؛ بل اتهمه يزيد بن زريع بالكذب؛ وقال النسائي أنه متروك؛ وقال بعضهم أنه مع ضعفه يُكتب حديثه. ^{٣٦١}
وزائدة هو ابن قدامة الثقفي أبو الصلت الكوفي ثقة ثبت صاحب سنة. ^{٣٦٢}
وجرير هو ابن عبد الحميد بن قرط الضبي الكوفي، ثقة صحيح الكتاب قيل كان في آخر عمره يهم من حفظه. ^{٣٦٣}

والمطلب بن زياد هو الكوفي الثقفي. وثقه أحمد، وابن معين في رواية، وعثمان بن أبي شيبة، والعجلي، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال أبو داود أنه صالح، وقال ابن عدي أنه لا بأس به. ^{٣٦٤}

^{٣٥٩} الطبراني، المعجم الأوسط، الرقم ١٩٧٥.

^{٣٦٠} الرازي، الجرح والتعديل، ج ٧، ص ١٧٨-١٧٩.

^{٣٦١} الرازي، الجرح والتعديل، ج ٦، ص ١٩٨-١٩٩؛ البخاري، التاريخ الكبير، ج ٧، ص ٣٦٤؛ أحمد بن شعيب النسائي، الضعفاء والمتروكون (بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٩٨٥)، ص ١٧٩؛ العقيلي، الضعفاء الكبير، ج ٣، ص ٢٤٥؛ محمد بن حبان البستي، المجروحين (الرياض: دار الصميعي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠)، ج ٢، ص ٨٩.

^{٣٦٢} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٢١٣.

^{٣٦٣} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ١٣٩.

^{٣٦٤} الرازي، الجرح والتعديل، ج ٨، ص ٣٦٠؛ أحمد بن عبد الله العجلي، الثقات (المدينة المنورة: مكتبة الدار، ١٩٨٥)، ج ٢، ص ٢٨٢؛ محمد بن حبان البستي، الثقات (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨)، ج ٤، ص ٣٢٢؛ أبو داود السجستاني، سؤالات أبي عبيد الأجرى (مكة: مكتبة دار الاستقامة، ١٩٩٧)، ج ١، ص ٣٤٠؛ الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٨، ص ٢٢٥.

وضَعَفَهُ ابن معين في روايةٍ، وقال أبو حاتم أنه يكتب حديثه ولا يحتج به، وضعفه أيضاً عيسى بن شاذان، وأيضاً قال: "عنده مناكير". وضعفه ابن سعد جداً.^{٣٦٥} الذي يظهر أن التضعيف الوارد عليه جاء لأجل بعض المناكير في حديثه، وليس تضعيفاً مطلقاً ولا ينزله عن رتبة القبول، وذلك لدلالة قول أبي حاتم "يكتب حديثه، ولا يحتج به"، وكما أشاره عيسى بن شاذان في تضعيفه له. وهو بذلك صدوق غير أنه كثير الوهم.

وقد أخطأ هو في هذه الرواية؛ فخالف الثقتين: زائدة بن قدامة وجرير بن عبد الحميد؛ حيث هو روى عن ليث عن طاوس، فيأتي بطاوس مكان كعب. وقد رجح الوجه الأول (ليث عن كعب عن أبي هريرة) أبو حاتم الرازي.^{٣٦٦} ومع ذلك، فإن رواية كعب هذه ضعيفة جداً لأمرين؛ ضعف ليث بن أبي سليم، وجهالة كعب.

خلاصة الاختلاف وتحقيق علة المتن:

- فمن خلال عملية المقارنات السابقة، تتلخص أوجه الاختلاف عن أبي هريرة على ما يلي:
- (١) نعيم المجرم، عن أبي هريرة مرفوعاً بحديث صفة الوضوء، وقال فيه "أمّتي يدعون يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء، فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل". وفيه شك نعيم في الحث على إطالة الغرة هل من قول الرسول أم من قول أبي هريرة.
 - (٢) أبو حازم عن أبي هريرة مرفوعاً بحديث صفة الحوض، وقال فيه "تردون علي غرا محجلين من الوضوء"، ولم يذكر الحث على إطالة الغرة والتحجيل. وفيه قول أبي هريرة "تبلغ حلية المؤمن حيث يبلغ الوضوء".
 - (٣) عبد الرحمن بن يعقوب عن أبي هريرة مرفوعاً بحديث انتظار النبي ﷺ إخوانه عند الحوض، ثم قال "فإنهم يأتون يوم القيامة غرا محجلين من الوضوء"، ولم يذكر الحث على إطالة الغرة والتحجيل.
 - (٤) أبو صالح، وأبي زرعة عن أبي هريرة موقوفاً مقتصرًا على فعل وضوء أبي هريرة.

^{٣٦٥} الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٨، ص ٢٢٥؛ الرازي، الجرح والتعديل، ج ٨، ص ٣٦٠؛ السجستاني، سؤالات أبي عبيد الآجري، ج ١، ص ٢٣٧، ٣٤٠؛ محمد ابن سعد، الطبقات الكبرى (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٠)، ج ٦، ص ٣٦٠.
^{٣٦٦} الرازي، العلل، ج ٢، ص ١٥.

والظاهر أن هذه الأوجه كلها محفوظة عن أبي هريرة، وأنه حدّث في أوقات مختلفة وفي مجالس متعددة، إذ اختلاف سياق المتون يدل على ذلك.

وذكر عبارة "فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعَل" يشبه أن يكون استنباطا من أبي هريرة. وذلك أن أبا هريرة بعد أن توضأ - غسل يده حتى كاد يبلغ منكبيه، وغسل رجليه حتى رفع إلى ساقيه، فقال أن النبي ﷺ قال أن الغرة والتحجيل من آثار الوضوء سمة أمته يوم القيامة، ففهم منه أبو هريرة باستحباب إطالة هذا الآثار. فلما أردف كلامه بعد كلام النبي ﷺ، شك نُعِيم في كون الحث على إطالة الغرة والتحجيل من كلام النبي ﷺ. ويؤكد كون هذا اللفظ مدرجاً أن ذكر "أمتي يدعون يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء"، وهو قطعة من حديث الحوض يوم القيامة كما هي رواية عند عبد الرحمن بن يعقوب، وليس فيه ذكر الحث على إطالة الغرة والتحجيل. وهذا هو الحديث الذي سمعه أبو هريرة من النبي ﷺ أصلاً. وأمر آخر مما يؤكد كون ذلك اللفظ مدرجاً، أن أبا هريرة لما رآه أبو حازم يتوضأ، فقال له قول النبي ﷺ بمعناه حين قال "تبليغ حلية المؤمن حيث يبلغ الوضوء"، ولم يذكر "فمن استطاع منكم..."

وبهذا يمكن أن يقال إن هذا الحديث قد مرّ بمراحل. أولاً إن أبا هريرة سمع حديث صفة الحوض - وهو ما رواه عبد الرحمن بن يعقوب - وفيه ذكر سمة المسلم من آثار الوضوء. ثم في وقت مختلف، حدّثه أبو هريرة بمعناه حين قال "تبليغ حلية المؤمن حيث يبلغ الوضوء" مبيّناً سبب غسل يده إلى إبطه، وفي وقت مختلف آخر أدرج قوله "فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعَل" استنباطاً منه لما فهمه من قول النبي ﷺ "غراً محجلين من آثار الوضوء".

وقد ذكر ابن حجر ما يؤكد كون هذه الجملة مدرجة؛ إذ إن ذكر الغرة والتحجيل رواه عشرة من الصحابة، ولم يؤثر عن أحد منهم الحث على إطالتهما إلا في حديث أبي هريرة، ولا ممن رواه عن أبي هريرة غير رواية نعيم.^{٣٦٧} ومن هؤلاء:

(١) حديث عبد الله بن بسر المزني: عن النبي ﷺ قال: أمتي يوم القيامة غر من السجود، محجلون

من الوضوء.^{٣٦٨}

^{٣٦٧} العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج ١، ص ٣١١.
^{٣٦٨} الترمذي، سنن الترمذي، الرقم ٦٠٧؛ الشيباني، المسند، الرقم ١٧٦٩٣.

٢) حديث عبد الله بن مسعود: أن رسول الله ﷺ قيل له : كيف تعرف من لم ترى من أمتك؟

فقال: إنهم غر محجلون بلق من آثار الوضوء.^{٣٦٩}

ومما يؤكد كون هذه الجملة مدرجة أيضًا أن ”الغرة“ في اللغة تكون في الوجه لا في اليدين والرجلين.^{٣٧٠} فيكون ذكرها في اليد والرجل مخالفا للمعنى اللغوي؛ وهو ممتنع في اللسان النبوي.

ويتلخص مما سبق أن لفظ ”فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل“ مدرجٌ من كلام أبي

هريرة؛ أما بقية المتن فصحيحة.

والبخاري لم يورد غير هذا الحديث في هذا الباب، يعني ”باب فضل الوضوء والغر المحجلون

من آثار الوضوء“. وهذا يدل على أنه احتج بهذا الحديث ورأى كون ذلك اللفظ مرفوعا. وكذلك صنع

مسلم يدل على احتجائه بذلك اللفظ حيث إنه افتتح هذا الباب بهذا الحديث. ولكن هذا الحديث ورد

في باب فضائل الأعمال الذي جرى فيه التسامح.



^{٣٦٩} القزويني، سنن ابن ماجه، الرقم ٢٨٤؛ الشيباني، المسند، الرقم ٣٨٢٠؛ البستي، صحيح ابن حبان، الرقم ٤٣٢٦.

^{٣٧٠} القزويني، معجم مقاييس اللغة، ج ٤، ص ٣٨٠؛ محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (الكويت:

المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠١)، ج ١٣، ص ٢١٧.

المبحث الثاني: حديث جابر أن النبي ﷺ قال، وهو يخطب ”إذا جاء أحدكم والإمام يخطب أو قد خرج فليصل ركعتين“

أورد البخاري هذا الحديث في ”أبواب التهجد - باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى“، ومسلم من طريق شعبة عن عمرو بن دينار عن جابر مرفوعا. وقد أعلّ الدارقطني لفظ شعبة لمخالفته ما يرويه أصحاب عمرو.^{٣٧١} وقد أجاب ابن حجر على هذا التعليل بوجود رواية أخرى عن روح بن القاسم - وهو أحد من روى عن عمرو قصة ذلك الرجل - باللفظ الموافق لما رواه شعبة.^{٣٧٢} وعليه، فإنّ عمرو قد حدثّ بكلا اللفظين. وفيما أجابه نظر لما سيأتي بيانه.

واللفظ الذي أعلّه الدارقطني قد ورد في غير طريق عمرو بن دينار. رواه أبي سفيان عن جابر، وكذلك ورد في بعض طرق رواية أبي الزبير عن جابر، كما أنه ورد أيضا في بعض طرق رواية الحسن البصري عن جابر. ومما ينبغي التنبيه عليه، أن البخاري لم يخرج ذلك اللفظ إلا من رواية عمرو بن دينار؛ أما مسلم فروى ذلك اللفظ من رواية عمرو وأبي سفيان، كلاهما عن جابر.



^{٣٧١} الدارقطني، *الإلزامات والتتبع*، ص ٣٦٩-٣٦٩. وقد ذكر الدارقطني متابعة لفظ شعبة، وهي إحدى الرواية عن روح بن القاسم عن عمرو بن دينار؛ وستأتي دراسة هذه الرواية.

^{٣٧٢} العسقلاني، *هدي الساري*، ج ٢، ص ٩٤٢.

المطلب الأول: تشابه المتون وفروقها

تشابه المتون وفروقها	الرواة عن جابر
<p>اختلف عنه على ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب، فليصل ركعتين. • جاء رجل والنبي ﷺ يخطب الناس يوم الجمعة، فقال: "أصليت يا فلان؟" قال لا، قال: "قم فاركع ركعتين"؛ وفي رواية: "فصل ركعتين". • بينا النبي ﷺ يخطب يوم الجمعة إذ دخل رجل، فأمره النبي ﷺ أن يصلي ركعتين، وقال: "إذا جاء أحدكم والإمام يخطب فليصل ركعتين". 	<p>عمرو بن دينار</p>
<p>اختلف عنه على ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • "جاء سليك الغطفاني يوم الجمعة والنبي ﷺ يخطب فجلس، فقال النبي ﷺ: يا سليك، قم فصل ركعتين خفيفتين تجوز فيهما. ثم قال: "إذا جاء أحدكم والإمام يخطب فليصل ركعتين خفيفتين يتجوز فيهما". • جاء سليك الغطفاني، والنبي ﷺ يخطب، فقال رسول الله ﷺ: إذا جاء أحدكم والإمام يخطب، فليصل ركعتين يتجوز فيهما". • جاء سليك الغطفاني والنبي ﷺ يخطب يوم الجمعة، فقال: "صل ركعتين تجوز فيهما" • جاء سليك الغطفاني ورسول الله ﷺ يخطب، فقال له: "أصليت شيئاً؟"، - وفي رواية: "أصليت قبل أن تجيء؟" - قال: لا، قال: "صل ركعتين تجوز فيهما". • جاء رجل، والنبي ﷺ يخطب (يوم الجمعة) فأمره النبي ﷺ أن يصلي ركعتين فيهما جواز. 	<p>أبو سفيان</p>

<ul style="list-style-type: none"> • دخل النعمان بن قوقل، ورسول الله ﷺ يخطب يوم الجمعة، فقال له النبي ﷺ: يا نعمان، صل ركعتين، تجوز فيهما، وإذا جاء أحدكم والإمام يخطب، فليصل ركعتين، وليخففهما. • جاء سليك الغطفاني ورسول الله ﷺ يخطب يوم الجمعة فجلس قبل أن يصلي، فأمره رسول الله ﷺ أن يصلي ركعتين. ثم أقبل على الناس بوجهه فقال: "إذا جاء أحدكم إلى الجمعة والإمام يخطب فليصل ركعتين يتجوز فيهما". 	
<p>اختلف عنه على ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • فرواه سفيان بن عيينة بلفظ: دخل سليك الغطفاني المسجد والنبي ﷺ قائم على المنبر يوم الجمعة يخطب، فقال له النبي ﷺ: "أصليت؟"، قال: لا. قال: "فصل ركعتين". • جاء سليك الغطفاني يوم الجمعة، ورسول الله ﷺ قاعد على المنبر. فقعده سليك قبل أن يصلي. فقال له النبي ﷺ: "أركعت ركعتين؟"، قال: لا. قال: "قم فاركعهما". • جاء رجل إلى النبي ﷺ وهو يخطب، فقال: "أصليت الركعتين؟" فقال: لا قال: "فصلهما". • جاء سليك والنبي ﷺ على المنبر، فقال له النبي ﷺ: "صليت قبل أن تجيء؟" قال: لا، قال: "قم فصل ركعتين ثم اجلس"، ثم قال: "إذا جاء أحدكم ولم يكن صلى فليصل ركعتين، ثم ليجلس، وذاك يوم الجمعة". • جاء سليك الغطفاني ورسول الله ﷺ يخطب الناس يوم الجمعة فجلس. فقال رسول الله ﷺ "من دخل منكم هذا المسجد فلا يقعدن حتى يصلي فيه ركعتين خفيفتين". 	<p>أبو الزبير</p>

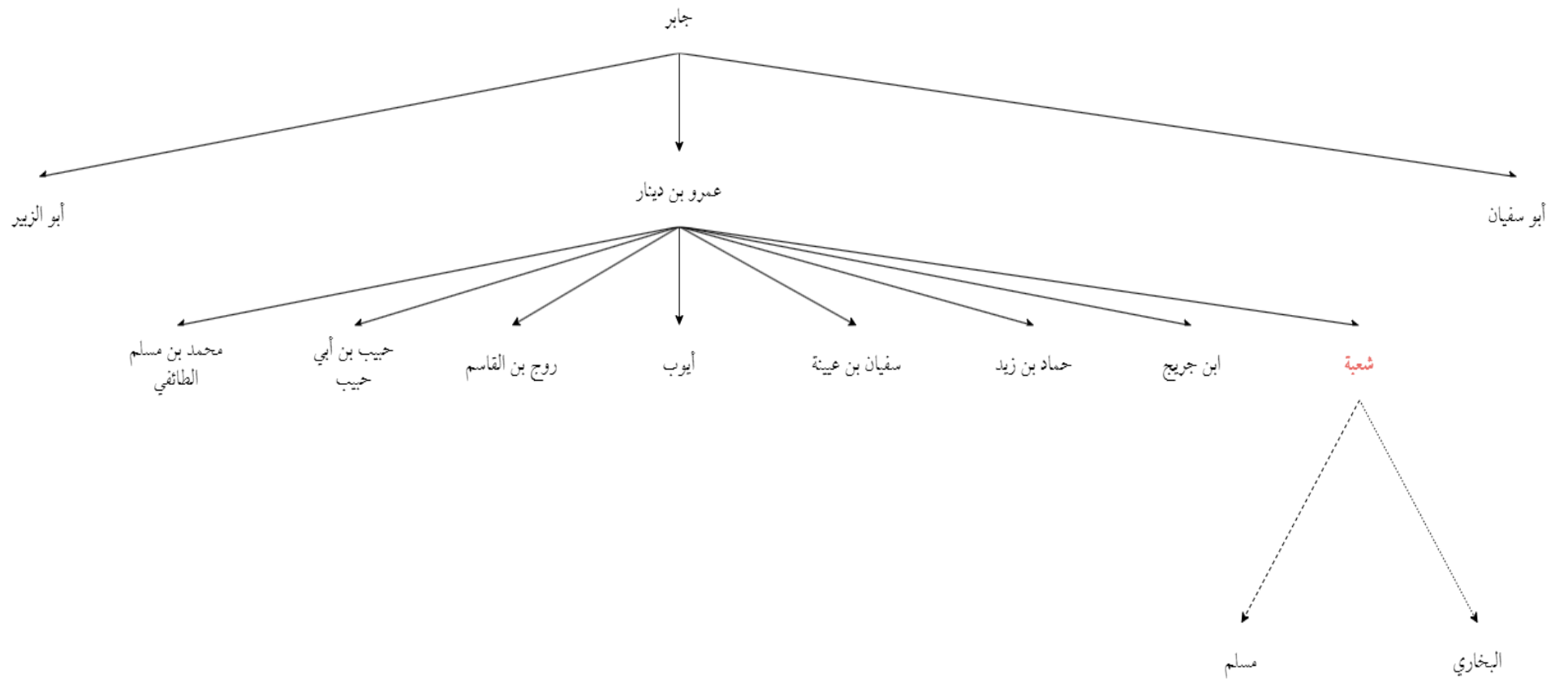
اختلف عنه على ما يلي:

- جاء سليك الغطفاني والنبى ﷺ يخطب، فأمره النبى ﷺ أن يصلي ركعتين يتجوز فيهما. وقال: ”إذا جاء أحدكم والإمام يخطب، فليصل ركعتين يتجوز فيهما“.
- جاء سليك الغطفاني والنبى ﷺ يخطب يوم الجمعة، ولم يكن صلى الركعتين فأمره النبى ﷺ أن يصلي ركعتين يتجوز فيهما.
- إذا جاء أحدكم والإمام يخطب، فليصل ركعتين خفيفتين يتجوز فيهما.

الحسن

البصري





المطلب الثاني: دراسة الحديث وبيان علته

روى هذا الحديث عن جابر: عمرو بن دينار، وأبو سفيان، وأبو الزبير، والحسن البصري، واختلف عنهم في إسناده ومثته.

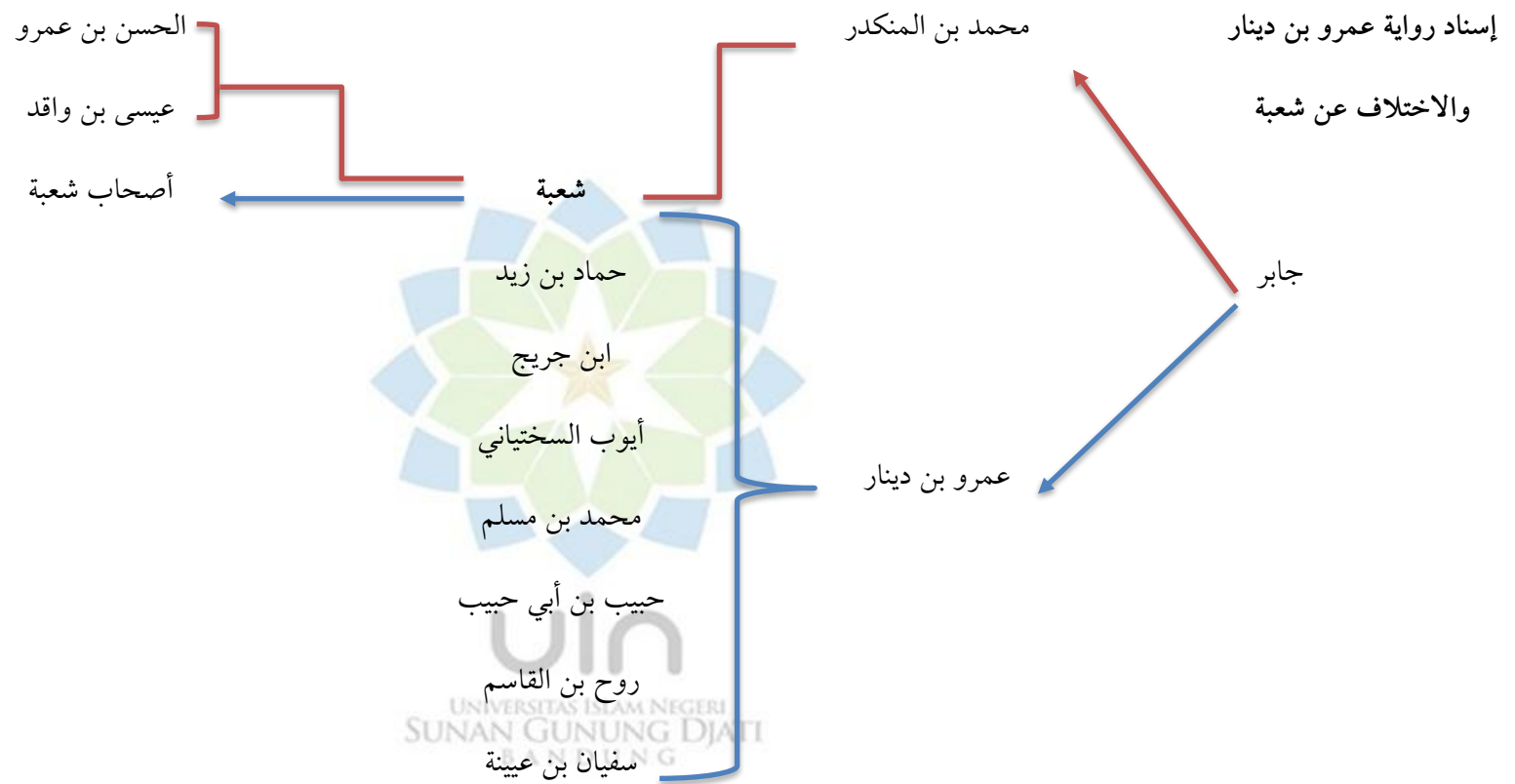
دراسة رواية عمرو بن دينار:

هو عمرو ابن دينار المكي، أبو محمد الأثرم الجمحي مولا هم. قال فيه ابن حجر "ثقة ثبت"^{٣٧٣}. وهو أحد أصحاب جابر المكثرين عنه.^{٣٧٤} وقد اختلف عنه سندًا ومثتًا. قد روى عنه هذا الحديث: شعبة - واختلف عنه في إسناده -، وحماد بن زيد، وابن جريج، وأيوب السختياني، ومحمد بن مسلم، وحبيب بن أبي حبيب، وروح بن القاسم، وسفيان بن عيينة - وقد اختلف عنهما في لفظهما - .



^{٣٧٣} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٤٢١.

^{٣٧٤} عادل بن عبد الشكور الزرقي، طبقات المكثرين من رواية الحديث (الرياض: دار الطويق للنشر والتوزيع، ٢٠٠١)، ص ٦٢٤. من خلال البحث في برنامج "خادم الحرمين"، بلغ عدد الأحاديث التي رواها البخاري في صحيحه من رواية عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله مئتين وثلاثة أحاديث (٢٠٣)، وروى مسلم رواية عمرو بن دينار عن جابر في صحيحه مئةً وواحدًا وخمسين حديثاً (١٥١).



الأول: فرواه شعبة بلفظ: "إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب، فليصل ركعتين". وقد اختلف عنه في إسناده. فرواه آدم، ومحمد بن عبد الأعلى، ومحمد بن جعفر، وخالد بن الحارث، وهاشم بن القاسم، وعلي بن الجعد، والنضر بن شميل، وأبو زيد الهروي، ووهب بن جرير، وهؤلاء التسعة رووه عن شعبة عن عمرو، به.^{٣٧٥} وخالفهم عيسى بن واقد والحسن بن عمرو، فروياه عن شعبة عن محمد بن المنكدر، عن جابر، به؛ فجعل محمد بن المنكدر مكان عمرو بن دينار.^{٣٧٦}

الرقم	الرواة عن شعبة	رتبة الراوي
١	آدم، هو ابن أبي إياس	ثقة عابد ^{٣٧٧}
٢	محمد بن عبد الأعلى	ثقة ^{٣٧٨}
٣	محمد بن جعفر، هو المعروف بـ غندر	ثقة صحيح الكتاب ^{٣٧٩}
٤	خالد بن الحارث	ثقة ثبت ^{٣٨٠}
٥	هاشم بن القاسم، هو ابن مسلم الليثي مولا هم	ثقة ثبت ^{٣٨١}
٦	علي بن الجعد	ثقة ثبت ^{٣٨٢}
٧	أبو زيد الهروي، هو سعيد بن الربيع العامري	ثقة ^{٣٨٣}
٨	النضر بن شميل	ثقة ثبت ^{٣٨٤}

^{٣٧٥} البخاري، صحيح البخاري، الرقم ١١٦٦؛ مسلم، صحيح مسلم، الرقم ٢٠٢٢؛ النسائي، المعجم، الرقم ١٣٩٥؛ النسائي، السنن الكبرى الرقم ١٨٧١؛ الشيباني، المسند، الرقم ١٤٩٥٩؛ أبو داود الطيالسي، مسند أبي داود الطيالسي (مصر: دار هجر، ١٩٩٩)، الرقم ١٨٠١؛ عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، سنن الدارمي (المملكة العربية السعودية: دار المغني للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠)، الرقم ١٥٩٢؛ علي بن عمر الدارقطني، سنن الدارقطني (بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٤)، الرقم ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦. ^{٣٧٦} ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، الرقم ١٨٣١؛ الأصبهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ج ٧، ص ١٥٨؛ الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٣، ص ١٧٥.

^{٣٧٧} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٨٦.

^{٣٧٨} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٤٩١.

^{٣٧٩} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٤٧٢.

^{٣٨٠} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ١٨٧.

^{٣٨١} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٥٧٠.

^{٣٨٢} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٣٩٨.

^{٣٨٣} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٢٣٥.

^{٣٨٤} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٥٦٢.

ثقة ^{٣٨٥}	وهب بن جرير الأزدي البصري	٩
مجهول ^{٣٨٦}	عيسى بن واقد	١٠
متروك ^{٣٨٧}	الحسن بن عمرو، هو ابن سيف أبو علي البصري	١١

من خلال هذه المقارنة، تتبين جليا نكارة رواية عيسى بن واقد والحسن بن عمرو عن شعبة عن ابن المنكدر، حيث خالفا ثقات أصحاب شعبة. وقد صحح ابن خزيمة حديث ابن المنكدر هذا لتخريجه إياه من حديث عيسى^{٣٨٨}؛ وفي تصحيح نظر، لوضوح القدح في هذه الرواية. وقد ضعف روايتهما ابن عدي - لتخريجه إياها -، وكذلك الدارقطني^{٣٨٩}.

واللفظ الثاني المروي عن عمرو: رواه حماد بن زيد^{٣٩٠}، وابن جريج^{٣٩١}، وأيوب^{٣٩٢}، ومحمد بن مسلم^{٣٩٣}، وحبیب^{٣٩٤}، عن عمرو بن دينار بلفظ: "جاء رجل والنبي ﷺ يخطب الناس يوم الجمعة، فقال: 'أصليت يا فلان؟' قال لا، قال: 'قم فاركع ركعتين'".

^{٣٨٥} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٥٨٥.

^{٣٨٦} قال فيه ابن عدي: "شيخ بصري"؛ ولم يتعرض إلى الكلام عليه جرحا وتعديلا. وقال الهيثمي: "ولم أجد من ذكره". انظر: الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٣، ص ١٧٦؛ علي بن أبي بكر الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (القاهرة: مكتبة القدسي، ١٩٩٤)، ج ١، ص ٢٩٣.

^{٣٨٧} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ١٦٣.

^{٣٨٨} ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، الرقم ١٨٣١

^{٣٨٩} الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٣، ص ١٧٥؛ الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ج ٧، ص ٣٣٩.

^{٣٩٠} البخاري، صحيح البخاري، الرقم ٩٣٠؛ مسلم، صحيح مسلم، الرقم ٢٠١٨؛ السجستاني، سنن أبي داود، الرقم ١١١٥؛ الترمذي، سنن الترمذي، الرقم ٥١٠؛ النسائي، المجتبى، الرقم ١٤٠٩؛ النسائي، السنن الكبرى، ١٨٨٩؛ الموصلي، مسند أبي يعلى، الرقم ١٩٨٨، ١٩٨٩؛ ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، الرقم ١٨٣٣.

^{٣٩١} مسلم، صحيح مسلم، الرقم ٢٠٢١؛ النسائي، المجتبى، الرقم ١٤٠٠؛ النسائي، السنن الكبرى، الرقم ١٨٧؛ الصنعاني، المصنّف، الرقم ٥٦٧١؛ محمد ابن إدريس الشافعي، السنن المأثورة (بيروت: دار المعرفة، ١٩٨٦)، الرقم ١٧؛ الشيباني، المسند، الرقم ١٤٩٦٦، ١٥٠٦٧؛ ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، الرقم ١٨٣٣، ١٨٣٤؛ محمد بن إبراهيم المنذر، الأوسط من السنن والإجماع والاختلاف (الفيوم: دار الفلاح، ٢٠١٠)، الرقم ١٨٢٩؛ الطحاوي، شرح معاني الآثار، الرقم ٢١٥١.

^{٣٩٢} مسلم، صحيح مسلم، الرقم ٢٠١٩؛ ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، الرقم ١٨٣٣.

^{٣٩٣} سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الكبير (القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ٢٠٠٦)، الرقم ٦٧٠٢.

^{٣٩٤} الطبراني، المعجم الكبير، الرقم ١٦١٧.

والثالث: وروى عن عمرو أيضاً سفيان وروح، واختلف عنهما في منته. فقد روى عن سفيان: الشافعي^{٣٩٥}، والحميدي^{٣٩٦}، وعلي بن عبد الله^{٣٩٧}، وأحمد^{٣٩٨}، وإسحاق بن إبراهيم^{٣٩٩}، وقتيبة بن سعيد^{٤٠٠}، ومحمود بن آدم^{٤٠١}، وهشام بن عمار^{٤٠٢}، ومحمد بن يوسف^{٤٠٣}، وابن المقرئ^{٤٠٤}، وعبد الجبار بن العلاء^{٤٠٥}، وأبو خيثمة^{٤٠٦}، وعمرو الناقد^{٤٠٧}؛ وروى عن روح: يزيد بن زريع^{٤٠٨}، ومحمد بن سواء^{٤٠٩}؛ وهؤلاء جميعهم رووه بنحو لفظ جمهور الرواة عن عمرو بن دينار. وخالفهم عبد الله بن بزيع، فرواه عن سفيان وروح، عن عمرو، وزاد: "إذا جاء أحدكم والإمام يخطب فليصل ركعتين"^{٤١٠}.

الرقم	الرواة عن سفيان	رتبة الراوي
١	الشافعي	المجدد لأمر الدين علي رأس المائتين ^{٤١١}
٢	الحميدي، هو عبد الله بن الزبير	ثقة حافظ فقيه، أجل أصحاب ابن عينة ^{٤١٢}

^{٣٩٥} الشافعي، السنن المأثورة، الرقم ١٨.

^{٣٩٦} عبد الله بن الزبير الحميدي، مسند الحميدي (دمشق: دار السقا، ١٩٩٦)، الرقم ١٢٥٧.

^{٣٩٧} البخاري، صحيح البخاري، الرقم ٩٣١.

^{٣٩٨} الشيباني، المسند، الرقم ١٤٣٠٩.

^{٣٩٩} مسلم، صحيح مسلم، الرقم ٢٠٢٠.

^{٤٠٠} مسلم، صحيح مسلم، الرقم ٢٠٢٠.

^{٤٠١} عبد الله ابن الجارود، المتقى (القاهرة: دار التقوى، ٢٠٠٧)، الرقم ٣٢٢.

^{٤٠٢} القزويني، سنن ابن ماجه، الرقم ١١١٢.

^{٤٠٣} الدارمي، سنن الدارمي، الرقم ١٥٩٦.

^{٤٠٤} ابن الجارود، المتقى، الرقم ٣٢٢.

^{٤٠٥} ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، الرقم ١٨٣٢.

^{٤٠٦} الموصلي، مسند أبي يعلى، الرقم ١٨٣٠.

^{٤٠٧} الموصلي، مسند أبي يعلى، الرقم ١٩٦٩.

^{٤٠٨} ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، الرقم ١٨٣٣.

^{٤٠٩} الطبراني، المعجم الكبير، الرقم ٦٧٠٥.

^{٤١٠} الدارقطني، سنن الدارقطني، الرقم ١٦١٧.

^{٤١١} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٤٦٧.

^{٤١٢} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٣٠٣.

ثقة ثبت إمام أعلم أهل عصره بالحديث ^{٤١٣}	علي بن عبد الله، هو ابن المدني	٣
أحد الأئمة، ثقة حافظ فقيه حجة ^{٤١٤}	أحمد بن حنبل	٤
ثقة حافظ مجتهد ^{٤١٥}	إسحاق بن إبراهيم، هو ابن راهويه المروزي	٥
ثقة ثبت ^{٤١٦}	قتيبة بن سعيد	٦
صدوق ^{٤١٧}	محمود بن آدم	٧
صدوق مقرئ، كبر فصار يُتلقن، فحديثه القديم أصح ^{٤١٨}	هشام بن عمار، هو ابن نصير السلمي الدمشقي	٨
ثقة فاضل يقال أخطأ في شيء من حديث سفيان ^{٤١٩}	محمد بن يوسف، هو ابن واقد الضبي	٩
ثقة ^{٤٢٠}	ابن المقرئ، هو محمد بن عبد الله ابن يزيد المقرئ	١٠
لا بأس به ^{٤٢١}	عبد الجبار بن العلاء	١١
ثقة ثبت ^{٤٢٢}	أبو خيثمة، هو زهير بن معاوية بن حديج الجعفي	١٢
ثقة حافظ وهم في حديث ^{٤٢٣}	عمرو بن محمد الناقد	١٣

- ^{٤١٣} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٤٠٣.
^{٤١٤} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٨٤.
^{٤١٥} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٩٩.
^{٤١٦} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٤٥٤.
^{٤١٧} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٥٢٢.
^{٤١٨} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٥٧٣.
^{٤١٩} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٥١٥.
^{٤٢٠} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٤٩٠.
^{٤٢١} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٣٣٢.
^{٤٢٢} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٢١٨.
^{٤٢٣} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٤٢٦.

ضعيف ^{٤٢٤}	عبد الله بن بزيع	١٤
رتبة الراوي	الرواة عن روح	الرقم
ثقة ثبت، ريحانة البصرة ^{٤٢٥}	يزيد بن زريع البصري	١
صدوق رمي بالقدر ^{٤٢٦}	محمد بن سواء	٢
ضعيف	عبد الله بن بزيع	٣

ومن خلال هذه المقارنة، يتبين أن الزيادة التي جاء بها عبد الله بن بزيع هي منكرة؛ لأنه، مع ضعفه، خالف الأئمة الثقات النبلاء. وهذه الزيادة هي التي احتج بها ابن حجر في دفع إعلال الدارقطني للفظ شعبة^{٤٢٧}؛ وإلا قد تبينت نكارة هذه الزيادة.

وبناءً على ما تقدم، يتبين أن الرواية عن عمرو بن دينار قد وقع فيها اختلاف متني، يتلخص فيما يلي:

(١) ما رواه شعبة عن عمرو بلفظ: ”إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب، فليصل ركعتين“.

(٢) ما رواه غير شعبة عن عمرو بلفظ: ”جاء رجل والنبي ﷺ يخطب الناس يوم الجمعة، فقال: أصليت يا فلان؟“ قال لا، قال: ”قم فاركع ركعتين“.

أما شعبة فقد تقدمت ترجمته، وأنه ثقة حافظ متقن، أمير المؤمنين في الحديث. وهو معدود في أحد أرفع الناس عن عمرو بن دينار عند الدارقطني^{٤٢٨}.

^{٤٢٤} ضعفه ابن عدي، والدارقطني، والبيهقي، والساجي. انظر: الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٥، ص ٤١٥، ٤١٧؛ البيهقي، السنن الكبرى، ج ١٢، ص ٨٦؛ أحمد ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان (حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ٢٠٠٢)، ج ٤، ص ٤٤١-٤٤٢.

^{٤٢٥} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٦٠١، ٧٢٠.

^{٤٢٦} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٤٨٢.

^{٤٢٧} العسقلاني، هدي الساري، ج ٢، ص ٩٤٢.

^{٤٢٨} الدارقطني، سؤالات أبي عبد الله بن بكير للدارقطني، ص ١٣٤.

وأما سفيان فهو ابن عيينة الهلالي. قال فيه ابن حجر: "ثقة حافظ فقيه، إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بأخرة... وكان أثبت الناس في عمرو بن دينار".^{٤٢٩} وكاد النقاد أن يتفقوا على القول بأنه أثبت الناس وأعلمهم في عمرو بن دينار على الإطلاق^{٤٣٠}، غير أن يحيى القطان قدّم ابن جريج على سفيان.⁴³¹

وأما ابن جريج فهو عبد الملك ابن عبد العزيز بن جريج. قال فيه ابن حجر: "ثقة فقيه فاضل، وكان يدلّس ويرسل".^{٤٣٢} وهو أحد أوثق الناس في عمرو بن دينار، ذكره الدارقطني.^{٤٣٣} قال علي بن المديني: "ابن جريج وابن عيينة من أعلم الناس بعمرو بن دينار"؛ وقال أحمد: "أثبت الناس في عمرو بن دينار ابن عيينة، ثم ابن جريج".^{٤٣٤}

وأما حماد بن زيد فهو ابن درهم الأزدي الجهضمي. قال فيه ابن حجر: "ثقة ثبت فقيه".^{٤٣٥} وأعدّه الدارقطني من أحد أرفع الرواة في عمرو بن دينار.^{٤٣٦} وأما أيوب فهو ابن أبي تميمة (كيسان) السخثياني. قال فيه ابن حجر: ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد.^{٤٣٧}

وأما روح فهو ابن القاسم التميمي. قال فيه ابن حجر: "ثقة حافظ".^{٤٣٨} وأما محمد بن مسلم فهو الطائفي. قال فيه ابن حجر: "صدوق، يخطئ من حفظه".^{٤٣٩} وأما حبيب فهو ابن أبي حبيب (يزيد) الجرمي البصري. قال فيه ابن حجر: "صدوق يخطئ".^{٤٤٠}

- ^{٤٢٩} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٢٤٥.
^{٤٣٠} أحمد ابن حنبل الشيباني، سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ١٤١٤)، ص ٢٣٢؛ الرازي، الجرح والتعديل، ج ٤، ٢٢٦-٢٢٧؛ ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج ٢، ص ٦٨٤-٦٨٥.
⁴³¹ النسوي، المعرفة والتاريخ، ج ٢، ص ١٤٩.
^{٤٣٢} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٣٦٣.
^{٤٣٣} الدارقطني، سؤالات أبي عبد الله بن بكير للدارقطني، ص ١٣٤.
^{٤٣٤} ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج ٢، ص ٦٨٣؛ الشيباني، سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل، ص ٢٣٢.
^{٤٣٥} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ١٧٨.
^{٤٣٦} الدارقطني، سؤالات أبي عبد الله بن بكير للدارقطني، ص ١٣٤.
^{٤٣٧} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ١١٧.
^{٤٣٨} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٢١١.
^{٤٣٩} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٥٠٦.
^{٤٤٠} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ١٥٠.

وجمهور هؤلاء الرواة من أوثق الناس في عمرو بن دينار، ما عدا أيوب وروح ومحمد بن مسلم، وحبيب، فهؤلاء - مع ذلك - ثقات. وانفرد شعبة برواية لفظ لم يتابع عليه، بل مخالف لرواية الجمهور. وهو، وإن كان معدودًا في أرفع الناس عن عمرو، فقد خالف الجماعة، بل خالف عددًا من الثقات الذين هم من أوثق الناس عن عمرو، وفيهم ابن عيينة، وهو أثبت الناس فيه على الإطلاق. ومن سياق المتن الذي رواه شعبة، يبدو أنه اختصر هذا الحديث ورواه بالمعنى. ولكن المعنى الذي جاء به يقتضى العموم، أي الأمر لكل الداخل يوم الجمعة حال خطبة الإمام بالصلاة ركعتين، يبدأ أن رواية غيره يحتمل أن يكون الأمر خاص لذلك الرجل، أو ما يسمى بواقعة العين. وعليه، فإن اللفظ الذي رواه شعبة شاذ لمخالفة لفظ غيره من أصحاب عمرو. وهذا اللفظ وارد أيضًا في غير طريق عمرو بن دينار الآتي دراستها.

وينبغ التنبيه أن البخاري خرّج لفظ شعبة هذا في الشواهد، وليس في أصل الباب. وأما مسلم، فقد أشارت طريقة تخريجه لهذه الرواية لإعلالها منه، حيث إنه ذكرها بعد اللفظ المحفوظ من رواية عمرو بن دينار. ثم ذكر رواية أبي الزبير عن جابر - وستأتي دراستها -، ورواية أبي سفيان، وفيها اللفظ الذي رواه شعبة. كأنه يشير أن ذلك اللفظ ليس لعمرو بن دينار، إنما هو لرواية أبي سفيان الآتي دراستها.

دراسة رواية أبي سفيان:

هو طلحة بن نافع الواسطي، أبو سفيان الإسكافي، نزل مكة. قال فيه ابن حجر: "صدوق"^{٤١}، وقد قال عن نفسه أنه جاور جابرا بمكة ستة أشهر فقط.^{٤٢} وهذا يدل على أنه قد أدرك جابرا وسمع منه، وإن كان مدة مجالسته قصيرة.

قد استشكل الأئمة روايته عن جابر من ناحية اتصاله. فأثبت مسلم أن أبا سفيان قد سمع من جابر^{٤٣}، وروى روايته عن جابر في اثنين وستين (٦٢) موضعًا من صحيحه. وهذا الحديث واحد منها. أما البخاري، فروى حديثه عن جابر في مواضع معدودة من صحيحه مقرونا بغيره: حديثين غير

^{٤١} العسقلاني، تقریب التهذیب، ص ٢٨٣.

^{٤٢} الفسوي، المعرفة والتاريخ، ج ٣، ص ٢٢٩.

^{٤٣} مسلم بن الحجاج النيسابوري، الكنى والأسماء (المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٩٨٤)، ج

١، ص ٣٨٦.

مكثرين، وحديثًا واحدًا مكثّرًا (أي في أربعة مواضع لثلاثة أحاديث).^{٤٤٤} وقد سبق في الباب الثاني أن البخاري اشترط ثبوت السماع بين الراوي ومن روى عنه في مسألة الاتصال.

وإلى جانب آخر، وقد قال ابن عيينة وشعبة أن رواية أبي سفيان عن جابر هي صحيفة، بل قال شعبة أن أبا سفيان لم يسمع من جابر إلا أربعة أحاديث.^{٤٤٥} وقد توسّط أبو حاتم في هذه المسألة، فقال: "جالس سليمان اليشكري جابرا فسمع منه، وكتب عنه صحيفة. فتوفي وبقيت الصحيفة عند امرأته. فروى أبو الزبير، وأبو سفيان، والشعبي، عن جابر. وهم قد سمعوا من جابر، وأكثره من الصحيفة".^{٤٤٦} وبهذا يلتزم القول بإثبات سماعه من جابر مع القول بأن روايته عنه كانت صحيفة؛ إذ ثبت أنه قد سمع منه حقًا، وكذلك قد اعترف هو بأنه قد جاور جابرا. غير أن أكثر روايته عنه كانت صحيفة، أي بطريق الوجادة. وهي وجادة صحيحة، لأن سليمان اليشكري ثقة^{٤٤٧}؛ احتج بهذه الوجادة مسلم، واستشهد بها البخاري.

والحديث المدروس هو أحد الحديث الذي سمعه من جابر، وليس وجادة من الصحيفة، لأنه قد صرح بالتحديث عن جابر كما في رواية حفص بن غياث. وعلى التقدير بأنه قد سمع من جابر أربعة أحاديث فقط، فهذا الحديث هو أحدها.

وروى عن أبي سفيان هذا الحديث الأعمش. والأعمش هو سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي، أبو محمد الكوفي. قال فيه ابن حجر: "ثقة حافظ، عارف بالقراءات، ورع، لكنه يدلّس".^{٤٤٨} ووصفه بالتدليس لا يضر، إذ إنه قد صرح بالسماع عن أبي سفيان.^{٤٤٩}

UNIVERSITAS ISLAM NEGERI
SUNAN GUNUNG DJATI
BANDUNG

^{٤٤٤} انظر الرقم: ٣٨٠٣؛ ٤٨٩٩؛ ٥٦٠٥؛ ٥٦٠٦.

^{٤٤٥} الرازي، الجرح والتعديل، ج ٤، ص ٤٧٥؛ عبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي، المراسيل (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٣٩٧)، ص ١٠٠.

^{٤٤٦} الرازي، الجرح والتعديل، ج ٤، ص ١٣٦.

^{٤٤٧} الرازي، الجرح والتعديل، ج ٤، ص ١٣٦.

^{٤٤٨} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٢٥٤.

^{٤٤٩} كما عند البخاري في "القراءة خلف الإمام"، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" من طريق حفص بن غياث عن الأعمش.

وقد اختلف عنه سندًا ومنتًا، وسيعرض اختلاف ألفاظهم فيما بعد:

- (١) فروى أبو معاوية^{٤٥٠}، وعيسى بن يونس^{٤٥١}، ومعمّر^{٤٥٢}، وزائدة^{٤٥٣}، وشريك^{٤٥٤}، وداود الطائي^{٤٥٥}، والثوري - في رواية عنه -، وحفص بن غياث، ومنصور بن أبي الأسود^{٤٥٦}، عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر، ذكروا حديث قصة سليك الغطفاني.
- (٢) ورواه الثوري - في رواية عنه - عن الأعمش عن أبي صالح عن جابر عن سليك. فجعل سليكا روايا في إسناد الحديث.
- (٣) ورواه حفص بن غياث - في رواية عنه - عن الأعمش عن أبي صالح مرسلا.
- (٤) ورواه حفص بن غياث أيضًا - في رواية عنه - عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة.
- (٥) ورواه حبان بن علي عن الأعمش عن أبي الزبير عن جابر^{٤٥٧}. وهذه الرواية منكرة، لأن حبان بن علي هذا ضعيف^{٤٥٨}، وهو مع ذلك، قد خالف غيره من الثقات - كما ستأتي ترجمتهم -، ولم يأتي بالأعمش عن أبي الزبير غيره. وقد أعلّ روايته هذه الدارقطني^{٤٥٩}.



- ^{٤٥٠} الشيباني، المسند، الرقم ١٤٤٠٥؛ الطحاوي، شرح معاني الآثار، الرقم ٢١٥٢؛ الدارقطني، سنن الدارقطني، الرقم ١٦١١.
- ^{٤٥١} مسلم، صحيح مسلم، الرقم ٢٠٢٤؛ ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، الرقم ١٨٣٥؛ البستي، صحيح ابن حبان، الرقم ١٨٢٢.
- ^{٤٥٢} الصنعاني، المصنّف، الرقم ٥٦٧٢؛ ابن المنذر، الأوسط من السنن والإجماع والاختلاف، الرقم ١٨٣٠؛ الطبراني، المعجم الكبير، الرقم ٦٦٩٧.
- ^{٤٥٣} عبد الحميد بن حميد الكشي، المنتخب من مسند عبد بن حميد (القاهرة: مكتبة السنة، ١٩٨٨)، الرقم ١٠٢٤.
- ^{٤٥٤} الموصلي، مسند أبي يعلى، الرقم ٢١٨٦.
- ^{٤٥٥} البستي، صحيح ابن حبان، الرقم ١٢٠٠.
- ^{٤٥٦} أبو نعيم الأصبهاني، معرفة الصحابة (الرياض: دار الوطن للنشر، ١٩٩٨)، الرقم ٦٣٦٣.
- ^{٤٥٧} ابن الأعرابي، معجم ابن الأعرابي، الرقم ٤٨٨؛ الطبراني، المعجم الكبير، الرقم ٦٧٠٨.
- ^{٤٥٨} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ١٤٩.
- ^{٤٥٩} الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ج ٧، ص ٣٤٥.

ومن خلال عرض الاختلاف على الأعمش، يتبين وجود اختلاف أيضًا في بعض الرواة عنه. ويقع هذا الاختلاف في رواية الثوري وحفص بن غياث. وقبل دراسة الاختلاف الواقع في روايات الأعمش، لابد من تحليل الاختلاف الواقع فيمن دونه.

أما الاختلاف عن الثوري: فرواه عبد الرزاق في مصنفه^{٤٦٠}، عن الثوري ومعمر (رواية معمّر المتقدمة في عرض الاختلاف عن الأعمش مرويةً من هذا الطريق) عن أبي سفيان عن جابر بلفظ: ”جاء رجل يقال له سليك، من غطفان، والنبي ﷺ يخطب قائماً، فقال له النبي ﷺ: يا سليك، قم فاركع ركعتين خفيفتين“. وهذا الوجه موافق لرواية الجمهور عن الأعمش.

ورواه أحمد بن حنبل^{٤٦١}، وأحمد بن يوسف السلمى^{٤٦٢}، والحسن بن يحيى^{٤٦٣}، والحسن بن علي الحلواني^{٤٦٤}، عن عبد الرزاق عن الثوري عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر عن سليك قال: قال رسول الله ﷺ: ”إذا جاء أحدكم إلى الجمعة، والإمام يخطب فليصل ركعتين خفيفتين“. فجعل سليكا راويا في سلسلة الإسناد.

وتابع عبد الرزاق على هذه الرواية الفريابي وإبراهيم بن خالد.^{٤٦٥} وقد ضعف هذه الرواية (يعني جابر عن سليك) ابن عدي لتخريجه إياه، وقال بعد أن روى الحديث: ”ولا أعلم قاله أحد عن الثوري، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر عن سليك غير الفريابي وإبراهيم بن خالد. والحديث له طرق عن جابر، ولكنهم قالوا إن سليك دخل والنبي ﷺ يخطب“. كانه لم يقف على رواية عبد الرزاق. وقد ضعف هذه الرواية أيضا البخاري والنسائي.^{٤٦٧}

والذي يظهر أن الصواب عن الثوري هو ما رواه عبد الرزاق — كما في رواية الجمهور عنه، والفريابي، وكذلك إبراهيم بن خالد. فرواية عبد الرزاق هذه مقدّمة على روايته في المصنّف، لأنها

^{٤٦٠} الصنعاني، المصنّف، الرقم ٥٦٧٢؛ ابن المنذر، الأوسط من السنن والإجماع والاختلاف، الرقم ١٨٣٠؛ الطبراني، المعجم الكبير، الرقم ٦٦٩٧.

^{٤٦١} الشيباني، المسند، الرقم ١٥١٨٠.

^{٤٦٢} الدارقطني، سنن الدارقطني، الرقم ١٦١٢.

^{٤٦٣} الدارقطني، سنن الدارقطني، الرقم ١٦١٢.

^{٤٦٤} أبو بكر ابن أبي عاصم، الأحاد والمثاني (الرياض: دار الراجعية، ١٩٩١)، الرقم ١٢٧٩.

^{٤٦٥} الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٤، ص ٥٤٧.

^{٤٦٦} الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٤، ص ٥٤٨.

^{٤٦٧} البخاري، التاريخ الكبير، ج ٥، ص ٣٢٧؛ الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٤، ص ٥٤٧.

مفصولة عن رواية معمر. وأما روايته في المصنّف فرواها عن الثوري مقرونةً بمعمر. وكان عبد الرزاق رأى الثوري لم يقصد الرواية، وإنما أراد الحكاية؛ فلأجل ذلك قرنها برواية معمر في المصنّف. وقد وجّه ابن حجر هذه الرواية، أي رواية جابر عن سليك، بهذا المنحى، بأن المراد ليس أن جابرًا حمل القصة عن سليك، وإنما معناه أن جابرًا حدّثهم عن قصة سليك.^{٤٦٨}

وأما الاختلاف عن حفص بن غياث: فاتفق أصحابه برواية الحديث عنه عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر. واختلفوا في روايته عن الأعمش عن أبي صالح. وهذا يدلّ على أن لحفص عن الأعمش إسنادين. وهم مختلفون أيضًا في لفظ هذا الحديث.

فرواه ابن نمير عنه عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر بلفظ: ”جاء سليك الغطفاني، والنبى ﷺ يخطب، فقال رسول الله ﷺ: إذا جاء أحدكم والإمام يخطب، فليصل ركعتين يتجوّز فيهما“.^{٤٦٩} (ح ١)

ورواه ابن شيبه عن حفص به، بلفظ ”جاء سليك الغطفاني والنبى ﷺ يخطب يوم الجمعة، فقال: صلّ ركعتين تجوّز فيهما“.^{٤٧٠} (ح ٢)

ورواه عمر بن حفص بن غياث عن حفص به، وعنه عن الأعمش عن أبي صالح مرسلًا - ولم يذكر متنه - . ولفظه من طريق أبي سفيان عن جابر: ”جاء سليك الغطفاني يوم الجمعة والنبى ﷺ يخطب فجلس، فقال النبي ﷺ: يا سليك، قم فصلّ ركعتين خفيفتين تجوّز فيهما. ثم قال: إذا جاء أحدكم والإمام يخطب فليصل ركعتين خفيفتين يتجوّز فيهما“.^{٤٧١} (ح ٣)

ورواه داود بن رشيد^{٤٧٢}، ومحمد بن محبوب^{٤٧٣}، وإسماعيل بن إبراهيم^{٤٧٤}، ثلاثهم عن حفص به، وعنه عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة، وبكلا الإسنادين بلفظ: ”جاء سليك الغطفاني

^{٤٦٨} العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج ٢، ص ٥٢٤.

^{٤٦٩} الموصلي، مسند أبي يعلى، الرقم ٢٢٧٦.

^{٤٧٠} ابن أبي شيبه، المصنّف، الرقم ٥٢٦٦، ٥٣١٨، ٣٩١٨٥، ٣٩٢٤٢.

^{٤٧١} البخاري، القراءة خلف الإمام، الرقم ١٠٢؛ الطحاوي، شرح معاني الآثار، الرقم ٢١٥٣.

^{٤٧٢} القزويني، سنن ابن ماجه، الرقم ١١١٤؛ الموصلي، مسند أبي يعلى، الرقم ١٩٤٦.

^{٤٧٣} السجستاني، سنن أبي داود، الرقم ١١١٦.

^{٤٧٤} السجستاني، سنن أبي داود، الرقم ١١١٦؛ الأصبهاني، معرفة الصحابة، الرقم ٣٦٤٦.

ورسول الله ﷺ يخطب، فقال له: أصليت شيئاً؟ - وفي رواية: أصليت قبل أن تجيء؟ - قال: لا، قال: صلّ ركعتين تجوز فيهما“ (ح ٤)

ف حفص بن غياث هو أبو عمر النخعي الكوفي. قال فيه ابن حجر: ”ثقة فقيه، تغيّر حفظه قليل في الآخر“.^{٤٧٥} وساء حفظه بعد ما استقضي؛ وقد صحّ الأئمة حديثه إن حدّث من كتابه، أما إن حدّث من حفظه فيهم، ويثقى منه.^{٤٧٦} وقد قال ابن معين أن جميع ما حدّث به حفص ببغداد والكوفة، فهو من حفظه.^{٤٧٧} وسيأتي أن جميع رواة هذا الحديث عن حفص هم من الكوفيين والبغداديين. وبناء على الضابط الذي ذكره ابن معين، فلا يمكن تحقيق رواية حفص.

ويرى الباحث أن تلك المقولة محمولة على ما حدّث به حفص بعد أن استقضي، لأن ابن معين قرن التحديث بالكوفة بالتحديث ببغداد. وكان أوّل ما وُلي حفص القضاء ببغداد، ثم وُلي بعد ذلك قضاء الكوفة.^{٤٧٨} وعليه، فلا يلحق بهذا الضابط من حفص من كتابه أو قبل استقضائه. وممن له مزية في رواية حفص هو ابنه، عمر بن حفص^{٤٧٩}. فقد كان له اعتناء بكتاب أبيه. قال علي بن المديني:

سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: أوثق أصحاب الأعمش، حفص بن غياث. فأنكرت ذلك، ثم قدمت الكوفة بأخرة، فأخرج إلي عمر بن حفص كتاب أبيه عن الأعمش، فجعلت أترحم على يحيى. فقال لي: تنظر في كتاب أبي وترحم على يحيى؟ قلت سمعته يقول: حفص أوثق أصحاب الأعمش ولم أعلم حتى رأيت كتابه.^{٤٨٠} ويلاحظ أن ابن المديني أقرّ لشيخه يحيى القطان بعدّه حفصاً أحد أوثق الناس في الأعمش بعد الاطلاع على كتابه الذي كان باعتناء ابنه، يعني عمر بن حفص.

^{٤٧٥} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ١٧٣.

^{٤٧٦} الرازي، الجرح والتعديل، ج ٣، ص ١٨٦؛ الفسوي، المعرفة والتاريخ، ج ٢، ص ٦٤٦؛ البغدادي، تاريخ بغداد، ج ٩،

ص ٨١.

^{٤٧٧} البغدادي، تاريخ بغداد، ج ٩، ص ٧٦.

^{٤٧٨} البغدادي، تاريخ بغداد، ج ٩، ص ٦٩.

^{٤٧٩} قال فيه ابن حجر: ”ثقة، ربما وهم“. انظر: العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٤١١.

^{٤٨٠} البغدادي، تاريخ بغداد، ج ٩، ص ٨٠.

وأما ابن نمير فهو محمد بن عبد الله بن نمير الهمداني، الكوفي. قال فيه ابن حجر: "ثقة حافظ
فاضل".^{٤٨١}

وأما أبو بكر بن أبي شيبة فهو عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، الكوفي. قال فيه ابن حجر: "ثقة
حافظ، صاحب تصانيف".^{٤٨٢}

وبالنظر، يتبين أن متن ابن نمير (ح ١)، ومتن ابن أبي شيبة (ح ٢)، إذا جُمعا كانا هما المتن الذي
رواه عمر بن حفص (ح ٣). وبعبارة أخرى، فإن ابن نمير وابن أبي شيبة، كليهما، قد روى الحديث
مقطّعا. ولا شك في تقديم متن عمر بن حفص على غيره لما كان له من العناية بكتاب أبيه. فالمتن
الذي جاء به هو المتن الأصيل الذي حدّث به حفص بن غياث عن الأعمش من حديث جابر.

وأما داود بن رشيد، فهو الهاشمي مولاهم الخوارزمي، نزيل بغداد. قال فيه ابن حجر:
"ثقة".^{٤٨٣}

وأما محمد بن محبوب، فهو البناني البصري. قال فيه ابن حجر: "ثقة".^{٤٨٤}

وأما إسماعيل بن إبراهيم، فهو أبو معمر الهذلي القطيعي، أصله من هراة، سكن ببغداد^{٤٨٥}. قال
فيه ابن حجر: "ثقة مأمون".^{٤٨٦}

فهؤلاء الثلاثة خالفوا عمرًا في إسناده ومنتنه؛ إذ روه عن حفص، عن الأعمش، عن أبي صالح،
عن أبي هريرة مرفوعًا، بينما رواه عمر بن حفص عن أبي صالح مرسلًا، فلم يذكر فيه أبا هريرة. وكلا
الوجهين ثابتٌ عن حفص، غير أن الأصح هو ما رواه عمر بن حفص. وقد تقدم أن حفصًا ساء حفظه
بعد أن استقضى، وأن جميع ما حدّث به ببغداد كان من حفظه. ويظهر أن زيادة ذكر أبي هريرة في
الإسناد إنما حدّث بها حفص ببغداد، ويُستفاد ذلك من خلال الرواة عنه. ومعلوم أن رواية أبي صالح
عن أبي هريرة جادة مسلوكة، فيحتمل أن حفصًا سلك هذه الجادة حين حدّث به ببغداد.

^{٤٨١} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٤٩٠.

^{٤٨٢} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٣٢٠.

^{٤٨٣} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ١٩٨.

^{٤٨٤} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٥٠٥.

^{٤٨٥} البستي، الثقات، ج ٥، ص ٦٢.

^{٤٨٦} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ١٠٥.

وأما الاختلاف في المتن، فالذي يظهر للباحث أن متن (ح ٤) هو المتن لإسناد حديث أبي صالح مرسلًا. وذلك لأن عمر بن حفص لم يحدث عن أبيه بمتن حديث أبي صالح، وإنما حدث بمتن حديث جابر. فيكون حين حدث حفص بهذا الحديث ببغداد لم يقتصر على خطأ زيادة أبي هريرة في الإسناد، بل ضمَّ أيضًا متن حديث أبي صالح إلى متن حديث جابر، فساقهما سياقةً واحدةً لاشتباه المتنين عليه، مع أن بينهما فرقًا لطيفًا. ففي متن (ح ٤) لا يرد ذكر: ”إذا جاء أحدكم والإمام يخطب فليصل ركعتين خفيفتين يتجاوز فيهما“، بينما لا يرد في متن (ح ٣) قوله: ”أصليت شيئاً؟“ أو ”أصليت قبل أن تجيء؟“.

انظر الجدول التالي.

الإسناد	حفص - الأعمش - أبي سفيان - جابر	حفص - الأعمش - أبي صالح مرسلًا
المتن	”جاء سليك الغطفاني يوم الجمعة والنبى ﷺ يخطب فجلس، فقال النبى ﷺ: يا سليك، قم فصل ركعتين خفيفتين تجوز فيهما. ثم قال: إذا جاء أحدكم والإمام يخطب فليصل ركعتين خفيفتين يتجاوز فيهما“.	”جاء سليك الغطفاني ورسول الله ﷺ يخطب، فقال له: أصليت شيئاً؟ - وفي رواية: أصليت قبل أن تجيء؟ -، قال: لا، قال: صل ركعتين تجوز فيهما“.

وبهذا، يتبين أن للأعمش إسنادين: ما رواه عن أبي سفيان عن جابر؛ وما رواه عن أبي صالح مرسلًا، بمتنين متقاربين.

وقد ورد عن الأعمش في روايته عن أبي سفيان، عن جابر، صيغ أخرى لمتن الحديث على النحو الآتي:

- (١) ما رواه حفص بن غياث كما تقدم. وتابعه عيسى بن يونس. (١٤)
- (٢) ورواه أبو معاوية وسفيان الثوري بلفظ: جاء سليك الغطفاني يوم الجمعة، والنبى ﷺ يخطب، فجلس، فقال رسول الله ﷺ: إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب، فليصل ركعتين خفيفتين، ثم ليجلس. (٢٤)

- ٣) ورواه شريك ومعمرب بلفظ: جاء سليك إلى المسجد والنبي ﷺ يخطب فأمره أن يصلي ركعتين خفيفتين. (٣٤)
- ٤) ورواه زائدة وداود الطائي بلفظ: جاء رجل، والنبي ﷺ يخطب (يوم الجمعة) فأمره النبي ﷺ أن يصلي ركعتين فيهما جواز. (٤٤)
- ٥) ورواه منصور بن أبي الأسود بلفظ: دخل النعمان بن قوقل، ورسول الله ﷺ يخطب يوم الجمعة، فقال له النبي ﷺ: يا نعمان، صل ركعتين، تجوز فيهما، وإذا جاء أحدكم والإمام يخطب، فليصل ركعتين، وليخففهما. (٥٤)
- فأما حفص بن غياث، قد تقدم أنه ثقة فقيه. وهو أحد أوثق الناس عن الأعمش عند يحيى القطان.

وأما عيسى بن يونس فهو ابن أبي إسحاق السبيعي، ثقة مأمون.^{٤٨٧} وهو أحد ثقات أصحاب الأعمش. وقد سئل ابن معين: "أبو معاوية أحب إليك في الأعمش أو عيسى بن يونس؟"، فقال: "ثقة وثقة".^{٤٨٨} وسيأتي أن أبا معاوية هو أحد أرفع الناس في الأعمش عند النقاد؛ فتسوية ابن معين عيسى بأبي معاوية تدلّ على أن لعيسى ميزة في روايته عن الأعمش؛ إلا أن النسائي وضعه في الطبقة الخامسة من أصحاب الأعمش.^{٤٨٩}

وأما أبو معاوية فهو محمد بن خازم الضرير الكوفي. قال فيه ابن حجر: "ثقة، أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره".^{٤٩٠} ووضعه النسائي في الطبقة الأولى من أصحاب الأعمش.^{٤٩١}

وأما الثوري، فهو سفيان بن سعيد بن مسروق، الكوفي. قال فيه ابن حجر: "ثقة حافظ، فقيه عابد إمام حجة".^{٤٩٢} وهو أوثق الناس في الأعمش على الإطلاق عند النقاد.^{٤٩٣}

^{٤٨٧} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٤٤١.

^{٤٨٨} الرازي، الجرح والتعديل، ج ٦، ص ٢٩١-٢٩٢.

^{٤٨٩} النسائي، الطبقات، ص ٨٧.

^{٤٩٠} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٤٧٥.

^{٤٩١} النسائي، الطبقات، ص ٨٧.

^{٤٩٢} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٢٤٤.

^{٤٩٣} ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج ٢، ص ٧١٥-٧١٨.

وأما شريك فهو ابن عبد الله النخعي الكوفي. قال فيه ابن حجر: "صدوق، يخطئ كثيرا، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة"^{٤٩٤}. وقال ابن حبان بكلام نفيس ما يتعلق بتميز حديثه القديم من حديثه الأخير: "وولي القضاء بواسط سنة خمسين ومائة، ثم ولي الكوفة بعد ذلك... وكان في آخر أمره يخطئ فيما يروي، تغير عليه حفظه. فسماع المتقدمين عنه الذين سمعوا منه بواسط ليس فيه تخليط، مثل يزيد بن هارون وإسحاق الأزرق. وسماع المتأخرين عنه بالكوفة فيه أوهام كثيرة"^{٤٩٥}. فالمستفاد من كلامه أن من سمع من شريك بالكوفة فقد سمع منه بعد الاختلاط. والراوي عن شريك في هذا الحديث هو مسروق بن المرزبان الكوفي. وبناء على ذلك، يمكن أن يقال إن هذا الحديث مما حدث به شريك بعد اختلاطه. ولكن مع ذلك، ليس في هذا الحديث ما يستدعي تضعيفه، إذ قد توبع هو سندا ومتنا؛ تابعه معمر في متنه، وغيره في إسناده.

وأما معمر فهو ابن راشد الأزدي، ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت، والأعمش، وعاصم بن أبي النجود، وهشام ابن عروة شيئا.^{٤٩٦} أي إن في روايته عن هؤلاء، منهم الأعمش، شيئا من الضعف. وهو، مع ذلك، قد توبع في هذه الرواية سندا ومتنا، وهذا يدل على استقامة روايته هذه. وأما زائدة فهو ابن قدامة الثقفي الكوفي. قال فيه ابن حجر: "ثقة ثبت صاحب سنة"^{٤٩٧}. وهو أحد ثقات أصحاب الأعمش. قال أحمد: "وكان زائدة من أصح الناس حديثاً عن الأعمش، ما خلا الثوري"^{٤٩٨}. ووضعه النسائي في الطبقة الثانية من أصحاب الأعمش.^{٤٩٩} وأما داود الطائي فهو داود بن نصير أبو سليمان الطائي الكوفي. قال فيه ابن حجر: "ثقة فقيه زاهد"^{٥٠٠}. ووضعه النسائي في الطبقة الرابعة من أصحاب الأعمش.^{٥٠١}

^{٤٩٤} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٢٦٦.

^{٤٩٥} البستي، الثقات، ج ٣، ٤٣٧.

^{٤٩٦} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٥٤١.

^{٤٩٧} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٢١٣.

^{٤٩٨} ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج ٢، ص ٧١٨.

^{٤٩٩} النسائي، الطبقات، ص ٨٧.

^{٥٠٠} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٢٠٠.

^{٥٠١} النسائي، الطبقات، ص ٨٧.

وأما منصور بن أبي الأسود، فهو الليثي الكوفي. قال فيه ابن حجر: "صدوق، رُمي بالتشيع".^{٥٢٢}

وعند التأمل، يتبين أن (٣٤) و(٤٤) متقاربان تقارباً شديداً، ولا يضرّ كون الرجل في (٤٤) مبهمًا، وهو سليك بلا شك، كما هي الجادة في سائر الروايات. فهذان المتنان يشبهان القطعة الأولى من متن (١٤)، كما أن (٢٤) يشبه القطعة الثانية منه، مما يدلّ على أن بعض هذه الألفاظ يكون تجزئةً لرواية مطوّلة، أو روايةً لبعضها دون بعض. فشهرة الأعمش بسعة الرواية وكثرة حديثه، وكذلك تقارب هذه المتون عنه سبكا وسياقا، مع تكافؤ الرواة عنه قوةً في اختلاف هذه المتون، يُقوّي احتمال أن يكون اختلاف هذه الألفاظ ناشئاً من جهته. فالذي يترجّح من خلال هذه القرائن أن جميع هذه الألفاظ (١٤)، (٢٤)، (٣٤)، (٤٤) محفوظةٌ عن الأعمش.

ومن هذه اختلافات المتن أيضاً، انفرد منصور بن أبي الأسود (٥٤) من سائر أصحاب الأعمش، إذ سمّى الرجل الداخل هو النعمان بن قوقل، بينما سماه غيره أن ذاك الرجل هو سليك الغطفاني. ومنصور بن أبي الأسود، مع أنه صدوق، فإنه قد خالف جماعةً من الثقات، بل فيهم عدداً من الرواة المقدمين في الأعمش. وقد حكم ابن حجر على هذه الرواية بالشذوذ، ونقل قول أبي حاتم الرازي: "وهم فيه منصور".^{٥٢٣}

ويرى الباحث أن سبب خطأه كان لسبب اشتباه هذا الحديث من جهة إسناده بحديث آخر. فإن ثمة حديثاً آخر يرويه الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، أي بنفس الإسناد، وفي متنه ذكرُ إتيان النعمان بن قوقل النبي ﷺ. ولفظ ذلك الحديث: "أتى النبي ﷺ النعمان بن قوقل، فقال: يا رسول الله، أرأيت إذا صليت المكتوبة، وحرمت الحرام، وأحللت الحلال، أأدخل الجنة؟ فقال النبي ﷺ: نعم".^{٥٢٤} ومع اتحاد المخرَج، لا يبعد أن يكون ذكرُ النعمان قد اشتبه على منصور، فسُمي به الرجل المذكور في حديث الخطبة، فوقع له الوهم في تسميته.

ويستخلص من مجموع ما تقدّم أن المتن الأصيل الذي تلقّاه الأعمش عن أبي سفيان هو ما رواه حفص بن غياث، ثم إنه رواه بعد ذلك مقطّعا في مجالس متعدّدة. ويقوّي هذا الترجيح أن حفص

^{٥٢٢} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٥٤٧.

^{٥٢٣} العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج ٢، ص ٤٢٤.

^{٥٢٤} مسلم، صحيح مسلم، الرقم ١٠٨.

بن غياث قد جمع هذا الحديث على وجه تامّ من حيث الرواية: إذ رواه مع التصريح بسماع الأعمش من أبي سفيان، وتصريح أبي سفيان بسماعه من جابر، كما روى له الأعمش هذا الحديث أيضًا بإسناده عن أبي صالح مرسلًا. فاجتمع لرواية حفص عن الأعمش عدة القرائن، مما يعزّز القول بأصالة هذه الرواية.

وقد تابع الأعمش في رواية هذا الحديث عن أبي سفيان الوليد أبو بشر.^{٥٥} وهو الوليد بن مسلم بن شهاب، العنبري، البصري. قال فيه ابن حجر: "ثقة".^{٥٦} وروى الوليد متن هذا الحديث بنحو المتن التام للأعمش، إلا أنه زاد: "ثم أقبل على الناس بوجهه فقال إذا جاء أحدكم...". انظر الجدول التالي.

لفظ الأعمش عن أبي سفيان	لفظ الوليد أبي بشر عن أبي سفيان
جاء سليك الغطفاني يوم الجمعة والنبي ﷺ يخطب فجلس، فقال النبي ﷺ: يا سليك، قم فصلّ ركعتين خفيفتين تجوز فيهما. ثم قال: "إذا جاء أحدكم والإمام يخطب فليصل ركعتين خفيفتين يتجوز فيهما".	جاء سليك الغطفاني ورسول الله ﷺ يخطب يوم الجمعة فجلس قبل أن يصلي، فأمره رسول الله ﷺ أن يصلي ركعتين. ثم أقبل على الناس بوجهه فقال: "إذا جاء أحدكم إلى الجمعة والإمام يخطب فليصل ركعتين يتجوز فيهما".

والأعمش أوثق بكثير من الوليد، ويُستأنس لذلك بما قاله ابن معين في سياق التعريف بأبي سفيان، إذ قال: "أبو سفيان صاحب الأعمش طلحة بن نافع". وهذا الوصف، وإن ورد ابتداءً للتعريف، إلا أنه يُفهم منه دلالة زائدة، وهي كثرة رواية الأعمش عن أبي سفيان، واعتناؤه بحديثه، حتى عُرف به واشتهر من خلاله. ومثل هذا الوصف لا يرد عادةً إلا مع تحقق ملازمة ظاهرة في الرواية، وهو ما يُقوّي جانب ضبط الأعمش لما يرويه عنه، ويجعل روايته عنه أصح. وفي المقابل، أن الباحث - من خلال تتبع المرويات عبر برنامج جامع خدام الحرمين - لم يقف على رواية الوليد أبي بشر عن أبي سفيان إلا هذا الحديث الواحد. وبهذا، فلا يؤمن من زيادة لفظه على لفظ الأعمش.

^{٥٥} الشيباني، المسند، الرقم ١٤١٧١؛ السجستاني، سنن أبي داود، الرقم ١١١٧؛ الدارقطني، سنن الدارقطني، الرقم ١٦١٠.
^{٥٦} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٥٨٤.

دراسة رواية أبي الزبير:

أبو زبير هو محمد بن مسلم بن تدرس، المكي. قال فيه ابن حجر: "صدوق، إلا أنه يدلس"^{٥٧}. وهو أحد أصحاب جابر المكثرين عنه^{٥٨}، وعليه فتُقبل عنعنته عن جابر، ولا تضر تهمة بالتدليس^{٥٩}. وقد اختلف عنه في متن هذا الحديث:

- (١) فرواه سفيان بن عيينة بلفظ: دخل سليك الغطفاني المسجد والنبي ﷺ قائم على المنبر يوم الجمعة يخطب، فقال له النبي ﷺ: "أصليت؟"، قال: لا. قال: "فصل ركعتين"^{٥١٠} (ز١)
- (٢) ورواه الليث بن سعد بلفظ: جاء سليك الغطفاني يوم الجمعة، ورسول الله ﷺ قاعد على المنبر. فقعده سليك قبل أن يصلي. فقال له النبي ﷺ: "أركعت ركعتين؟"، قال: لا. قال: "قم فاركعهما"^{٥١١} (ز٢)
- (٣) ورواه يزيد بن إبراهيم بلفظ: جاء رجل إلى النبي ﷺ وهو يخطب، فقال: "أصليت الركعتين؟" فقال: لا قال: "فصلهما"^{٥١٢} (ز٣)

^{٥٧} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٥٠٦.

^{٥٨} الزرقي، طبقات المكثرين من رواية الحديث، ص ٢٤. بلغت مروياته عن جابر في صحيح مسلم مائة وأربعة وسبعين حديثاً (٢٧٤).

^{٥٩} قال الحميدي: "وإن كان رجل معروفًا بصحبة رجل والسماع منه، مثل ابن جريج عن عطاء أو هشام بن عروة عن أبيه وعمرو بن دينار عن عبيد بن عمير، ومن كان مثل هؤلاء في ثقتهم، ممن يكون الغالب عليه السماع ممن حدث عنه، فأدرك عليه أنه أدخل بينه وبين من حدث رجلاً غير مسمى، أو أسقطه، ترك ذلك الحديث الذي أدرك عليه فيه أنه لم يسمعه، ولم يضره ذلك في غيره، حتى يدرك عليه فيه مثل ما أدرك عليه في هذا، فيكون مثل المقطوع". انظر: البغدادي، الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، ج ٢، ص ١٦٩.

لم يقف الباحث على من وصف أبا الزبير بالتدليس من المتقدمين غير النسائي. وصنع الأئمة يدل على قبول عنعنته عن جابر. وهذا مسلم الذي يشترط برئة الراوي من وصفة التدليس في قبول الإسناد المعنعن، قد احتج بعننة أبي الزبير عن جابر في كثير من المواضع في صحيحه (٢٧٤ موضعاً). وقد رجح ناصر حمد الفهد - أحد المعاصرين - أن أبا الزبير ليس مدلساً. انظر حُجَجَه بأكثر في: ناصر حمد الفهد، منهج المتقدمين في التدليس (الرياض: أضواء السلف، ٢٠٠١)، ص ٨٧-٩٦.

^{٥١٠} الشافعي، السنن المأثورة، الرقم ١٩؛ الحميدي، مسند الحميدي، الرقم ١٢٥٧؛ الموصلي، مسند أبي يعلى، ١٩٧٠؛ ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، الرقم ١٨٣٢؛ الطبراني، المعجم الكبير، الرقم ٦٧٠٩.

^{٥١١} مسلم، صحيح مسلم، الرقم ٢٠٢٣؛ النسائي، السنن الكبرى، الرقم ٥٧٩، ١٨٧٣؛ الكشي، المنتخب من مسند عبد بن حميد، الرقم ١٠٤٨؛ الطحاوي، شرح معاني الآثار، الرقم ٢١٤٩.

^{٥١٢} الشيباني، المسند، الرقم ١٤٩٠٦؛ البخاري، القراءة خلف الإمام، الرقم ١٠٠؛ الطحاوي، شرح معاني الآثار، الرقم ٢١٤٩.

- ٤) ورواه صباح المزني عن ابن أبي ليلى بلفظ: جاء سليك والنبي ﷺ على المنبر، فقال له النبي ﷺ: 'صليت قبل أن تجيء؟' قال: لا، قال: 'قم فصل ركعتين ثم اجلس'، ثم قال: 'إذا جاء أحدكم ولم يكن صلى فليصل ركعتين، ثم ليجلس، وذلك يوم الجمعة'.^{٥١٣} (ز٤)
- ٥) ورواه إسحاق بن راشد بلفظ: جاء سليك الغطفاني ورسول الله ﷺ يخطب الناس يوم الجمعة فجلس. فقال رسول الله ﷺ 'من دخل منكم هذا المسجد فلا يقعدن حتى يصلي فيه ركعتين خفيفتين'.^{٥١٤} (ز٥)

رتبة الراوي	الرواة عن أبي الزبير
ثقة حافظ فقيه، إمام حجة	سفيان بن عيينة، المكي
ثقة ثبت فقيه، إمام مشهور	الليث بن سعد، المصري
ثقة ثبت	يزيد بن إبراهيم، البصري
ضعفه الأئمة	محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، الكوفي
ثقة	إسحاق بن راشد، الأسدي، الجزري

ويلاحظ أن متون: (ز١)، و(ز٢)، و(ز٣)، متقاربة في الجملة، غير أن بينها فروقا لطيفة. فجاء سفيان بلفظ "قائم"، بينما رواه الليث بلفظ "قاعد". وكلاهما متساويان في الحفظ، إلا أن لابن عيينة الميزة البلدية في هذا الحديث، إذ إنه مكى روى عن مكى (أبي الزبير). والذي يظهر أن الليث رواه مصحفاً من "قائم" إلى "قاعد"، لما لهذين اللفظين من الاشتباه في الرسم. وأما يزيد بن إبراهيم، فلم يسم الرجل الداخل. ولا شك أن هذا الرجل المبهم هو سليك الغطفاني كما في سائر روايات هذا الحديث.

وأما متن: (ز٤) جاء بالزيادة على المتون المتقدمة، وهي أمر النبي بالصلاة ركعتين لكل الداخل حال خطبة الإمام يوم الجمعة، إن لم يصليهما. وفي هذه الرواية، إشكاليات من جهة ناقلها. فيها ابن

^{٥١٣} ابن الأعرابي، معجم ابن الأعرابي، الرقم ٢٠٠.

^{٥١٤} الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٤، ص ٣٦٩.

أبي ليلي، وهو ضعيف؛ وكذلك رواه عنه صباح بن يحيى المزني، وهو متروك، بل متهم.^{٥١٥} وهذان الأمران يجعلان هذه الرواية ضعيفة جدا، ومنكرة لمخالفتها الثقات.

وأما متن (زه)، وإن كان رواه إسحاق بن راشد، وهو ثقة، إلا أن الإشكال يتوجه إلى من روى عنه هذا الحديث، وهو سلمة بن الفضل الأبرش. قال فيه ابن حجر: "صدوق، كثير الخطأ".^{٥١٦} والمتن الذي جاء به مغاير لسائر متون الثقات سبكا، وأسلوبا، ومعنا. والثقات عن أبي الزبير لم يرووا هذا اللفظ قط. وهو بذلك شاذ. وقد ضعف حديثه هذا ابن عدي، لتخريجه إياه.^{٥١٧}

ويستخلص من هذه المقارنة أن أصح المتون عن أبي الزبير المكي هو ما رواه سفيان بن عيينة؛ لما عُرف به من مزيد الضبط، ولموافقة الثقات له في هذا الموضوع، فضلا عن قرينة البلد، إذ هو مكِّي يروي عن مكِّي.

دراسة رواية الحسن البصري:

هو الحسن بن أبي الحسن (يسار) البصري. قال فيه ابن حجر: "ثقة فقيه، فاضل مشهور وكان يرسل كثيرا، ويدلس". وهو لم يسمع من جابر، كما قال يحيى بن معين، وعلي بن المديني، أبو داود السجستاني، والدارقطني، والحاكم؛ بل قال أبو زرعة أن الحسن لم يلتق جابرا؛ وقال النسائي: "الحسن، عن جابر صحيفة، وليس بسمع".^{٥١٨}

وقد اختلف عنه في هذا الحديث سندا، ومتنا، وسيعرض اختلاف ألفاظهم قريبا:

(١) فرواه إسماعيل بن مسلم المكي^{٥١٩}، ومنصور بن زاذان - في رواية عنه -، عن الحسن عن جابر.

(٢) ورواه هشام بن حسان^{٥٢٠}، وزكريا بن حكيم الحطبي^{٥٢١}، عن الحسن عن سليك.

^{٥١٥} الذهبي، ميزان الاعتدال، ج ٣، ص ٤٢٠.

^{٥١٦} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٢٤٨.

^{٥١٧} الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٤، ص ٣٦٩.

^{٥١٨} ابن معين، تاريخ يحيى بن معين: رواية الدوري، ج ٢، ص ٢١٠؛ الرازي، المراسيل، ص ٣٦ - ٣٧؛ أبو داود السجستاني،

رسالة أبي داود إلى أهل مكة (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٥)، ص ٣٠؛ النسائي، السنن الكبرى، ج ١٢، ص ٢٩٢؛ الدارقطني،

العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ج ٧، ص ٣٥٦؛ الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص ٣٥٣.

^{٥١٩} الطبراني، المعجم الكبير، الرقم ٦٧١٠.

^{٥٢٠} ابن أبي عاصم، الأحاد والمثاني، الرقم ١٢٢٣، ١٢٨٠؛ الطحاوي، شرح معاني الآثار، الرقم ٢١٥٤.

^{٥٢١} الطبراني، المعجم الأوسط، الرقم ٧٨١.

٣) ورواه منصور بن زاذان - في رواية عنه -، وأبو حرة^{٥٢٢}، ويونس بن عبيد^{٥٢٣}، والربيع بن صبيح^{٥٢٤}، عن الحسن مرسلًا. وذكر الدارقطني غيرهم ممن تابعهم، ولم يقف الباحث على رواياتهم، وهم: أشعث (هو ابن عبد الملك)، والحسن بن دينار، وقتادة^{٥٢٥}.



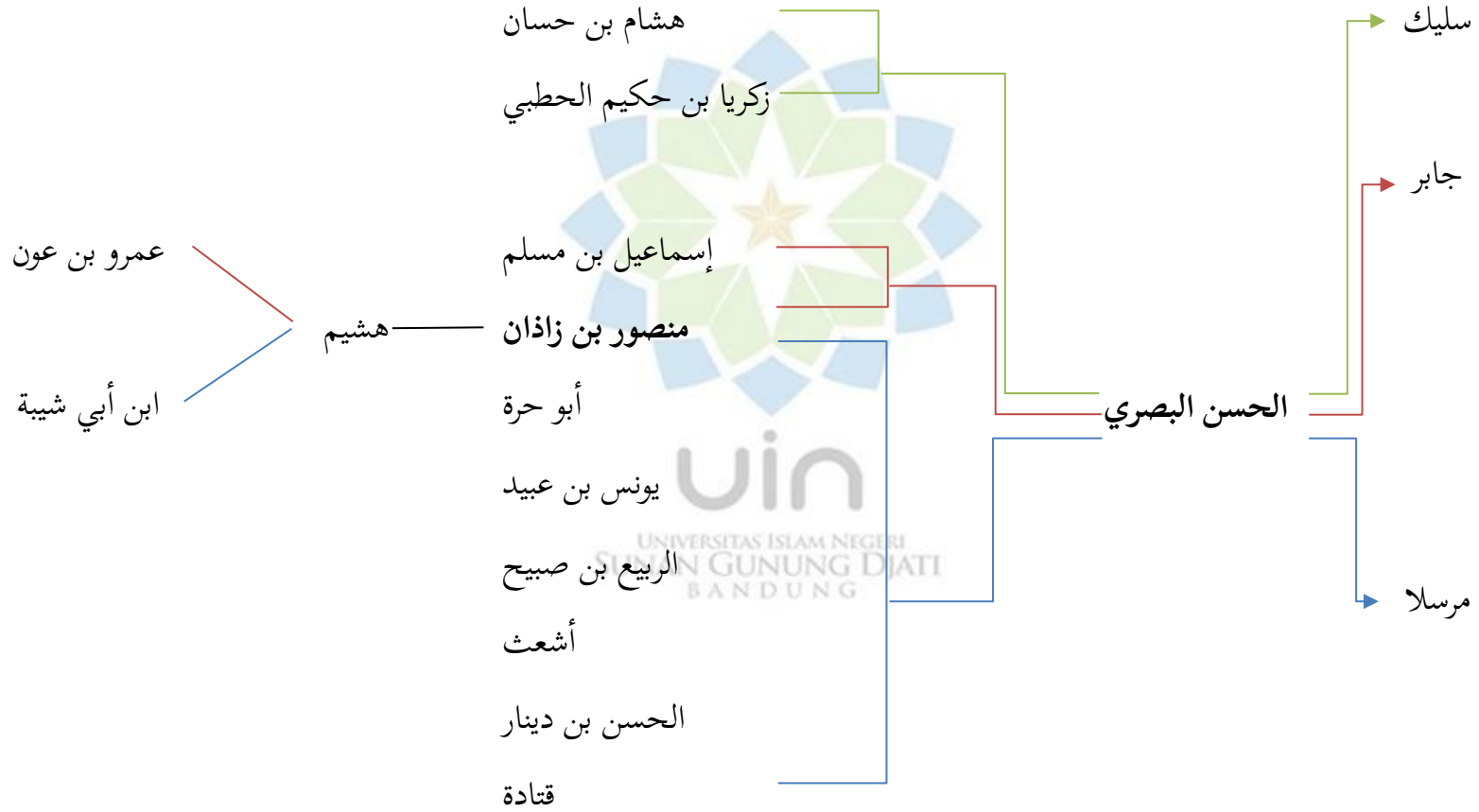
^{٥٢٢} ابن أبي شيبة، المصنف، الرقم ٥٢٦٧، ٣٩٢٤٥.

^{٥٢٣} ابن أبي شيبة، المصنف، الرقم ٥٢٦٧، ٣٩٢٤٥.

^{٥٢٤} الدارمي، سنن الدارمي، الرقم ١٥٩٤.

^{٥٢٥} الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ج ٧، ص ٣٥٥.

اختلاف الإسناد عن الحسن



من خلال عرض اختلاف هذه الأسانيد، يتجلى الاختلاف أيضا عن منصور بن زاذان. رواه عنه هشيم، واختلف عنه على الوجهين:

(١) فرواه عبد الله بن محمد بن خلاد أبو أمية عن عمرو بن عون عن هشيم عن منصور عن الحسن عن جابر، بلفظ: جاء سليك الغطفاني والنبى ﷺ يخطب، فأمره النبي ﷺ أن يصلي ركعتين يتجاوز فيهما. وقال: ”إذا جاء أحدكم والإمام يخطب، فليصل ركعتين يتجاوز فيهما“.^{٥٢٦}

(٢) وخالفه ابن أبي شيبة؛ فرواه عن هشيم عن منصور عن الحسن مرسلا.^{٥٢٧} ولم يذكر زيادة ”إذا جاء أحدكم والإمام يخطب...“.

فكُلُّ من عمرو بن عون الواسطي وابن أبي شيبة ثقة ثبت^{٥٢٨}، غير أنه بالمقارنة يترجح وجه الإرسال في هذه الرواية عن منصور، لأن ابن أبي شيبة أكثر روايةً عن هشيم من عمرو بن عون عن هشيم^{٥٢٩}، وكذلك لعلو إسناده. وإنما كان علو الإسناد قرينةً على ترجيح الإرسال في هذا الحديث لأنه يدل على أن الحديث في أصل رواية هشيم كان مروياً على صورة الإرسال، ثم وقع الوصل بعد ذلك في بعض الطرق. وهذا الاحتمال يتقوى بالنظر إلى الراوي عن عمرو بن عون.

وفي الوجه الأول عن هشيم، لم يقف الباحث على من رواه عن عمرو بن عون غير أبي أمية عبد الله بن محمد بن خلاد. وهو ممن يُحتمل وقوع الخطأ منه في هذه الرواية، إذ هو أدنى الرواة قوةً في هذا الإسناد. ولم يقف الباحث على من ذكره جرحاً وتعديلاً من القدماء، غير ذكر ابن حبان إياه في ”الثقات“.^{٥٣٠} وقد حكم ابن كثير على إسناد أحد الحديث بالصحة، وفيه أبو أمية هذا. فيكون

^{٥٢٦} الطبراني، المعجم الكبير، الرقم ٦٧١١.

^{٥٢٧} ابن أبي شيبة، المصنف، الرقم ٥٢٦٧، ٣٩٢٤٥.

^{٥٢٨} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٣٢٠، ٤٢٥.

^{٥٢٩} من خلال الاستقراء في برنامج ”جامع خادم الحرمين“، بلغت مرويات ابن أبي شيبة عن هشيم (١٤٨٩) رواية، منها (١٤١٧) رواية في «مصنفه»، بينما لم تتجاوز مرويات عمرو بن عون عن هشيم (١٢٠) رواية فقط.

^{٥٣٠} البستي، الثقات، ج ٥، ص ٢٥٩.

وقد أوضح ابن حبان مذهبه في ذكر الرواة في كتابه هذا، فقال: ”فكل من ذكرته في كتابي هذا، إذا تعرى خبره عن الخصال الخمس التي ذكرتها فهو عدل يجوز الاحتجاج بخبره. لأن العدل من لم يُعرف منه الجرح ضدّ التعديل؛ فمن لم يعلم بجرح فهو عدل إذا لم يبين ضده. إذ لم يكلف الناس من الناس معرفة ما غاب عنهم، وإنما كلفوا الحكم بالظاهر من الأشياء غير المغيب عنهم...“^{٥٣١}. والجملة المسطورة من كلام ابن حبان تقتضي توثيق كثير من المجاهيل. وقد تعجب ابن حجر من مذهبه هذا، إذ الجمهور

حينئذ توثيقاً منه له.^{٥٣١}

وقد يكون الخطأ بسبب عنعنة هشيم عن الحسن في هذا الوجه. وهشيم معروف بالتدليس^{٥٣٢}، فيكون هذا الوجه مدلساً منه. بينما قد صرح هو بالسماع عن الحسن في الوجه الثاني، يعني في رواية ابن أبي شيبه عنه، فيكون هذا قرينة زائدة لترجيح الوجه الثاني. وبهذا يستخلص الاختلاف عن الحسن سنداً وامتناً على ما يلي:

على خلاف ذلك. ومن المعروف أن الراوي لا يكون ثقة إلا تحقق فيه العدالة والضبط. وعلى فرض تسليم مذهبه في معرفة عدالة الراوي، يبقى ذاك الراوي في حيز الجهالة إذ لم يُعرف ضبطه. وابن حبان نفسه، لم يخرج لهذا الراوي حديثاً قط في كتابه "الصحيح". وقد قام عبد الكريم الدريني - أحد المعاصرين - بدراسة ترجمة أبي أمية عبد الله بن محمد بن خلاد، وسبر الرواة عنه، فذكر خمسة الرواة عنه، ثلاثة منهم ثقة حافظ، وهو بذلك معروف وحديثه صحيح. كذا قال. والمنهج الذي سار عليه الدريني غير كاف في توثيق الراوي؛ إذ هذا المنهج إنما يرفع جهالة عين الراوي فقط. وضبط الراوي لا يمكن معرفته إلا بسبر مرويات الراوي ومقارنتها بمرويات غيره، أو بامتحان ذاك الراوي. فأما الثاني يشبه متعذراً لنا؛ وأما الأول فيحتاج إلى دراسة موسعة وعميقة، يطول المقام بها. وابن كثير قد حكم على أحد إسناد الحديث بالصحة، وفيه أبو أمية هذا. ولكن هذا الإسناد معلول أيضاً. ولم يستحق حمل الخطأ من رجال الإسناد إلا عليه. وسيأتي بيانه في الهامش الآتي. انظر: البستي، الثقات، ج ١، ص ١١؛ العسقلاني، لسان الميزان، ج ١، ص ٢٠٩؛ عبد الكريم الدريني، بلوغ الأمان في تراجم الرجال الذين لم يعرفهم الإمام الألباني (الأردن: الدار الأثرية، ٢٠١٢)، ص ٤٠٢ - ٤٠٣؛ عبد العزيز بن محمد عبد اللطيف، ضوابط الجرح والتعديل (مكة: دار طيبة الخضراء، ٢٠١٨)، ص ٤٥ - ٤٦.

^{٥٣١} والذي يظهر، أن ابن كثير تبع ابن حبان في توثيقه، لذا حكم على الإسناد بالصحة. والحديث هو ما رواه أبو بكر بن أبي داود في كتابه "المصاحف": حدثنا عبد الله بن محمد بن خلاد قال حدثنا يزيد قال: أخبرنا شيبان، عن عبد الملك بن عمير، عن جابر بن سمرة قال سمعت عمر بن الخطاب يقول: "لا يملين في مصاحفنا هذه إلا غلمان قريش أو غلمان ثقيف". قال ابن كثير: "وهذا إسناد صحيح". بل هو معلول، فإن ابن أبي داود قد حدّث بإسناد آخر قبله، فقال: حدثنا عبد الله بن محمد الزهري قال حدثنا وهب بن جرير بن حازم قال حدثنا أبي قال سمعت عبد الملك بن عمير يحدث، عن عبد الله بن معقل قال: قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "لا يملين في مصاحفنا إلا غلمان قريش وثقيف"؛ حدثنا إسحاق بن إبراهيم قال حدثنا سليمان قال حدثنا جرير بهذا. وأبو أمية ذكر جابر بن سمرة بين عبد الملك بن عمير وعمر بن الخطاب، بينما ذكر غيره عبد الله بن معقل. ورجال هذا الحديث قد نص الأئمة على ثقتهم ما خلا أبي أمية. ولذلك يحمل عهدة الخطأ عليه. انظر: أبو بكر بن أبي داود السجستاني، المصاحف (القاهرة: الفاروق الحديثة، ٢٠٠٢)، ص ٦٣-٦٥؛ إسماعيل ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (الدمام: دار ابن الجوزي، ١٤٣١)، ج ١، ص ٢٨.

^{٥٣٢} قال ابن حبان: "كان مدلساً". وذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة من المدلسين. انظر: البستي، الثقات، ج ٤، ص ٣٧٤؛ أحمد ابن حجر العسقلاني، طبقات المدلسين (عمان: مكتبة المنار، ١٩٨٣)، ص ٤٧.

اختلاف المتن عن الحسن	اختلاف الإسناد	رتبة الراوي	الرواة
جاء سليك الغطفاني ورسول الله ﷺ يخطب على المنبر يوم الجمعة: ”فأمره أن يصلي ركعتين يتجوز فيهما“	عن الحسن عن جابر	وكان فقيها ضعيف الحديث ^{٥٣٣}	إسماعيل بن مسلم المكي
أنه جاء ورسول الله ﷺ يخطب على المنبر يوم الجمعة فقال له: ”أركعت ركعتين؟“ قال: لا، قال: ”صل ركعتين وتجاوز فيهما“		ثقة؛ من أثبت الناس في ابن سيرين؛ وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال، لأنه قيل كان يرسل عنهما. ^{٥٣٤}	هشام بن حسان
بينما رسول الله ﷺ يخطب، إذ دخلت المسجد، فجلست، فقال: ”هل ركعت الركعتين؟“ قلت: لا. قال: ”فاركعهما“	عن الحسن عن سليك	ضعيف ^{٥٣٥}	زكريا بن حكيم الحطبي

^{٥٣٣} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ١١٠.

^{٥٣٤} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٥٧٢.

^{٥٣٥} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٢١٦.

<p>جاء سليك الغطفاني والنيبي ﷺ يخطب يوم الجمعة، ولم يكن صلى الركعتين فأمره النبي ﷺ أن يصلي ركعتين يتجاوز فيهما.</p> <p>إذا جاء أحدكم والإمام يخطب، فليصل ركعتين خفيفتين يتجاوز فيهما</p> <p>لم يذكر الدارقطني ألفاظهم</p>	<p>الحسن مرسلا</p>	ثقة ثبت عابد ^{٥٣٦}	منصور بن زاذان
		صدوق عابد؛ وكان يدلّس عن الحسن ^{٥٣٧}	أبو حرة واصل بن عبد الرحمن
		ثقة ثبت، فاضل ورع ^{٥٣٨}	يونس بن عبيد بن دينار البصري
		صدوق سيء الحفظ، وكان عابدا مجاهدا ^{٥٣٩}	الربيع بن صبيح البصري
		ثقة فقيه ^{٥٤٠}	أشعث بن عبد الملك
		متروك عند الأئمة، بل كذّبه بعضهم ^{٥٤١}	الحسن بن دينار
ثقة ثبت ^{٥٤٢}	قتادة بن دعامة السدوسي		

^{٥٣٦} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٥٤٦.

^{٥٣٧} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٥٧٩.

^{٥٣٨} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٦١٣.

^{٥٣٩} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٢٠٦.

^{٥٤٠} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ١١٣.

^{٥٤١} أحمد ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب (بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠١٤)، ج ١، ص ٣٩٤.

^{٥٤٢} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٤٥٣.

من خلال الجدول السابق، يظهر جلياً رجحان الوجه المرسل لروايات الثقات له، وإن كان في رواية بعضهم عموماً أو عن الحسن خصوصاً مقال. بل من هؤلاء الثقات أصحاب الحسن المقدمون فيه، مثل قتادة، ويونس بن عبيد، ثم أشعث بن عبد الملك.^{٥٤٣} وقد رجّح هذا الوجه الدارقطني.^{٥٤٤}

أما رواية هشام بن حسان، فيبدو أنه أراد الحكاية عن قصة سليك، لا الرواية. وهذا كما سلف في رواية الثوري عن الأعمش المتقدمة. وأيد هذا التوجيه، أن الدارقطني ذكر هشاماً فيمن روى عن الحسن هذا الحديث مرسلًا.^{٥٤٥} وكذلك لا يوجد شيء في سياق متنه ما يدل على أنه أراد الرواية. وهذا يختلف عما رواه زكريا الحطبي؛ فإن متنه يدل على أنه أراد الرواية لا الحكاية. وفي متنه: ”دخلت المسجد“، ”جلست“، ”قلت لا“؛ يعني هذا الضمير راجع إلى سليك كالمتمكلم.

ويبقى الإشكال في رواية هشام بن حسان أن الأئمة تكلموا في روايته عن الحسن. وقد قال علي بن المديني: ”أما أحاديث هشام عن محمد فصالح، وحديثه عن الحسن عامتها يدور على حوشب“.^{٥٤٦} وحوشب هذا هو ابن عقيل، أبو دحية البصري، ثقة.^{٥٤٧} وبذلك، تبين أن مصدر أحاديثه عن الحسن هو رجل ثقة، فقبلت روايته عنه.

ثم متون هؤلاء الرواة عن الحسن متقاربة متشابهة، ما خلا متن الربيع بن صبيح. قد انفرد بلفظ ”إذا جاء أحدكم والإمام يخطب، فليصل ركعتين خفيفتين يتجاوز فيهما“. وقد تكلم الأئمة في الربيع من جهة حفظه، ولخص أقوالهم ابن حجر بقوله ”سيء الحفظ“. فالربيع، مع ضعفه، قد خالف الثقات، ولذلك فمتنه منكر.

ويستخلص من هذه المقارنة، أن الراجح عن الحسن سنداً وامتناً هو ما رواه منصور، وأبو حرة، ويونس بن عبيد عن الحسن مرسلًا.

^{٥٤٣} قال علي بن المديني: ”أصحاب الحسن حفص المنقري ثم قتادة، وحفص فوفه ثم قتادة بعده، ويونس وزياد الأعم ... وبعد هؤلاء أشعث بن عبد الملك، ويزيد بن إبراهيم وقرة طبقة ما أقربهما، وأبو الأشهب وجرير بن حازم طبقة. وأبو حرة وهشام بن حسان في الحسن طبقة، وسلام بن مسكين والسري بن يحيى طبقة، أبو هلال فوق مبارك ومبارك أحب إلي من الربيع“. وقال أحمد بن حنبل: ”ما أحد في أصحاب الحسن أثبت من يونس، ولا أحد أسند عن الحسن من قتادة“. انظر: الفسوي، المعرفة والتاريخ، ج ٢، ص ٥٣، ١٦٥.

^{٥٤٤} الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ج ٧، ص ٣٥٥.

^{٥٤٥} الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ج ٧، ص ٣٥٥.

^{٥٤٦} الرازي، الجرح والتعديل، ج ٩، ص ٥٥.

^{٥٤٧} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ١٨٤.

خلاصة الاختلاف عن جابر:

من خلال دراسة الاختلافات السابقة، يتبين أن هذا الحديث قد رُوِيَ عن جابر من وجهٍ صحيحٍ عنه ثلاثة رواة، وهم: عمرو بن دينار وأبو سفيان وأبو الزبير، وهم يختلفون في متنه اختلافاً يسيراً، على النحو الآتي:

(١) رواه عمرو بن دينار بلفظ: ”جاء رجل والنبي ﷺ يخطب الناس يوم الجمعة، فقال: ’أصليت يا فلان؟‘ قال لا، قال: ’قم فاركع ركعتين‘.“

(٢) ورواه أبو سفيان بلفظ: جاء سليك الغطفاني يوم الجمعة والنبي ﷺ يخطب فجلس، فقال النبي ﷺ: يا سليك، قم فصل ركعتين خفيفتين تجوز فيهما. ثم قال: ”إذا جاء أحدكم والإمام يخطب فليصل ركعتين خفيفتين يتجوز فيهما“.

(٣) ورواه أبو الزبير بلفظ: دخل سليك الغطفاني المسجد والنبي ﷺ قائم على المنبر يوم الجمعة يخطب، فقال له النبي ﷺ: ”أصليت؟“، قال: لا. قال: ”فصل ركعتين“.

من خلال مقارنة ألفاظهم، يظهر أن أبا سفيان قد انفرد بزيادة ”إذا جاء أحدكم والإمام يخطب...“ وقد تقدم أن عمرو بن دينار وأبا الزبير هما من المكثرين في جابر، مما يدل على اختصاصهما به، ومع ذلك لم يذكره أبو سفيان. وقد فاضل الأئمة بين أبي الزبير وأبي سفيان، فرجّحوا أبا الزبير؛ إذ قال أحمد بن حنبل: ”وأبو الزبير أحب إلي من أبي سفيان“، وقال أبو حاتم نحوه، وقال أبو زرعة: ”أبو الزبير أشهر“.^{٤٨} وإذا كان أبو سفيان في نفسه مفضولاً عند المقارنة بأبي الزبير، فمتابعة عمرو بن دينار لأبي الزبير يورث مزيد قوة في جانبه، ويجعل زيادة أبي سفيان أضعف اعتباراً. ومجموع هذه القرائن من العدد، والحفظ، والاختصاص، يدل على رجحان لفظ عمرو بن دينار وأبي الزبير، وأن الزيادة التي جاء بها أبو سفيان لم يثبت كونها من كلام النبي ﷺ.

ومما ينفي ثبوت هذه الزيادة، أن هذه القصة قد روي مرسلًا كما تقدم عن الحسن، وأبي صالح، ومع ذلك لم يثبت ذكر هذه اللفظة في متنها. ثم إن هذه القصة مروية أيضاً من حديث أبي سعيد الخدري - كما عند أحمد، والترمذي، والنسائي -، ولم تُذكر تلك الزيادة في ذلك الحديث:

^{٤٨} الرازي، الجرح والتعديل، ج ٤، ص ٤٧٥.

”دخل رجل المسجد يوم الجمعة والنبي ﷺ على المنبر، فدعاه، فأمره أن يصلي ركعتين. ثم دخل الجمعة الثانية ورسول الله ﷺ على المنبر، فدعاه، فأمره. ثم دخل الجمعة الثالثة، فأمره أن يصلي ركعتين، ثم قال: ’تصدقوا‘. ففعلوا، فأعطاه ثوبين مما تصدقوا، ثم قال: ’تصدقوا‘، فألقى أحد ثوبيه، فانتهره رسول الله ﷺ، وكره ما صنع. ثم قال: ’انظروا إلى هذا، فإنه دخل المسجد في هيئة بذة، فدعوته، فرجوت أن تفتنوا له، فتصدقوا عليه، وتكسوه، فلم تفعلوا، فقلت: تصدقوا، فتصدقوا، فأعطيته ثوبين مما تصدقوا، ثم قلت: تصدقوا، فألقى أحد ثوبيه. خذ ثوبك‘. وانتهره“.

واللفظ لأحمد؛ وقال الترمذي: ”حسن صحيح“.^{٥٤٩}

وبعد أن تبين ضعف نسبة هذه الزيادة إلى النبي ﷺ من جهة الرواية والنظر في الطرق، يبقى البحث في حقيقتها: أهي زيادة غير محفوظة فحسب، أم أن لها وجهًا آخر من وجوه العلل؟ وعند تدقيق النظر في سياق الرواية، يرى الباحث أن هذه اللفظة أقرب إلى أن تكون من كلام جابر بن عبد الله، قالها استنباطًا من القصة، ثم أُدرجت في سياق الحكاية. ويتأيد ذلك من جهة المتن، فإن في رواية أبي سفيان أنه بعدما ذكر أمر النبي ﷺ لسليك بالصلاة، قال: ”ثم قال إذا جاء أحدكم والإمام يخطب...“، من غير فصلٍ صريحٍ يعين القائل، فوقع إبهامٌ في موضع الفصل بين المرفوع وغيره، مما يفتح احتمال كون هذه الجملة من تنمة كلام جابر لا من لفظ النبي ﷺ.^{٥٥٠} كما أن هذه الزيادة جاءت على نسقٍ استنباطيٍّ ظاهر، يُشبه تقرير حكمٍ مستفادٍ من القصة، لا حكاية واقعةٍ جديدة، وهو أسلوبٌ يأنس به في كلام الراوي عند تعقيبه على الخبر. وإذا ضُمَّ إلى ذلك خلُّ سائر الروايات — مع اتحاد القصة — من هذه اللفظة، وعدم ثبوتها في غير هذا الوجه، تبين أن رفعها غير محفوظ، وأن الاحتمال الأقرب أنها من قبيل الإدراج. ويزيد هذا الأمر قوةً أن أبا سفيان لم يُلازم جابر بن عبد الله إلا مدةً يسيرة، وقد نُقل أنه لم يسمع منه إلا أربعة أحاديث فقط — وهذا أحدها —، مما يفسر احتمال عدم

^{٥٤٩} الشيباني، المسند، الرقم ١١١٩٧؛ الترمذي، سنن الترمذي، الرقم ٥١١؛ النسائي، المجتبى، الرقم ١٤٠٧، ٢٥٣٦.
^{٥٥٠} نعم، ففي بعض الروايات تصريحٌ بأن القائل هو النبي ﷺ، ولكن التصريح بكون القائل هو النبي من تصرفات الأعمش، ظلًا منه أن القائل هو النبي. أما عند المقارنة، فيعتمد على المتن الأصيل الذي تلقاه الأعمش من أبي سفيان. وقد سبق دراسة اختلاف متنه.

استقرار التمييز التام في بعض المواضع بين المرفوع وما يُذكر استنباطاً أو تفسيراً. وعلى هذا، فالظاهر أن جابراً لما حكى قصة سليك، استنبط منها حكماً، فذكره عقب الحكاية.

المطلب الثاني: الخلاصة

تبين من خلال هذه الدراسة أن لفظ ”إذا جاء أحدكم والإمام يخطب أو قد خرج، فليصل ركعتين“ المروي من طريق شعبة عن عمرو بن دينار عن جابر، مع كونه مخزجاً في الصحيحين، إلا أنه معلول؛ إذ تعود علة متنه إلى رواية شعبة له بالمعنى، مما أدى إلى تغير في سياق المتن. كما يظهر أن هذا اللفظ لم يثبت صحيحاً إلا من طريق أبي سفيان عن جابر، غير أنه - مع ذلك - مدرج من كلام جابر، وليس مرفوعاً إلى النبي ﷺ.

ومن جهة صنيع الإمامين، فإن الإمام البخاري أورد هذا اللفظ المعلول في باب الشواهد، بينما يُفهم من طريقة الإمام مسلم في تخريجه أنه يشير إلى تضعيفه وتعليله. إضافة إلى ذلك، فقد ورد في رواية الليث بن سعد عن أبي الزبير عن جابر عند مسلم لفظ ”قاعد“، وهو أيضاً معلول، لأن الصواب فيه قائم“، مما يدل على وقوع تصحيف في هذا الموضوع.



الفصل الثاني: المتون التي انفرد البخاري بتخريجها دون مسلم

المبحث الأول: حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: "للعبد المملوك الصالح أجران، والذي نفسي

بيده لولا الجهاد في سبيل الله، والحج وبر أمي، لأحببت أن أموت وأنا مملوك"

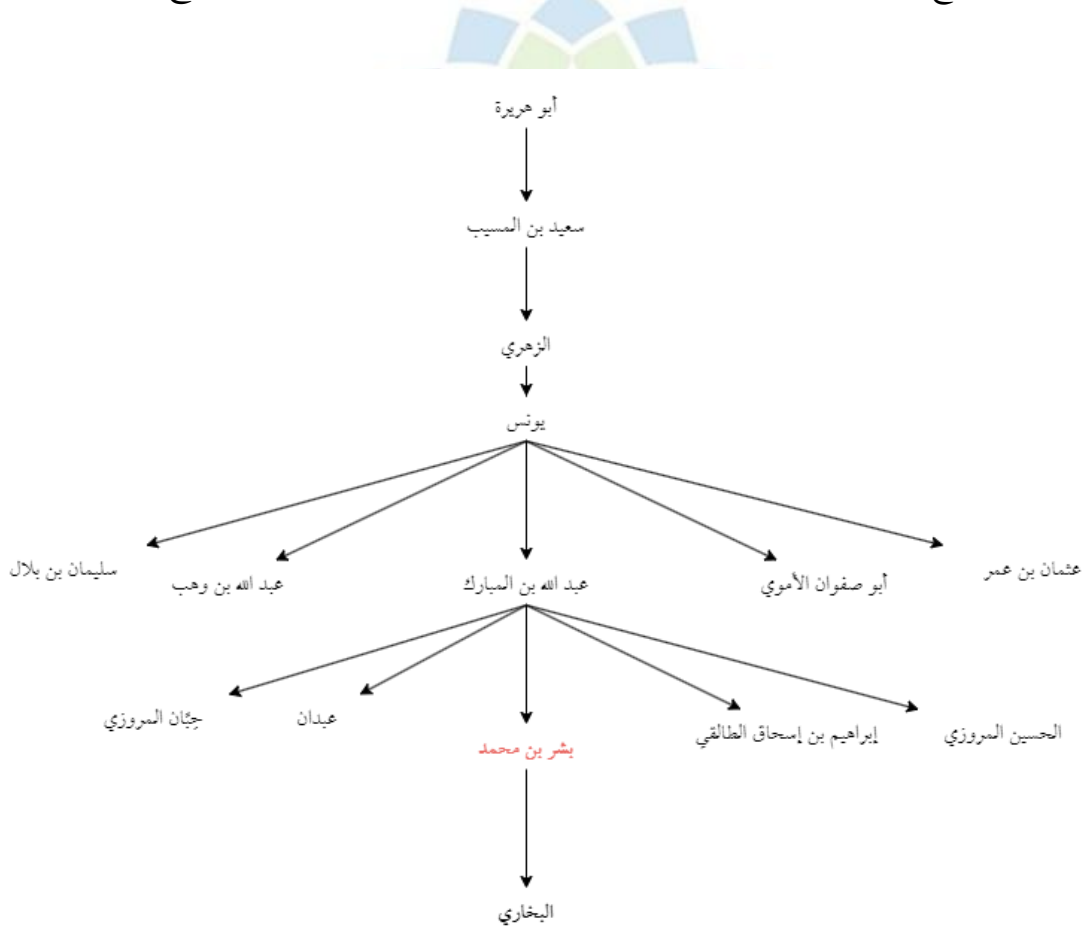
أخرج البخاري هذا الحديث في "كتاب العتق - باب العبد إذا أحسن عبادة ربه ونصح سيده"

قال: حدثنا بشر بن محمد، أخبرنا عبد الله، أخبرنا يونس، عن الزهري، سمعت سعيد بن المسيب،

يقول: قال أبو هريرة رضي الله عنه: قال رسول الله ﷺ: "للعبد المملوك الصالح أجران، والذي نفسي

بيده لولا الجهاد في سبيل الله، والحج وبر أمي، لأحببت أن أموت وأنا مملوك".^{٥٥١}

وموضع الشاهد من هذا الحديث لترجمة الباب هو قوله "للعبد المملوك الصالح أجران".



^{٥٥١} البخاري، صحيح البخاري، الرقم ٢٥٤٨.

المطلب الأول: دراسة الحديث وبيان علته

روى هذا الحديث بشرُّ بن محمد عن عبد الله بن المبار عن يونس بن يزيد الأيلي عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: "للعبد المملوك الصالح أجران، والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله، والحج وبر أمي، لأحببت أن أموت وأنا مملوك".^{٥٥٢} وخالف بشرُّ: إبراهيم بن إسحاق الطالقاني^{٥٥٣}، وعبدان^{٥٥٤}، والحسين بن الحسن المروزي^{٥٥٥}، وجبَّان بن موسى المروزي^{٥٥٦}، فرووه عن ابن المبارك عن يونس بن يزيد الأيلي عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بلفظ: "للعبد المملوك الصالح أجران. والذي نفسي أبي هريرة بيده، لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك". ففصلوا كلام أبي هريرة من كلام النبي ﷺ.

وتابع ابنُ المبارك: ابنُ وهب^{٥٥٧}، أبو صفوان الأموي^{٥٥٨}، وعثمان بن عمر^{٥٥٩}، وسليمان بن بلال^{٥٦٠}. فرووه عن يونس الأيلي عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بنحوه لفظ جمهور الرواة عن ابن المبارك، بفصل كلام أبي هريرة من كلام النبي ﷺ.

الرواة عن ابن المبارك:

(١) بشر بن محمد هو السخيتاني أبو محمد المروزي. لم يقف الباحث على من ذكره جرحاً وتعديلاً غير ذكر ابن حبان إياه في "الثقات"، وقال: "وكان مرجئاً".^{٥٦١} وبشر هذا هو شيخ البخاري،

^{٥٥٢} البخاري، صحيح البخاري، الرقم ٢٥٤٨.

^{٥٥٣} الشيباني، المسند، الرقم ٩٢٢٤.

^{٥٥٤} البيهقي، السنن الكبرى، الرقم ١٥٩٠٥.

^{٥٥٥} عزاه ابن حجر إلى كتاب "البر والصلة" للحسين المروزي. انظر: العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج

٥، ص ٢١٧.

^{٥٥٦} البغدادي، الفصل للوصل المدرج في النقل، ج ١، ص ١٦٦.

^{٥٥٧} مسلم، صحيح مسلم، الرقم ٤٣٢٠.

^{٥٥٨} مسلم، صحيح مسلم، الرقم ٤٣٢١.

^{٥٥٩} الشيباني، المسند، الرقم ٨٣٧٢.

^{٥٦٠} محمد بن إسماعيل البخاري، الأدب المفرد (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٩٨٩)، الرقم ٢٠٨.

^{٥٦١} البستي، الثقات، ج ٥، ص ٩١-٩٢.

قد روى عنه في اثنين وعشرين موضعا من صحيحه. ولخصه ابن حجر حاله بكونه صدوقا،
ورمي بالإرجاء.^{٥٦٢}

(٢) إبراهيم ابن إسحاق الطالقي. قال فيه ابن حجر: ”صدوق يعرب“؛ وقال فيه الذهبي: ثبت
مرجئ.^{٥٦٣}

(٣) عبدان هو عبد الله بن عثمان بن جبلة المروزي. قال فيه ابن حجر: ”ثقة حافظ“.^{٥٦٤}

(٤) والحسين بن الحسن بن حرب المروزي. قال فيه ابن حجر: صدوق؛ وقال فيه الذهبي: ثقة
عالم.^{٥٦٥}

(٥) جبان بن موسى بن سوار المروزي. قال فيه الذهبي وابن حجر: ”ثقة“.^{٥٦٦}

قد انفرد بشر بن محمد بإدراج ذلك اللفظ؛ وغيره من الثقات فصلوا ذلك اللفظ من كلام النبي
ﷺ. وبهذا يتبين أن لفظ ”والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله ...“ إلخ هو مدرج من كلام أبي
هريرة. وعند النظر في سياق روايته، مع المقارنة برواية غيره، يظهر أن سبب إصاق كلام أبي هريرة
بكلام النبي ﷺ وجعله كلاما للنبي هو غفلة بشر من ذكر ”والذي نفس أبي هريرة“ الذي أداه ابن
المبارك، إذ غيره من أصحاب ابن المبارك متفقون من غير خلاف بينهم في فصل اللفظين.

وقد أعلّ هذا اللفظ بكونه مدرجا ابن بطلال، والخطيب البغدادي، والداوي - وتبعه في ذلك

ابن الملقن (٨٠٤ هـ)، وابن حجر (٨٥٢ هـ)، والعيني (٨٥٥ هـ)، وزكريا الأنصاري (٩٢٦ هـ) - .^{٥٦٧}

وصنيع البخاري يدلّ على أنه يدرك هذه العلة، لأنه قد أخرج الحديث بفصل كلام أبي هريرة
من كلام النبي ﷺ من طريق سليمان بن بلال عن يونس المتقدم في كتاب آخر له. لذلك لم يضع هذا
الحديث أصلا في الباب، وإنما خرّجه شاهدا للحديثين قبله؛ وهما: (١) حديث ابن عمر ابن عمر رضي

^{٥٦٢} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ١٢٤.

^{٥٦٣} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٨٧؛ الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ج ١، ص ٢٠٨.

^{٥٦٤} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٣١٣.

^{٥٦٥} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ١٦٦؛ الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ج ١، ص ٣٣٢.

^{٥٦٦} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ١٥٠؛ الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ج ١، ص ٣٠٧.

^{٥٦٧} علي بن خلف ابن بطلال، شرح صحيح البخاري (الرياض: مكتبة الرشد، ٢٠٠٣)، ج ٧، ص ٦٦؛ البغدادي، الفصل

للوصل المدرج في النقل، ج ١، ص ١٦٥؛ عمر بن علي ابن الملقن، التوضيح لشرح الجامع الصحيح (دمشق: دار النوادر، ٢٠٠٨)،

ج ١٦، ص ٢٢٥؛ العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج ٥، ص ٢١٧؛ العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج

١٣، ص ١٥٦؛ زكريا بن محمد الأنصاري، منحة الباري بشرح صحيح البخاري (الرياض: مكتبة الرشد، ٢٠٠٥)، ج ٥، ص ٣٣١.

الله عنهما: أن رسول الله ﷺ قال: "العبد إذا نصح سيده، وأحسن عبادة ربه، كان له أجره مرتين"، (٢) وحديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه: قال النبي ﷺ: "أيما رجل كانت له جارية فأدبها فأحسن تأديبها، وأعتقها وتزوجها، فله أجران، وأيما عبد أدى حق الله وحق مواليه فله أجران".

المطلب الثاني: الخلاصة

يُستخلص من دراسة هذا الحديث أن لفظ "والذي نفسي بيده..." مدرج من كلام أبي هريرة، وليس مرفوعاً إلى النبي ﷺ. ومع ذلك، فإن هذه العلة لا تؤثر في صحة نسبة بقية متن الحديث إلى النبي ﷺ، إذ يبقى أصل الحديث ثابتاً من جهة المعنى والإسناد. كما يتبين أن اللفظ الصحيح المرفوع عن النبي ﷺ في هذا الباب هو "للعبد المملوك الصالح أجران"، وهو الذي يُعتمد عليه في الاحتجاج. ومن جهة صنيع الإمام البخاري، يظهر أنه قد وقف على علة إدراج هذا اللفظ، ومع ذلك أورده في صحيحه على سبيل الاستشهاد، لا على جهة الاحتجاج باللفظ المدرج، مما يدل على دقته في التمييز بين ما يُحتج به وما يُستأنس به.

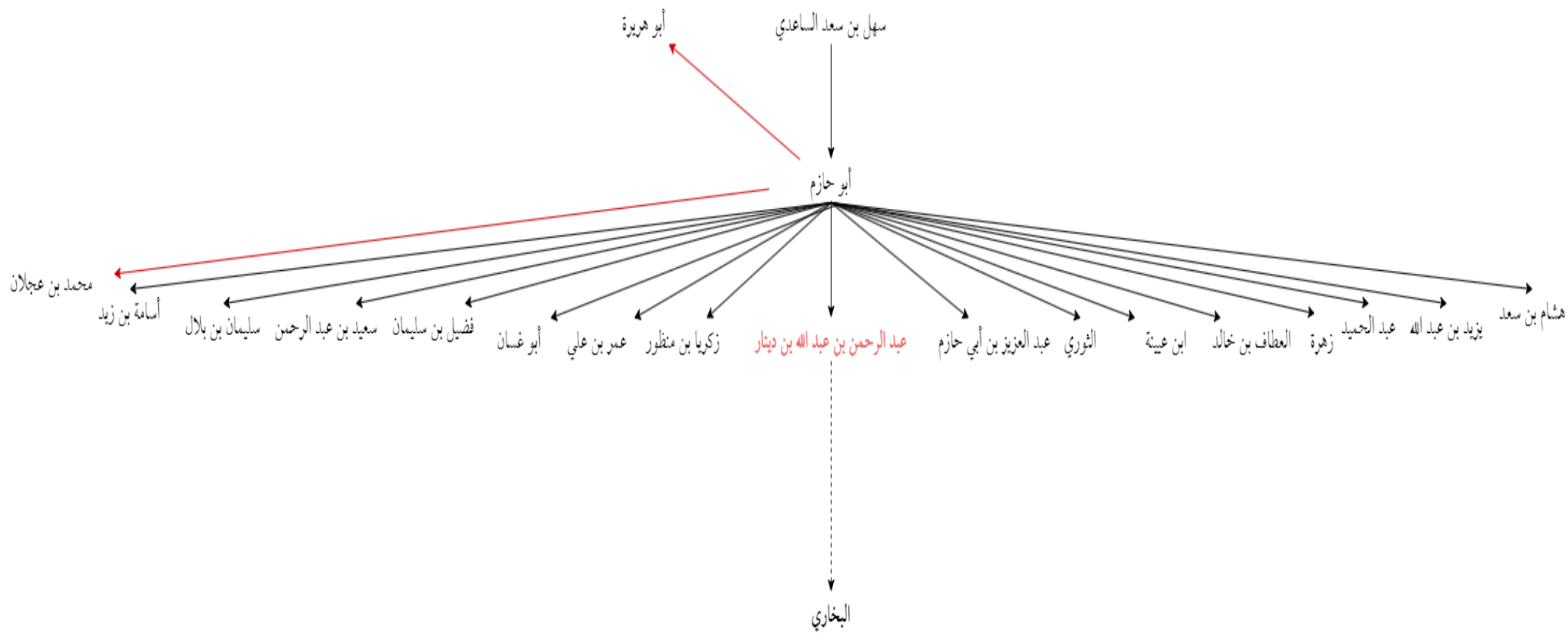


المبحث الثاني: حديث سهل بن سعد الساعدي أن رسول الله ﷺ قال: ”رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما عليها“

أخرج البخاري هذا الحديث في ”كتاب الجهاد والسير – باب فضل رباط يوم في سبيل الله“، فقال: حدثنا عبد الله بن منير، سمع أبا النضر، حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: ”رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما عليها، وموضع سوط أحدكم من الجنة خير من الدنيا وما عليها، والروحة يروحها العبد في سبيل الله، أو الغدوة خير من الدنيا وما عليها“.^{٥٦٨} لم يذكر غير هذا الحديث في هذا الباب.



^{٥٦٨} البخاري، صحيح البخاري، الرقم ٢٨٩٢.



المطلب الأول: تشابه المتون وفروقها

الرمز	اختلاف المتن عن أبي حازم
ح ١	”رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما عليها، وموضع سوط أحدكم من الجنة خير من الدنيا وما عليها، والروحة يروحها العبد في سبيل الله، أو الغدوة خير من الدنيا وما عليها“.
ح ٢	”موضع سوط في الجنة، خير من الدنيا وما فيها“.
ح ٣	”الروحة والغدوة في سبيل الله أفضل من الدنيا وما فيها“.
ح ٤	”موضع سوط في الجنة، خير من الدنيا وما فيها، ولغدوة في سبيل الله أو روحة، خير من الدنيا وما فيها“.

من هذا الجدول، يتبين أن (ح ٤) في حقيقته هو (ح ٢) + (ح ٣)؛ وأن في (ح ١) زيادة ”رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما عليها“.

المطلب الثاني: دراسة الحديث وبيان علته

مدار هذا الحديث على أبي حازم. هو سلمة بن دينار المدني. قال فيه ابن حجر: ”ثقة عابد“.^{٥٦٩} وقد اختلف عنه في هذا الحديث إسنادًا وممتًا. فرواه جمهور الرواة (وهم ستة عشر راويًا) عنه، عن سهل بن سعد الساعدي مرفوعًا. وخالفهم ابن عجلان، فرواه عن أبي حازم عن أبي هريرة.^{٥٧٠} وابن عجلان هو محمد بن عجلان المدني. قال فيه ابن حجر: ”صدوق، إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة“.^{٥٧١} وقد أعلّ الدارقطني هذا الوجه لمخالفة ابن عجلان أصحاب أبي حازم الحفاظ، منهم مالك وابن أبي حازم والثوري.^{٥٧٢}

ويرى الباحث أن الخطأ ليس من ابن عجلان، وإنما من الراوي عنه، وهو أبو خالد الأحمر. وهو سليمان بن حيان الكوفي. وثقه الأئمة، إلا أن ابن معين قال فيه: ”صدوق وليس بحجة“؛ وقال

^{٥٦٩} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٢٤٧.

^{٥٧٠} الترمذي، سنن الترمذي، الرقم ١٦٤٩؛ القزويني، سنن ابن ماجه، الرقم ٢٧٥٥؛ ابن أبي شيبة، المصنّف، الرقم ٢٠٤٥٣.

^{٥٧١} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٤٩٦.

^{٥٧٢} الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ج ٥، ص ٣٨٠.

ابن عدي: "له أحاديث صالحة، وإنما أتى من سوء حفظه، فيغلط ويخطئ".^{٥٧٣} وقد كُتِبَ رَجُلَانِ بِ "أبي حازم": الأول سملة بن دينار المدني، وهو المذكور في إسناد هذا الحديث؛ والثاني سلمان مولى عزة الأشجعية، المعروف بأبي حازم الأشجعي الكوفي، أحد أصحاب أبي هريرة.^{٥٧٤} فلعل حين سمع أبو خالد هذا الحديث من ابن عجلان، ظنَّ أن أبا حازم المذكور في السند هو أبو حازم الأشجعي، صاحب أبي هريرة، فسلك الجادة، فجعل الحديث من مسند أبي هريرة، بينما الصواب هو من مسند سهل بن سعد.

وبعد استقراء طرق الحديث عن أبي حازم، يتبين أن الاختلاف الواقع في متنه يدور على أربعة ألفاظٍ رئيسة (ح ١ - ح ٤)، وأن منشأ هذا الاختلاف إنما هو تباين الرواة عنه في سوق الحديث تامةً أو مقطعةً. ويتجلى وجه هذا الاختلاف في رواياتهم على النحو الآتي:

- (١) فرواه عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن أبي حازم عن سهل مرفوعاً بلفظ: "رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما عليها، وموضع سوط أحدكم من الجنة خير من الدنيا وما عليها، والروحة يروحها العبد في سبيل الله، أو الغدوة خير من الدنيا وما عليها" (ح ١). وهذا اللفظ أخرجه البخاري، وقال الترمذي: حسن صحيح.^{٥٧٥}
- (٢) ورواه عبد العزيز بن أبي حازم، واختلف عنه: الأول، فرواه عبد الله بن مسلمة - في رواية البخاري عنه^{٥٧٦} -، وسويد بن سعيد^{٥٧٧}، وأبو إبراهيم الترمذي^{٥٧٨} عن عبد العزيز بن أبي حازم عن أبي حازم عن سهل مرفوعاً بلفظ: "موضع سوط في الجنة، خير من الدنيا وما فيها، ولغدوة في سبيل الله أو روحة، خير من الدنيا وما فيها" (ح ٤). والثاني، رواه أبو مسلم الكشي عن عبد الله بن مسلمة عن عبد العزيز بن أبي حازم عن أبي حازم مقتصراً على لفظ "موضع سوط في الجنة، خير من الدنيا وما فيها" (ح ٢).^{٥٧٩} والثالث، رواه يحيى بن يحيى عن عبد العزيز بن أبي

^{٥٧٣} العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ٢، ص ٨٩؛ الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٤، ص ٢٨٢.

^{٥٧٤} الترمذي، سنن الترمذي، ص ٦٨٨.

^{٥٧٥} البخاري، صحيح البخاري، الرقم ٢٨٩٢؛ الترمذي، سنن الترمذي، الرقم ١٦٦٤؛ الشيباني، المسند، الرقم ٢٢٨٧٢.

^{٥٧٦} البخاري، صحيح البخاري، الرقم ٦٤١٥.

^{٥٧٧} الشيباني، المسند، الرقم ١٥٥٦٧. وهو من زوائد عبد الله بن الإمام أحمد.

^{٥٧٨} الشيباني، المسند، الرقم ١٥٥٦٧. وهو من زوائد عبد الله.

^{٥٧٩} الطبراني، المعجم الكبير، الرقم ٥٨٨٦.

حازم عن أبي حازم مقتصرًا على لفظ ”الروحة والغدوة في سبيل الله أفضل من الدنيا وما فيها“ (ح ٣).^{٥٨٠} فهذا الاختلاف عن عبد العزيز بن أبي حازم يدلّ على أن بعض الرواة دونه روى الحديث مقطّعا، وأن المتن الأصيل له هو متن ح ٤.

(٣) وتابع عبد العزيز على رواية لفظه التام سليمان بن بلال^{٥٨١}، والعطاف بن خالد^{٥٨٢}.

(٤) ورواه سعيد بن عبد الرحمن الجمحي^{٥٨٣}، وفضيل بن سليمان النميري^{٥٨٤}، وأبو حفص عمر بن

علي^{٥٨٥} عن أبي حازم عن سهل مرفوعا تارة بلفظ ”موضع سوط في الجنة، خير من الدنيا وما فيها، ولغدوة في سبيل الله أو روحة، خير من الدنيا وما فيها“ (ح ٤)، أي بتمامه، وتارة أخرى مقتصرين على لفظ ”الروحة والغدوة في سبيل الله أفضل من الدنيا وما فيها“ (ح ٣).

(٥) ورواه أبو غسان^{٥٨٦}، وزكريا بن منظور^{٥٨٧}، وسفيان الثوري^{٥٨٨} عن أبي حازم عن سهل مرفوعا تارة بلفظ ”موضع سوط في الجنة، خير من الدنيا وما فيها“ (ح ٢)؛ وتارة أخرى بلفظ ”الروحة والغدوة في سبيل الله أفضل من الدنيا وما فيها“ (ح ٣).



^{٥٨٠} مسلم، صحيح مسلم، الرقم ٤٨٧٤.

^{٥٨١} الكشي، المنتخب من مسند عبد بن حميد، الرقم ٤٥٦.

^{٥٨٢} الشيباني، المسند، الرقم ١٥٥٦٩، ١٥٥٧١، ٢٢٨٥٧، ٢٢٨٦٨. وهو من زوائد عبد الله.

^{٥٨٣} الشيباني، المسند، الرقم ١٥٥٧٢ — وهو من زائد عبد الله؛ الموصلي، مسند أبي يعلى، الرقم ٧٥٣١.

^{٥٨٤} الشيباني، المسند، الرقم ١٥٥٦٨ — وهو من زائد عبد الله؛ محمد بن هارون الروياني، مسند الروياني (القاهرة: مؤسسة قرطبة، ١٤١٦)، الرقم ١٠١٨.

^{٥٨٥} الشيباني، المسند، الرقم ١٥٥٦٣، ١٥٥٦٥، ١٥٥٦٦ — وهو من زوائد عبد الله.

^{٥٨٦} البغوي، الجعديات، الرقم ٢٩٢٧؛ الشيباني، المسند، الرقم ١٥٥٧٠، ٢٢٨٥٨ — وهو من زوائد عبد الله؛ الطبراني،

المعجم الكبير، الرقم ٥٧٧٨.

^{٥٨٧} القزويني، سنن ابن ماجه، الرقم ٢٧٥٦، ٤٣٣٠.

^{٥٨٨} البخاري، صحيح البخاري، الرقم ٢٧٤٩؛ مسلم، صحيح مسلم، الرقم ٤٨٧٥؛ النسائي، المجتبى، الرقم ٣١١٨؛ ابن أبي شيبه، المصنّف، الرقم ٢٠٤٥١؛ الشيباني، المسند، الرقم ١٥٥٦٠، ٢٢٨٤٤؛ محمد بن أسلم الطوسي، الأربعون (بيروت: دار ابن حزم، ٢٠٠٠)، الرقم ٢١؛ البغوي، الجعديات، الرقم ٢٩٢٨.

(٦) ورواه يزيد ابن الهاد^{٥٨٩}، وهشام بن سعد^{٥٩٠}، ومحمد بن عجلان^{٥٩١}، وزهرة بن معبد^{٥٩٢}، وسفيان بن عيينة^{٥٩٣} عن أبي حازم عن سهل مرفوعا بلفظ ”موضع سوط في الجنة، خير من الدنيا وما فيها“ (ح ٢).

(٧) ورواه أسامة بن زيد، وعبد الحميد بن سليمان عن أبي حازم عن سهل مرفوعا بلفظ ”الروحة والغدوة في سبيل الله أفضل من الدنيا وما فيها“ (ح ٣).^{٥٩٤}
ويمكن تصوير خلاصة اختلاف ألفاظهم في الجدول الآتي:

المتن عن أبي حازم	بلد الراوي	الرواة عن أبي حازم
ح ١	المدينة	عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار
ح ٤	المدينة	عبد العزيز بن أبي حازم
	المدينة	سليمان بن بلال
	المدينة	العطاف بن خالد
	المدينة	سعيد بن عبد الرحمن الجمحي
	البصرة	فضيل بن سليمان التميمي
	البصرة	أبو حفص عمر بن علي
ح ٢ وح ٣	الكوفة	سفيان الثوري
	المدينة	أبو غسان محمد بن مطرف
	المدينة	زكريا بن منظور
ح ٢	المدينة	يزيد ابن الهاد
	المدينة	هشام بن سعد

^{٥٨٩} أبو جعفر الطحاوي، شرح مشكل الآثار (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٤)، الرقم ٥٤٨٩، ٥٤٩٠.

^{٥٩٠} الطبراني، المعجم الكبير، الرقم ٥٧٤٨، ٥٧٥٣.

^{٥٩١} الترمذي، سنن الترمذي، الرقم ١٦٤٩؛ القزويني، سنن ابن ماجه، الرقم ٢٧٥٥؛ ابن أبي شيبة، المصنف، الرقم ٢٠٤٥٣.

^{٥٩٢} الموصلي، مسند أبي يعلى، الرقم ٧٥٣٤.

^{٥٩٣} البخاري، صحيح البخاري، الرقم ٣٢٥٠؛ الشيباني، المسند، الرقم ١٥٥٦٤، ٢٢٧٩٧؛ الحميدي، مسند الحميدي، الرقم

٩٥٩؛ الموصلي، مسند أبي يعلى، الرقم ٧٥١٤.

^{٥٩٤} يعقوب بن إسحاق أبو عوانة، المستخرج (بيروت: دار المعرفة، ١٩٩٨)، الرقم ٧٣٥٥.

	المدينة	محمد بن عجلان
	المدينة	زهرة بن معبد
	مكة	سفيان بن عيينة
ح ٣	المدينة	أسامة بن زيد
	المدينة	عبد الحميد بن سليمان

عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار هو مدني. ضعّفه جمهور العلماء، منهم يحيى بن معين، أبو حاتم وأبو زرعة الرازيين، والنسائي، والحري، والعقيلي، وابن عدي، وابن حبان، وابن شاهين، ولم يحدث عنه عبد الرحمن بن مهدي.^{٥٩٥} وعدّله البعض. قال أحمد بن حنبل: "لا بأس به، مقارب الحديث".^{٥٩٦} وقال علي بن المديني: "صدوق".^{٥٩٧} وقال البغوي: "هو صالح الحديث".^{٥٩٨} وقد حدّث عنه يحيى بن سعيد القطان؛ قال ابن حجر: "وحسبه أن يحدث عنه يحيى"^{٥٩٩}، أي أن يحيى القطان مع تعنته في الرجال، قد حدّث عنه، وهذا يدلّ على توثيقه له. وقد احتج به البخاري في هذا الحديث. وقال الدارقطني: "خالف فيه البخاري الناس وليس هو بمتروك"^{٦٠٠}؛ ويرد على هذا الكلام تعديل غير البخاري كما سبق. ويمكن أن يقال إن البخاري تبع شيخه - ابن المديني - في كون هذا الرجل صدوقا، وابن المديني تبع شيخه ابن القطان في توثيقه هذا الرجل.

^{٥٩٥} الرازي، الجرح والتعديل، ج ٥، ص ٢٥٤؛ الرازي، سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي، ص ١٧١؛ النسائي، السنن الكبرى، ج ٤، ص ٤٧٨؛ العقيلي، الضعفاء الكبير، ج ٢، ص ٣٣٩؛ الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٥، ص ٤٨٨؛ البستي، المجروحين، ج ٢، ص ١٦؛ عمر بن أحمد ابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين (القاهرة: الفاروق الحديثة، ٢٠٠٩)، ص ٢٤٩؛ العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ٢، ص ٥٢١.

^{٥٩٦} الشيباني، سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل، ص ٢١٦.

^{٥٩٧} العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ٢، ص ٥٢٢.

^{٥٩٨} عبد الله بن محمد البغوي، معجم الصحابة (الكويت: مكتبة دار البيان، ٢٠٠٠)، ج ٢، ص ٤٤.

^{٥٩٩} الرازي، الجرح والتعديل، ج ٥، ص ٢٥٤؛ العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ٢، ص ٥٢١.

^{٦٠٠} الدارقطني، سؤالات السلمي للدارقطني، ص ٨٦.

والذي يظهر للباحث في حاله أنه ضعيف؛ لتضعيف الجمهور له، ولأنه حدّث بأحاديث يسيرة^{٦٠١}، وفي بعض ما يرويه — مع قلة مروياته — منكر لا يتابع عليه، كما قال ابن عدي^{٦٠٢}، بل قال ابن حبان: إنه فاحش الخطأ^{٦٠٣}. ولأجل هذا السبب كان الوصف له بالضعف أليق. وهو مع ضعفه يُكتب حديثه، ويُعتبر به، مراعاةً لكلام الأئمة الذين عدّلوه. وممن ضعّفه، كأبي حاتم الرازي وابن عدي والدارقطني، قالوا بنحو هذا الكلام، أي أنه يكتب حديثه.^{٦٠٤}

وأما عبد العزيز بن أبي حازم فهو مدني أيضًا. قال فيه ابن حجر: صدوق فقيه.^{٦٠٥}

وأما سليمان بن بلال، فهو أبو محمد التيمي المدني. قال فيه ابن حجر: "ثقة".^{٦٠٦}

وأما العطف بن خالد، فهو أبو صفوان المدني. قال فيه ابن حجر: "صدوق يهم".^{٦٠٧}

وأما سعيد بن عبد الرحمن الجمحي، فهو أبو عبد الله المدني. قال فيه ابن حجر: "صدوق له

أوهام".^{٦٠٨}

وأما فضيل بن سليمان، فهو النُميري أبو سليمان البصري. قال فيه ابن حجر: "صدوق، له خطأ

كثير".^{٦٠٩}

وأما أبو حفص عمر بن علي، فهو ابن عطاء بن مقدم، بصري، أصله واسطي. قال فيه ابن حجر:

"ثقة وكان يدلس شديدًا".^{٦١٠} وقد صرح بالتحديث في هذا الحديث، فانتفت شبهة التدليس فيه منه.

وأما سفيان الثوري الكوفي، فقد تقدم أنه "ثقة حافظ، فقيه عابد إمام حجة".^{٦١١}

UNIVERSITAS ISLAM NEGERI
SUNAN GUNUNG DJATI
BANDUNG

^{٦٠١} سأل الحاكم الدارقطني عنه، فقال: "إنما حدّث بأحاديث يسيرة". انظر: علي بن عمر الدارقطني، سؤالات أبي عبد الله

الحاكم للدارقطني (القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ٢٠٠٦)، ص ١٥٧.

^{٦٠٢} الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٥، ص ٤٨٨.

^{٦٠٣} البستي، المجروحين، ج ٢، ص ١٦.

^{٦٠٤} الرازي، الجرح والتعديل، ج ٥، ص ٢٥٤؛ الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٥، ص ٤٨٨؛ علي بن عمر

الدارقطني، سؤالات البرقاني للدارقطني (القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ٢٠٠٦)، ص ٩٥.

^{٦٠٥} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٣٥٦.

^{٦٠٦} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٢٥٠.

^{٦٠٧} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٣٩٣.

^{٦٠٨} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٢٣٨.

^{٦٠٩} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٤٤٧.

^{٦١٠} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٤١٦.

^{٦١١} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٢٤٤.

وأما أبو غسان، فهو محمد بن مطرف بن داود المدني. قال فيه ابن حجر: "ثقة" ٦١٢؛ وقال في موضع آخر: "ثقة حافظ" ٦١٣.

وأما زكريا بن منظور، فهو ابن ثعلبة أبو يحيى المدني. قال فيه ابن حجر: "ضعيف" ٦١٤. وأما يزيد ابن الهاد، فهو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد الليثي، أبو عبد الله المدني. قال فيه ابن حجر: "ثقة مكثّر" ٦١٥.

وأما هشام ابن سعد، فهو أبو عباد أو أبو سعيد المدني. قال فيه ابن حجر: "صدوق له أوهام" ٦١٦.

وأما محمد بن عجلان المدني، فقد تقدم أنه صدوق. وقد تقدم بيان علة حديثه. وإنما وقع الخطأ من قبل الراوي عنه حيث جعل هذا الحديث من مسند أبي هريرة. وأما المتن فقد توبع فيه. وأما زهرة بن معبد، فهو ابن عبد الله بن هشام القرشي التيمي، أبو عقيل المدني. قال فيه ابن حجر: "ثقة عابد" ٦١٧.

وأما سفيان بن عيينة المكي، فقد تقدم أنه ثقة حافظ فقيه، إمام حجة ٦١٨. وأما أسامة بن زيد، فهو ابن أسلم العدوي مولاهم المدني. قال فيه ابن حجر: "ضعيف من قبل حفظه" ٦١٩.

وأما عبد الحميد بن سليمان، فهو الخزاعي الضرير أبو عمر المدني. قال فيه ابن حجر: "ضعيف" ٦٢٠.

ومن خلال هذه المقارنة، يتبين أن المتن الأصيل لهذا الحديث هو متن (ح ٤) لروايات الثقات المدنيين له عن أبي حازم المدني، وكذلك غيرهم عنه. ويتبين منها أيضاً أن عبد الرحمن بن عبد الله

٦١٢ العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٥٠٧.

٦١٣ العسقلاني، هدي الساري، ج ٢، ص ٩٩٤.

٦١٤ العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٢١٦.

٦١٥ العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٦٠٢.

٦١٦ العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٥٧٢.

٦١٧ العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٢١٧.

٦١٨ العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٢٤٥.

٦١٩ العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٩٨.

٦٢٠ العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٣٣٣.

بن دينار قد تفرد بزيادة "رباط يوم في سبيل الله خير من الدين وما عليها". ولا شك في شذوذ هذه الزيادة، لانفراد عبد الرحمن دون سائر الرواة عن أبي حازم بتلك الزيادة. ومع فرض ثقته كما عند بعض العلماء والبخاري، قد خالف هو من أوثق بكثير منه، وهم أكثر عددًا. وقد أعلّ الدارقطني هذه الزيادة لتفرد عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار بها.^{٦٢١}

وقد ذكر ابن حجر هذا الحديث في هدي الساري، ضمن الأحاديث التي انتقدها الدارقطني، ولم يتعرّض له بتفصيل في الجواب عن العلة المذكورة.^{٦٢٢} ولكنه قد أضل جوابًا مجملًا عما انتقد من الأحاديث، وكذلك عن الرواة المطعونين في صحيح البخاري. وتأصيله يقتضي المدافعة عن تخريج البخاري لهذه الزيادة. وقد قسّم الأحاديث التي انتقدت في الصحيح للبخاري إلى ثلاثة أقسام. والقسم الثالث منها "ما تفرد بعض الرواة بزيادة فيه دون من هو أكثر عددًا أو أضبط ممن لم يذكرها". فهذا القسم عنده لم يؤثر التعليل به إلا إن كانت الزيادة منافيةً بحيث يتعذر الجمع، ولا تكون منافاة أيضًا إذا كانت الزيادة تكون كالحديث المستقل.^{٦٢٣} ثم إنه بيّن أن تخريج البخاري لأي راو كان في صحيحه إذا كان في الأصول مقتضى لعدالته وصحة ضبطه وعدم غفلته، ولا ينبغي قبول الطعن في أحد رجاله إلا مبين السبب مفسرًا بقادح يقدح في عدالة هذا الراوي وفي ضبطه مطلقًا، أو في ضبطه لخبر بعينه؛ لأن ذاك الطعن مقابل لتعديل البخاري.^{٦٢٤} وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، راوي هذه الزيادة، أخرج له البخاري حديثه هذا أصلاً في الباب. وليست زيادته التي أعلّها الدارقطني منافاة لبقية جمل الحديث، بل يمكن فصلها منها، وعدّها حديثًا مستقلًا.

ولكن، قد سبق بيان موقف النقاد من الزيادة قبولاً وردًا، وأنه ليس فيها حكمٌ مضطرد عندهم.^{٦٢٥} وابن حجر نفسه قد بيّن في كتاب آخر له أن الزيادة إنما تُقبل ممن يكوم حافظًا متقنًا، حيث يستوي مع من زاد عليهم في ذلك؛ فإن كانوا أكثر عددًا منه أو كام فيهم من أحفظ منه أو كان غير حافظ، ولو كان في الأصل صدوقًا، فإن زيادته لا تُقبل.^{٦٢٦} وهذا الراوي، وإن قيل بثقته، ليس في منزلة من تقبل زيادته.

^{٦٢١} الدارقطني، الإلزامات والتتبع، ص ٢٠١.

^{٦٢٢} العسقلاني، هدي الساري، ج ٢، ص ٩٥٨.

^{٦٢٣} العسقلاني، هدي الساري، ج ٢، ص ٩٢٦.

^{٦٢٤} العسقلاني، هدي الساري، ج ٢، ص ١٠٠٢.

^{٦٢٥} انظر الباب الثاني.

^{٦٢٦} العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح ونكت العراقي، ص ٤٦٨-٤٦٩.

ثم توارد الرواة - الثقات منهم والضعفاء، المدنيين منهم وغيرهم - على رواية لفظ هذا الحديث بتمامه بدون ذكر تلك الزيادة، بل رواية بعضهم له مقطّعة بدونها، يدلّ على أنها خطأ معلول.

المطلب الثالث: الخلاصة

يُستخلص من دراسة هذا الحديث أن زيادة لفظ ”رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما عليها“ الوارد في حديث سهل بن سعد تُعدّ معلولة لتفرد راويه به. ومع ذلك، فإن الإمام البخاري قد جعل هذا الحديث أصلاً في الباب، غير أنه ينبغي التنبيه إلى أن هذا الباب يندرج ضمن أبواب الفضائل، التي يتساهل فيها ما لا يتساهل في أبواب الأحكام.

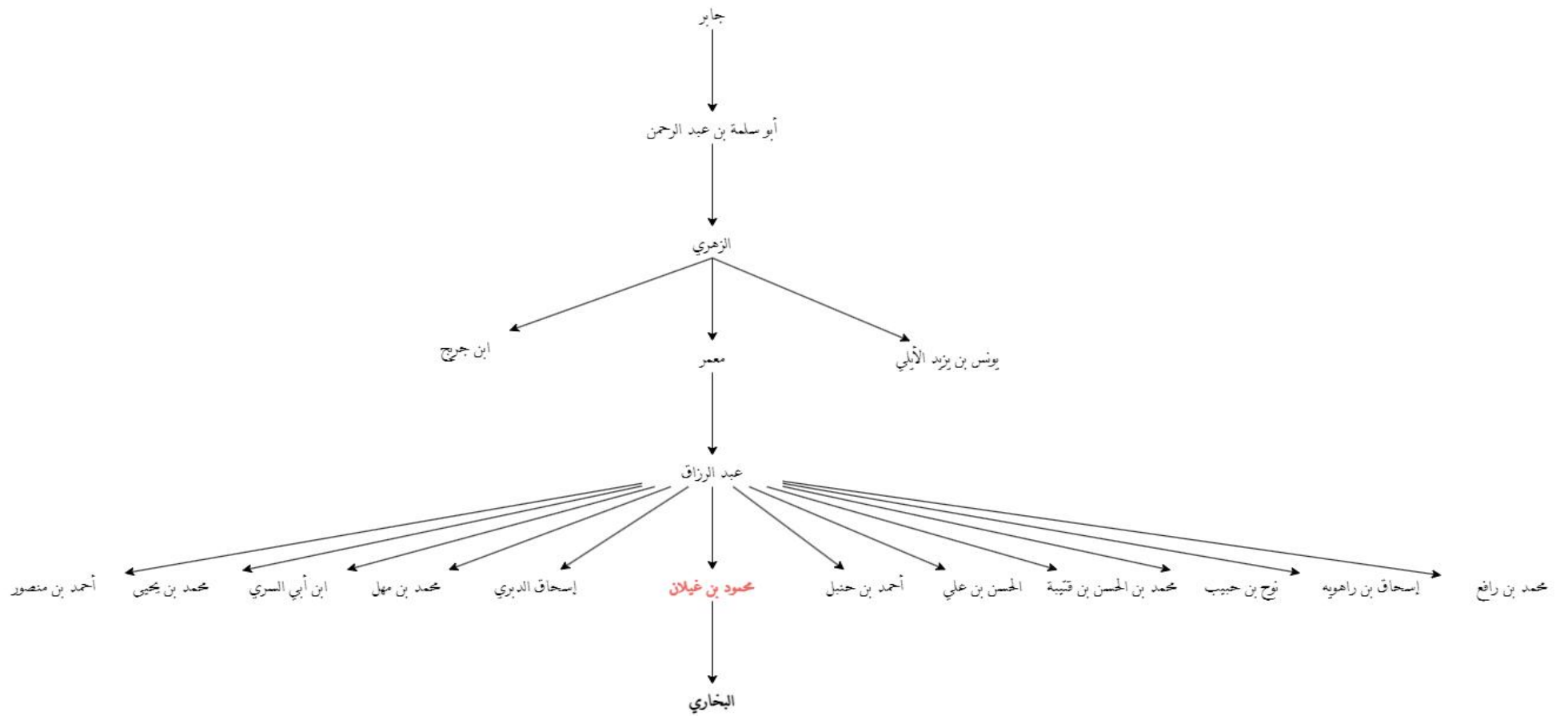
كما يتبيّن أن هذه العلة لا تؤثر في صحة بقية متن الحديث، إذ يبقى أصل المعنى ثابتاً (وهو أفضلية الجهاد). ويظهر من خلال المقارنة أن اللفظ المحفوظ هو ”موضع سوط في الجنة، خير من الدنيا وما فيها، ولغدوة في سبيل الله أو روحة، خير من الدنيا وما فيها“، وهو الذي يُعتمد عليه في بيان المعنى الصحيح للحديث.



المبحث الثالث: حديث جابر في قصة رجل الذي اعترف نفسه بالزنا إلى النبي ﷺ، فرجم وصلّى عليه أخرج البخاري في "كتاب الحدود وما يحذر من الحدود - باب الرجم بالمصلى"، فقال: حدثني محمود، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن جابر "أن رجلا من أسلم جاء النبي ﷺ فاعترف بالزنا. فأعرض عنه النبي ﷺ حتى شهد على نفسه أربع مرات. قال له النبي ﷺ: أبك جنون؟ قال: لا، قال: آحصنت. قال: نعم، فأمر به فرجم بالمصلى. فلما أدلقتة الحجارة فرّ، فأدرك فرجم حتى مات. فقال له النبي ﷺ: خيرا، وصلّى عليه". قال البخاري: "لم يقل يونس وابن جريج، عن الزهري: فصلّى عليه".^{٦٢٧} ولم يذكر البخاري سوى هذا الحديث في هذا الباب. والشاهد من الحديث بترجمة الباب هو قوله "فأمر به، فرجم بالمصلى".



^{٦٢٧} البخاري، صحيح البخاري، الرقم ٦٨٢٠.



المطلب الأول: تشابه المتون وفروقها

تشابه المتون وفروقها	الرواة عن الزهري
<p>اختلف عنه على ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • أن رجلا من أسلم جاء النبي ﷺ فاعترف بالزنا. فأعرض عنه النبي ﷺ حتى شهد على نفسه أربع مرات. قال له النبي ﷺ: "أبك جنون؟" قال: لا، قال: "أحصنت". قال: نعم، فأمر به فرجم بالمصلى. فلما أذلقته الحجارة فر، فأدرك فرجم حتى مات. فقال له النبي ﷺ: "خيرا، وصلى عليه". • أن رجلا من أسلم جاء إلى النبي ﷺ، فاعترف بالزنا، فأعرض عنه، ثم اعترف، فأعرض عنه، حتى شهد على نفسه أربع مرات، فقال له النبي ﷺ: "أبك جنون؟"، قال: لا، قال: "أحصنت"، قال: نعم، فأمر به النبي ﷺ، فرجم بالمصلى، فلما أذلقته الحجارة فر، فأدرك، فرجم حتى مات، فقال له رسول الله ﷺ "خيرا، ولم يصل عليه". • أن رجلا من أسلم جاء إلى النبي ﷺ فاعترف بالزنا، فأعرض عنه، ثم اعترف فأعرض عنه، حتى شهد على نفسه أربع مرات، فقال النبي ﷺ "أبك جنون؟"، قال: لا، قال: "أحصنت؟" قال: نعم، قال: فأمر به النبي ﷺ فرجم بالمصلى، فلما أذلقته الحجارة فر، فأدرك فرجم حتى مات. 	<p>معمر</p>
<p>أن رجلا من أسلم أتى النبي ﷺ وهو في المسجد، فقال: إنه قد زنى، فأعرض عنه، فتنحى لشقه الذي أعرض، فشهد على نفسه أربع شهادات، فدعاه فقال: "هل بك جنون؟ هل أحصنت"، قال: نعم، فأمر به أن يرحم بالمصلى، فلما أذلقته الحجارة جمز حتى أدرك بالحررة فقتل.</p>	<p>يونس بن يزيد الأيلي</p>
<p>أن رجلا من أسلم أتى رسول الله ﷺ، فحدثه أنه زنى، شهد على نفسه أربع شهادات، فأمر به رسول الله ﷺ فرجم، وكان قد أحسن. زعموا أنه ماعز بن مالك.</p>	<p>ابن جريج</p>

المطلب الثاني: دراسة الحديث وبيان علته

هذا الحديث رواه الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر، وقد اختلف عنه في متنه. فرواه يونس الأيلي^{٦٢٨} وابن جريج^{٦٢٩} عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر القصة - انظر الجدول السابق -، ولم يذكرها هل صَلَّى النبي ﷺ على ماعز (هو الرجل المرجوم في القصة) أم لا؛ أي سكتنا عن ذلك. ورواه عنه معمر^{٦٣٠}، فاختلف فيه، وزاد ذكر "وَصَلَّى عَلَيْهِ". وقد جزم البخاري بأن هذا اللفظ لم يذكره غير معمر^{٦٣٠}، والحقيقة أن لفظ "وَصَلَّى عَلَيْهِ" مختلف فيه عن عبد الرزاق عن معمر على النحو الآتي:

- (١) فرواه محمود بن غيلان عن عبد الرزاق عن معمر بذكر "وَصَلَّى عَلَيْهِ"^{٦٣١}. فأثبت الصلاة على ماعز.
- (٢) ورواه إسحاق الدبري - وهو يروي عن عبد الرزاق من كتاب المصنّف^{٦٣٢} -، وأحمد بن حنبل^{٦٣٣}، والحسن بن علي^{٦٣٤}، ومحمد بن يحيى الذهلي^{٦٣٥}، ومحمد بن المتوكل العسقلاني^{٦٣٦}، ونوح بن حبيب^{٦٣٧}، ومحمد بن رافع^{٦٣٨}، ومحمد بن مهمل^{٦٣٩}، وأحمد بن

^{٦٢٨} البخاري، صحيح البخاري، الرقم ٥٢٧٠، ٦٨١٤؛ مسلم، صحيح مسلم، الرقم ٤٤٢٣؛ أبو عوانة، المستخرج، ٦٢٦٤؛ الطحاوي، شرح معاني الآثار، الرقم ٤٨٦٢؛ البستي، صحيح ابن حبان، الرقم ٥٦٦٧؛ البيهقي، السنن الكبرى، الرقم ١٧٠٧٣.
^{٦٢٩} الصنعاني، المصنّف، الرقم ١٤٢٥٠؛ إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، مسند إسحاق بن راهويه (القاهرة: دار التأصيل، ٢٠١٦)، الرقم ٢٩٧٥؛ مسلم، صحيح مسلم، الرقم ٤٤٢٣؛ النسائي، السنن الكبرى، الرقم ٧٣٣٧؛ أبو عوانة، المستخرج، الرقم ٦٢٦٦؛ البيهقي، السنن الكبرى، الرقم ١٧٠٧٤.
^{٦٣٠} وقع في رواية المستملي وحده عن الفريري - كما ذكره ابن حجر - قول البخاري عقب الحديث: "سئل أبو عبد الله: هل قوله: فصلّى عليه يصح أم لا؟ قال: رواه معمر قبل له: هل رواه غير معمر؟ قال لا". انظر: العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج ١٢، ص ١٥٩.

^{٦٣١} البخاري، صحيح البخاري، الرقم ٦٨٢٠.

^{٦٣٢} الصنعاني، المصنّف، الرقم ١٤٢٥٢.

^{٦٣٣} الشيباني، المسند، الرقم ١٤٤٦٢.

^{٦٣٤} السجستاني، سنن أبي داود، الرقم ٤٤٣٠؛ الترمذي، سنن الترمذي، الرقم ١٤٢٩.

^{٦٣٥} النسائي، المجتبى، الرقم ١٩٥٦؛ ابن الجارود، المنتقى، الرقم ٨١٣؛ الطحاوي، شرح مشكل الآثار، الرقم ٤٣١.

^{٦٣٦} السجستاني، سنن أبي داود، الرقم ٤٤٣٠؛ البستي، صحيح ابن حبان، الرقم ٧٢١١.

^{٦٣٧} النسائي، المجتبى، الرقم ١٩٥٦؛ النسائي، السنن الكبرى، الرقم ٧٣٣٨؛ الطحاوي، شرح مشكل الآثار، الرقم ٤٣١.

^{٦٣٨} النسائي، السنن الكبرى، الرقم ٧٣٣٨.

^{٦٣٩} أبو عوانة، المستخرج، الرقم ٦٢٦٥.

منصور^{٦٤٠}، ومحمد بن الحسن بن قتيبة^{٦٤١}؛ فرووه عن عبد الرزاق بلفظ: "ولم يصلّ عليه".
فصرحوا بنفي الصلاة.

(٣) ورواه وإسحاق بن راهويه عن عبد الرزاق^{٦٤٢}، ولم يذكر الصلاة على ما عز نفياً وإثباتاً، أي سكت عن ذلك، كما في رواية يونس الأيلي وابن جريج المتقدمة.

الرتبة	الرواة عن عبد الرزاق
ثقة ^{٦٤٣}	محمود بن غيلان
قال الدارقطني: صدوق ^{٦٤٤}	إسحاق الدبري
أحد الأئمة، ثقة حافظ فقيه حجة ^{٦٤٥}	أحمد بن حنبل
ثقة حافظ مجتهد ^{٦٤٦}	إسحاق بن إبراهيم أبو محمد الحنظلي المروزي، المعروف بابن راهويه
ثقة حافظ له تصانيف ^{٦٤٧}	الحسن بن علي بن محمد الهذلي، الخلال
ثقة حافظ جليل ^{٦٤٨}	محمد بن يحيى الذهلي
صدوق عارف له أوهام كثيرة ^{٦٤٩}	محمد بن المتوكل العسقلاني، المعروف بان أبي السري
ثقة ^{٦٥٠}	نوح بن حبيب القومسي

^{٦٤٠} الدارقطني، سنن الدارقطني، الرقم ٣٢٤٠؛ البيهقي، السنن الكبرى، الرقم ١٧٠٣٦.

^{٦٤١} البستي، صحيح ابن حبان، الرقم ٧٢١١.

^{٦٤٢} الحنظلي، مسند إسحاق بن راهويه، الرقم ٢٩٧٥؛ مسلم، صحيح مسلم، الرقم ٤٤٢٣.

^{٦٤٣} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٥٢٢.

^{٦٤٤} الدارقطني، سؤالات أبي عبد الله الحاكم للدارقطني، ص ٧٣.

^{٦٤٥} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٨٤.

^{٦٤٦} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٩٩.

^{٦٤٧} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ١٦٢.

^{٦٤٨} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٥١٢.

^{٦٤٩} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٥٠٤.

^{٦٥٠} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٥٦٦.

ثقة عابد ^{٦٥١}	محمد بن رافع النيسابوري
صدوق ^{٦٥٢}	محمد بن عبد الله بن مهمل بن المثنى الصنعاني
ثقة حافظ ^{٦٥٣}	أحمد بن منصور بن سيار البغدادي الرمادي
قال الدارقطني: ثقة ^{٦٥٤}	محمد بن الحسن بن قتيبة اللخمي

وبهذا العدد الكثير، ومنهم الحفاظ كأحمد وابن راهويه والذهلي والحسن بن علي الهذلي وأحمد الرمادي، يتبين جزماً بشذوذ لفظ محمود بن غيلان لمخالفته لهم. فالجمهور صرحوا بذكر نفي الصلاة، بينما قال محمود بإثباتها. وقد أعلّ لفظه البيهقي.^{٦٥٥}

وقد دافع ابن حجر عن تخريج البخاري للفظ محمود بن غيلان هذا، فقال:
 ظهر لي أن البخاري قويت عنده رواية محمود بالشواهد؛ فقد أخرج عبد الرزاق أيضاً وهو في السنن لأبي قرة من وجه آخر عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف في قصة ما عزر قال: 'ف قيل: يا رسول الله أتصلي عليه؟ قال: لا. قال: فلما كان من الغد قال: صلوا على صاحبكم، فصلى عليه رسول الله ﷺ والناس'. فهذا الخبر يجمع الاختلاف فتحمل رواية النفي على أنه لم يصل عليه حين رجم، ورواية الإثبات على أنه ﷺ صلى عليه في اليوم الثاني.^{٦٥٦}
 وطريقة ابن حجر في دفع هذه العلة غير مسلم له لاختلاف مخرج الحديثين. ثم إن لفظ "وصلى عليه"، ولفظ "ولم يصل عليه" لفظان متناقضان مرويان من مخرج واحد مما يوجب الترجيح أحدهما على الآخر. فتوارد أصحاب عبد الرزاق على رواية نفي الصلاة، خلافاً للفظ محمود بن غيلان قرينة قوية غير مدفوع عنها للجزم على خطأ محمود بن غيلان. وطريقة ابن حجر أقرب إلى أن تكون جمعاً بين الحديثين المختلفين، لا دفعا لعلة الحديث.

^{٦٥١} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٤٧٨.

^{٦٥٢} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٤٨٧.

^{٦٥٣} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٨٥.

^{٦٥٤} علي بن عمر الدارقطني، سؤالات حمزة السهمي للدارقطني (القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ٢٠٠٦)، ص

^{٦٥٥} البيهقي، السنن الكبرى، ج ١٧، ص ١٧٥.

^{٦٥٦} العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج ١٢، ص ١٥٩ - ١٦٠.

وأقرب أن يقال إن البخاري رأى صحة هذا اللفظ لأنه لم يأخذه من طريق عبد الرزاق إلا بواسطة محمود بن غيلان؛ لو أخذ الحديث من غير واسطة محمود بن غيلان، يعني تلاميذ عبد الرزاق الآخرين، سيدرك علة ذلك اللفظ. وهذا يُعرف من جزمه بأن هذا اللفظ لم يذكره غير معمر. وقد أثبتت الدراسة أن تلميذ معمر الذي يروي عنه هذا الحديث هو عبد الرزاق، واللفظ الذي رآه البخاري صحته جاء من محمود بن غيلان عن عبد الرزاق.

وبهذا يتبين أن معمرًا قد تفرد بزيادة: "ولم يُصلِّ عليه" في رواية هذه القصة عن الزهري، ولم يذكرها يونس وابن جريج. فهذه الزيادة ثابتة صحيحة، وذلك أن معمرًا أثبت في الزهري من يونس بن يزيد الأيلي وكذلك من ابن جريج. فقد عدّه أحمد بن حنبل أوثق أصحاب الزهري وأثبتهم بعد مالك أو ابن عيينة. قال أحمد - في رواية عبد الله - أن أكثر الناس حديثًا عن الزهري هم يونس وعقيل ومعمر، ثم قال أن أثبتهم في الزهري هو مالك، وثنى بابن عيينة.^{٦٥٧} ولكن قال في رواية أخرى - وهي رواية ابن هانئ - أن أثبتهم بعد مالك هو معمر.^{٦٥٨} وقال ابن معين لما سئل عن أثبت الناس في الزهري، فقال: "مالك، ثم معمر، ثم عقيل، ثم يونس، ثم شعيب، والأوزاعي، والزبيدي، وسفيان بن عيينة، وكل هؤلاء ثقات".^{٦٥٩} ولما ذكّر يحيى القطان أصحاب الزهري، فبدأ بمالك، ثم ثنى بابن عيينة، ثم ثلث بمعمر، وذكر يونس بعده.^{٦٦٠} وهذا يدل على علو رتبة معمر عندهم في الزهري حيث قدموه على سائر أصحاب الزهري ما عدا مالكًا وابن عيينة. وأما يونس بن يزيد الأيلي مع أنه معدود من الطبقة الأولى في أصحاب الزهري^{٦٦١}، إلا أن له وهما قليلًا في الزهري^{٦٦٢}، بل قد صرح ابن معين بتقديم معمر على يونس لما سئل عن المفاضلة بينهما.^{٦٦٣} وأما ابن جريج فقد تقدم أنه "ثقة فقيه

^{٦٥٧} الشيباني، العلل ومعرفة الرجال: رواية عبد الله، ج ٢، ص ٣٤٨.

^{٦٥٨} الشيباني، مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابن هانئ، ج ٢، ص ٢٠٧.

^{٦٥٩} ابن معين، سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين، ص ٣٠٨.

^{٦٦٠} ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج ٢، ص ٦٧١.

^{٦٦١} ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج ٢، ص ٦١٣.

^{٦٦٢} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٦١٤.

^{٦٦٣} ابن معين، تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحيى بن معين، ص ٤٥.

فاضل، وكان يدلّس ويرسل^{٦٦٤}. وهو مع ثقته، فقد ضعّفه ابن معين في روايته عن الزهري، فقال:
”ليس بشيء في الزهري“^{٦٦٥}.

المطلب الثالث: الخلاصة

يُستخلص من دراسة هذا الحديث أن لفظ ”فصلّى عليه“ الوارد في قصة ماعز في صحيح البخاري يُعدّ معلولاً، لمخالفته للفظ المحفوظ. ومع ذلك، فإن هذا اللفظ المعلول لا يقدر في صحة بقية ألفاظ الحديث، إذ تبقى سائر الروايات ثابتة من حيث الأصل. كما يتبيّن أن المحفوظ عن معمر هو قوله ”ولم يصلّ عليه“، وهي زيادة صحيحة يُعوّل عليها في بيان الرواية الراجعة. ومن جهة صنيع الإمام البخاري، فقد أخرج هذا اللفظ المعلول في أصل الباب، إلا أنه لا يرتبط بمقصود الترجمة التي عقدها، مما يُشعر بعدم إرادة الاحتجاج به في هذا الموضوع بعينه. ويظهر كذلك أن سبب تصحيح البخاري لهذا اللفظ يعود إلى اعتماده على رواية واحدة من تلاميذ عبد الرزاق، في حين غاب عنه اللفظ المحفوظ عن عبد الرزاق، الأمر الذي أدى إلى ورود هذا اللفظ المعلول في صحيحه في أصل الباب.



^{٦٦٤} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٣٦٣.

^{٦٦٥} ابن معين، تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريّا يحيى بن معين، ص ٤٤.

الفصل الثالث: المتون التي انفرد مسلم بتخريجها دون البخاري

المبحث الأول: حديث طلحة بن عبيد الله عن النبي ﷺ قال: ”أفلح وأبيه إن صدق، أو دخل الجنة وأبيه إن صدق“

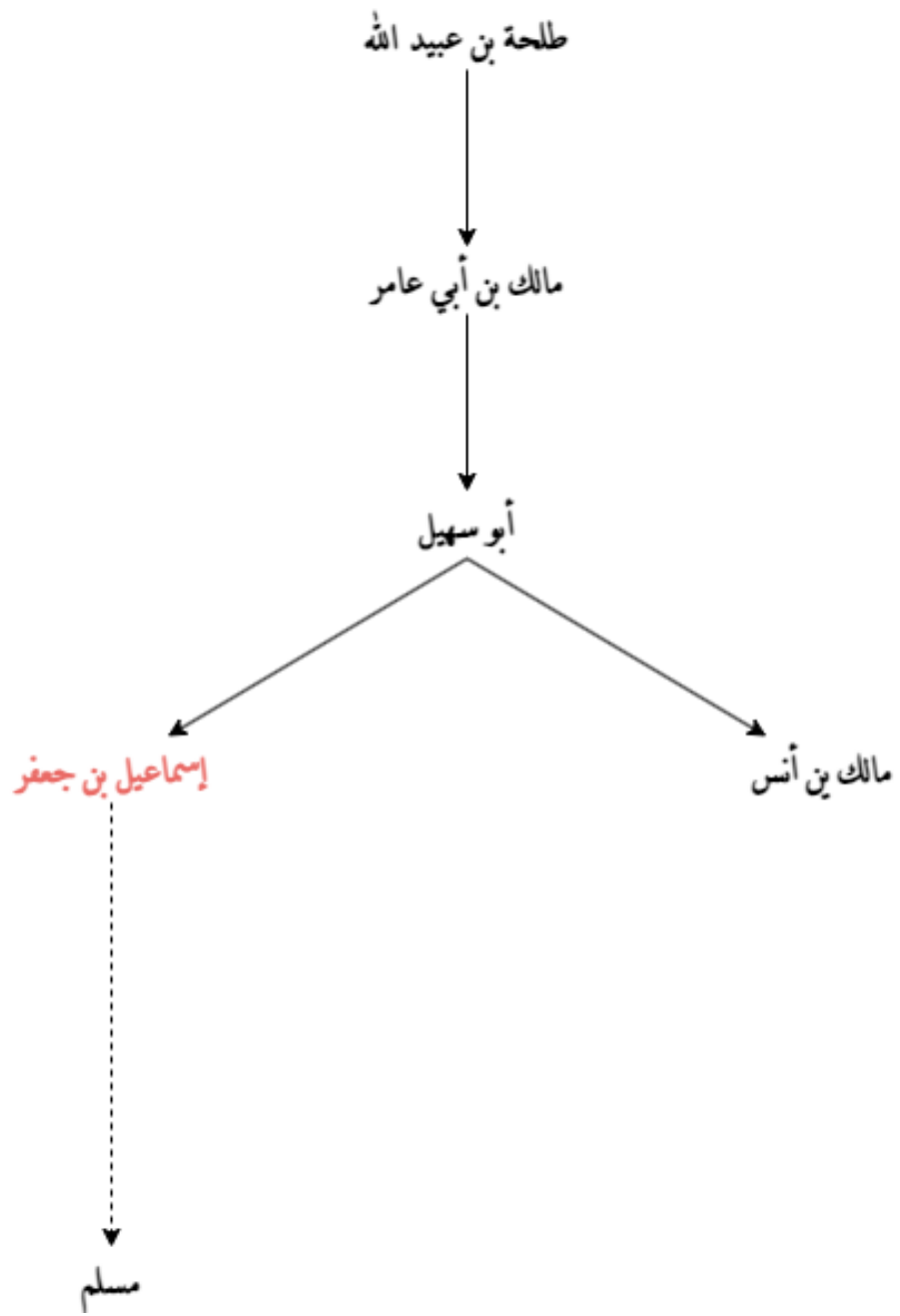
أخرج مسلم الحديث أولاً بدون ذكر ”وأبيه“، فقال: حدثنا قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف بن عبد الله الثقفي، عن مالك بن أنس فيما قرئ عليه، عن أبي سهيل، عن أبيه أنه سمع طلحة بن عبيد الله يقول: ”جاء رجل إلى رسول الله ﷺ من أهل نجد ثائر الرأس نسمع دوي صوته، ولا نفقه ما يقول، حتى دنا من رسول الله ﷺ، فإذا هو يسأل عن الإسلام. فقال رسول الله ﷺ: خمس صلوات في اليوم والليلة، فقال: هل علي غيرهن؟ قال: لا، إلا أن تطوع، وصيام شهر رمضان. فقال: هل علي غيره؟ فقال: لا، إلا أن تطوع. وذكر له رسول الله ﷺ الزكاة، فقال: هل علي غيرها؟ قال: لا، إلا أن تطوع. قال: فأدبر الرجل وهو يقول: والله لا أزيد على هذا، ولا أنقص منه، فقال رسول الله ﷺ: أفلح إن صدق“^{٦٦٦}.

ثم أخرج مسلم اللفظ المذكور، فقال: حدثني يحيى بن أيوب، وقتيبة بن سعيد جميعاً، عن إسماعيل بن جعفر، عن أبي سهيل، عن أبيه، عن طلحة بن عبيد الله، عن النبي ﷺ بهذا الحديث نحو حديث مالك، غير أنه قال: فقال رسول الله ﷺ: ”أفلح وأبيه إن صدق، أو دخل الجنة وأبيه إن صدق“^{٦٦٧}. أي زاد لفظ ”وأبيه“.



^{٦٦٦} مسلم، صحيح مسلم، الرقم ١٠٠.

^{٦٦٧} مسلم، صحيح مسلم، الرقم ١٠١.



المطلب الأول: دراسة الحديث وبيان علته

هذا الحديث رواه أبو سهيل عن مالك بن أبي عامر عن طلحة بن عبيد الله مرفوعاً. واختلف عن أبي سهيل في زيادة "وأبيه". فذكرها إسماعيل بن جعفر، كما هو السائد في روايته. ^{٦٦٨} وخالفه مالك، فلم يذكرها. ^{٦٦٩}

إسماعيل بن جعفر هو ابن أبي كثير الأنصاري الزرقي أبو إسحاق، مدني. قال فيه ابن حجر: "ثقة ثبت". ^{٦٧٠}

ومالك هو ابن أنس بن مالك بن أبي عامر ابن عمرو الأصبحي أبو عبد الله المدني. قال فيه ابن حجر: "الفقيه إمام دار الهجرة رأس المتقنين وكبير المشتهين". ^{٦٧١}

هُما وإن كان ثقتين ثبتين إلا أنه ثمة قرائن تعلل بها زيادة "وأبيه" لإسماعيل. فمالك - مع كونه إماماً كبيراً ورأس المشتهين وأقوى من إسماعيل ضبطاً - فإنه قد روى الحديث عن عمه أبي سهيل نافع بن مالك بن أبي عامر الأصبحي؛ فهذا مزيد الضبط ما ليس في إسماعيل، حيث مالك روى عن أهل بيته. ثم إسماعيل قد شك في متنه، فيقول "أفلح وأبيه إن صدق"، أو "دخل الجنة وأبيه إن صدق"؛ فهذا يدل على أنه لم يضبطه تمام الضبط. ثم لحديث مالك شاهد من حديث أنس - كما عند النسائي - في نفس القصة، فقال الرسول ﷺ: "إن صدق ليدخلن الجنة"؛ فلم يُذكر الحلف في الحديث. ^{٦٧٢}

وبهذا تتبين أن زيادة "وأبيه" التي رواها مسلم معلولة شاذة.

^{٦٦٨} وهؤلاء جمهور الرواة عن إسماعيل: قتيبة بن سعيد - كما عند مسلم -، وعلي بن حجر - كما عند النسائي -، ويحيى بن أيوب، وسليمان بن داود العتكي، ويحيى بن حسان، وحجاج بن إبراهيم. انظر: مسلم، صحيح مسلم، الرقم ١٠١؛ السجستاني، سنن أبي داود، الرقم ٣٩١، ٣٢٥٢؛ النسائي، السنن الكبرى، الرقم ٢٦٠٢؛ ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، الرقم ٣٠٦؛ الدارمي، سنن الدارمي، الرقم ١٦٠٤؛ الطحاوي، شرح مشكل الآثار، الرقم ٨٢١.

وقد أخرج هذا الحديث البخاري عن قتيبة، ولم يذكر تلك الزيادة. وكذلك النسائي نفسه عن علي بن حجر كما في المجتبى. انظر: البخاري، صحيح البخاري، الرقم ٥٩٥٦؛ النسائي، المجتبى، الرقم ٢٠٩٠.

^{٦٦٩} الأصبحي، الموطأ: رواية الليثي، الرقم ٤٣٥؛ البخاري، صحيح البخاري، الرقم ٤٦، ٢٦٧٨؛ النيسابوري، صحيح مسلم، الرقم ١٠٠؛ السجستاني، سنن أبي داود، الرقم ٣٩١؛ النسائي، المجتبى، الرقم ٤٥٨، ٥٠٢٨؛ الشيباني، المسند، الرقم ١٣٩٠؛ حميد ابن زنجويه، الأموال (السعودية: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٩٨٦)، الرقم ١٣٨٢؛ البستي، صحيح ابن حبان، الرقم ٤٧، ٢٩٥٤؛ البيهقي، السنن الكبرى، الرقم ١٧١٢.

^{٦٧٠} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ١٠٦.

^{٦٧١} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٥١٦.

^{٦٧٢} النسائي، المجتبى، الرقم ٤٥٩. إسناده حسن؛ فيه نوح بن قيس وهو صدوق. انظر: العسقلاني، تقريب التهذيب، ص

وقد أعلها أيضاً ابن عبد البر، بل قال إنها منكورة^{٦٧٣}؛ وكذلك أعلها الباجي.^{٦٧٤} وقد حمل النووي على أن تلك الكلمة - يعني "وأبيه" - إنما تجري على اللسان، ولم تُقصد بها اليمين.^{٦٧٥} ولكن حمل هذا الحديث على ذلك المعنى يصح إن كان اللفظ صحيح. وهذا اللفظ معلول. ولعل تصحيح النووي مبني على القاعدة المعتمدة عنده، وهي قبول زيادة الثقة مطلقاً، وقد صرح هو في مقدمة شرحه لصحيح مسلم.^{٦٧٦}

وهذا اللفظ - كما تقدم - أخرج مسلم بعد أن ذكر اللفظ المحفوظ من طريق مالك. وقد سلف أن مسلماً قد يكرّر الحديث لبيان علته.^{٦٧٧} وبناء على نظر طريقة تخريج مسلم لهذا اللفظ المعلول بعد اللفظ المحفوظ، يتبين أنه أراد إعلال هذا اللفظ على وجه الإشارة.

المطلب الثاني: الخلاصة

يُستخلص من دراسة هذا الحديث أن زيادة لفظ "وأبيه" تُعدّ معلولة، لتفرد راويه بها. ومع ذلك، فإن هذه الزيادة لا تؤثر في صحة بقية متن الحديث، إذ يبقى أصل الحديث ثابتاً. كما يظهر من خلال صنيع الإمام مسلم في طريقة تخريج هذا اللفظ أنه يُشير إلى وجود علة فيه، وذلك بما يفهم من منهجه في ترتيب الروايات وسياقها، مما يدل على دقته في التنبيه على ما فيه مقال دون التصريح المباشر بذلك.



^{٦٧٣} القرطبي، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ج ٩، ص ٢٥٥.
^{٦٧٤} محمد بن عبد الباقي الزرقاني، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ٢٠٠٣)، ج ١، ص

.٦٠٧

^{٦٧٥} النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج ١١، ص ١٠٥.

^{٦٧٦} النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج ١، ص ٣٢.

^{٦٧٧} انظر في الباب الثاني في منهج مسلم في صحيحه.

المبحث الثاني: حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليرقه، ثم ليغسله سبع مرار"

أخرج مسلم هذا الحديث، فقال: وحدثني علي بن حجر السعدي، حدثنا علي بن مسهر، أخبرنا الأعمش، عن أبي رزين، وأبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليرقه، ثم ليغسله سبع مرار".^{٦٧٨}

ثم ساق طريق أخرى، فقال: وحدثني محمد بن الصباح، حدثنا إسماعيل بن زكرياء، عن الأعمش بهذا الإسناد مثله؛ ثم قال مسلم: "ولم يقل: فليرقه".^{٦٧٩}

المطلب الأول: دراسة الحديث وبيان علته

هذا الحديث رواه الأعمش^{٦٨٠} وقد اختلف عنه على النحو الآتي:

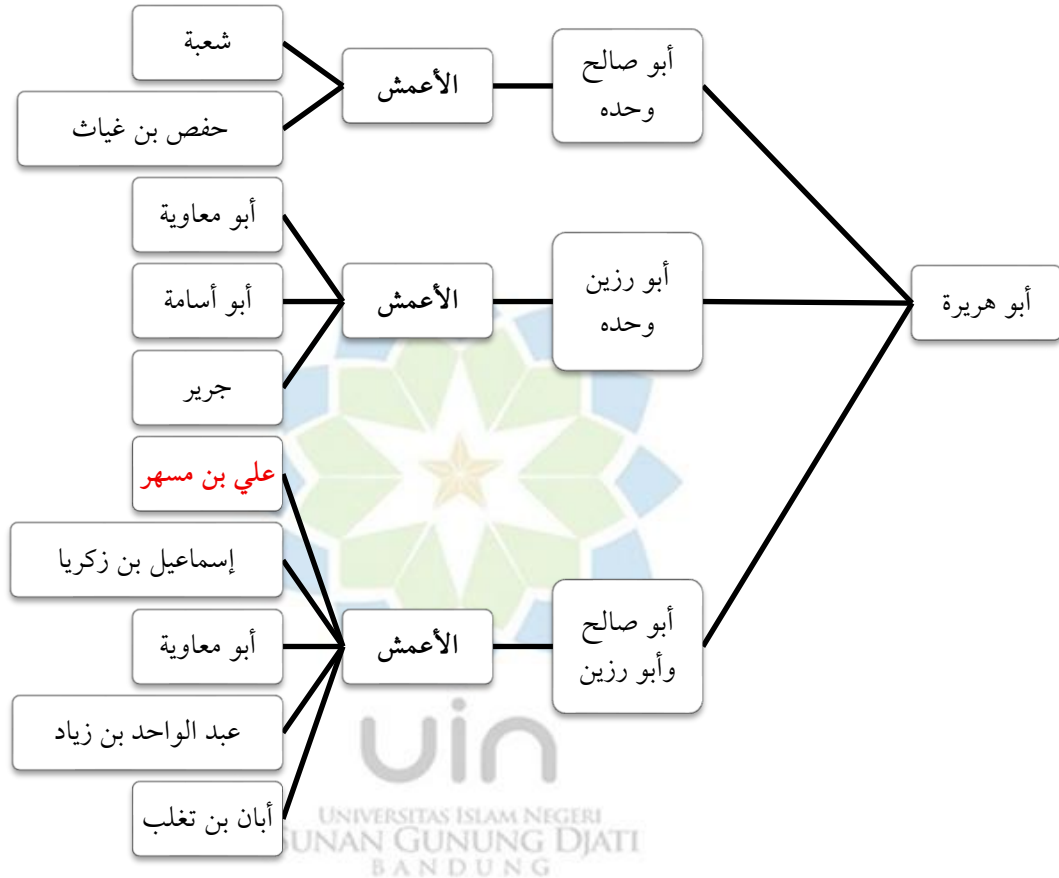
١. فرواه علي بن مسهر^{٦٨١}، وإسماعيل بن زكرياء^{٦٨٢}، وأبو معاوية - في رواية -^{٦٨٣}، وعبد الواحد بن زياد^{٦٨٤}، وأبان بن تغلب^{٦٨٥} عن الأعمش عن أبي رزين وأبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً. وزاد علي بن مسهر لفظ "فليرقه"، ولم يذكره غيره.
٢. ورواه أبو معاوية - في رواية -^{٦٨٦}، وأبو أسامة^{٦٨٧}، وجريير^{٦٨٨} عن الأعمش عن أبي رزين وحده عن أبي هريرة مرفوعاً.

uin

UNIVERSITAS ISLAM NEGERI
SUNAN GUNUNG DJATI
BANDUNG

- ^{٦٧٨} مسلم، صحيح مسلم، الرقم ٦٤٨.
- ^{٦٧٩} مسلم، صحيح مسلم، الرقم ٦٤٩.
- ^{٦٨٠} وقد تقدم أنه ثقة حافظ.
- ^{٦٨١} مسلم، صحيح مسلم، الرقم ٦٤٨؛ النسائي، المجتبى، الرقم ٦٦؛ السنن الكبرى، الرقم ٧٥؛ البيهقي، السنن الكبرى، الرقم ٥٩، ١١٥٥، ١٢٢٤؛ ابن الجارود، المنتقى، الرقم ٥١؛ ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، الرقم ٩٨؛ البستي، صحيح ابن حبان، الرقم ٤٠٢٤؛ الدارقطني، سنن الدارقطني، الرقم ١٨٢.
- ^{٦٨٢} مسلم، صحيح مسلم، الرقم ٦٤٩.
- ^{٦٨٣} الشيباني، المسند، الرقم ٧٤٤٧.
- ^{٦٨٤} البزار، مسند البزار، الرقم ٩٦٨٥؛ الدارقطني، سنن الدارقطني، الرقم ١٨١.
- ^{٦٨٥} البزار، مسند البزار، الرقم ٩٦٨٦.
- ^{٦٨٦} القزويني، سنن ابن ماجه، الرقم ٣٦٣؛ ابن أبي شيبة، المصنف، الرقم ١٨٤٥؛ الشيباني، المسند، الرقم ٩٤٨٣؛ الحنظلي، مسند إسحاق بن راهويه، الرقم ٢٥٥.
- ^{٦٨٧} ابن أبي شيبة، المصنف، الرقم ٣٨٩٩٧.
- ^{٦٨٨} الحنظلي، مسند إسحاق بن راهويه، الرقم ٢٥٤.

٣. ورواه شعبة^{٦٨٩} وحفص بن غياث^{٦٩٠} عن الأعمش عن أبي صالح وحده عن أبي هريرة مرفوعا.



^{٦٨٩} الطيالسي، مسند أبي داود الطيالسي، الرقم ٢٥٣٩؛ الشيباني، المسند، الرقم ١٠٢٢١؛ الطحاوي، شرح معاني الآثار،

الرقم ٦٣.

^{٦٩٠} الطحاوي، شرح معاني الآثار، الرقم ٦٤.

علي بن مسهر، هو القرشي الكوفي. قال فيه ابن حجر: "ثقة له غرائب بعد أن أضر".^{٦٩١} وإسماعيل بن زكرياء، هو ابن مرة الخلقاني أبو زياد الكوفي. قال فيه ابن حجر: "صدوق يخطئ قليلاً".^{٦٩٢}

وأبو معاوية الضرير، قد تقدم أنه ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش.^{٦٩٣} وعبد الواحد بن زياد، هو العبدي مولاهم البصري. قال فيه ابن حجر: "ثقة، في حديثه عن الأعمش وحده مقال".^{٦٩٤} ولكن قد تابعه غيره.

وأبان بن تغلب، هو أبو سعد الكوفي. قال فيه ابن حجر: "ثقة، تكلم فيه للتشيع".^{٦٩٥} وأبو أسامة، هو حماد بن أسامة القرشي مولاهم، الكوفي. قال فيه ابن حجر: "ثقة ثبت، ربما دلس، وكان بأخرة يحدث من كتب غيره".^{٦٩٦} وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثانية من المدلسين، فهو ممن احتُمل تدليسه لقلته؛ وقد تراجع عن تدليسه وبينه.^{٦٩٧} وجريز، هو ابن عبد الحميد بن قرط الضبي الكوفي. قال فيه ابن حجر: "ثقة صحيح الكتاب، قيل كان في آخر عمره يهيم من حفظه".^{٦٩٨} والاختلاط الذي نسب إليه إنما كان في روايته عن أشعث وعاصم الأحول.^{٦٩٩}

وأما شعبة فقد تقدم أنه ثقة حافظ متقن، وأنه من أوثق الناس في الأعمش.^{٧٠٠} وأما حفص بن غياث، قد تقدم أنه ثقة فقيه. وهو أحد أوثق الناس عن الأعمش عند يحيى القطان.

^{٦٩١} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٤٠٥.

^{٦٩٢} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ١٠٧.

^{٦٩٣} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٤٧٥.

^{٦٩٤} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٣٦٧.

^{٦٩٥} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٨٧.

^{٦٩٦} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ١٧٧.

^{٦٩٧} العسقلاني، طبقات المدلسين، ص ٢٧.

^{٦٩٨} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ١٣٩.

^{٦٩٩} محمد بن أحمد ابن الكيال، الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات (مكة: المكتبة الأمدادية، ١٩٩٩)،

ص ١٢١.

^{٧٠٠} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٢٦٦؛ الدارقطني، سؤالات أبي عبد الله بن بكير للدارقطني، ص ١٢٨. وقد ذكره

النسائي في الطبقة الأولى من أصحاب الأعمش. انظر: النسائي، الطبقات، ص ٧٨.

فهذه الأوجه عن الأعمش قد رواها كل من ثقات أصحابه، بل لم ينفرد أحد منهم عن الآخر بوجه من الوجوه. ويضاف إلى ذلك فإن أبا معاوية الضرير قد روى هذا الحديث تارة عن الأعمش عن أبي رزين وحده، ورواه تارة عن الأعمش عن أبي رزين وأبي صالح. فجمعه للوجهين عن الأعمش، وتكافؤ قوة الأوجه عنه، مع شهرة الأعمش بسعة الرواية وإمامته، يدل على ثبوت هذه الأوجه كلها عنه.

وقد تفرد علي بن مسهر في هذا الحديث بزيادة "فليرقه"، ولم يذكرها أحد سواه. وهو مع ثقته قد خالف سائر أصحاب الأعمش، بل منهم أوثق أصحابه كأبي معاوية الضرير، وشعبة، وحفص بن غياث، وجريز بن عبد الحميد. وهذا دال على خطأ زيادته. فهذه الزيادة التي رواها مسلم معلولة شاذة. وصنيع مسلم يشير إلى إعلال هذا اللفظ لقوله بعد تخريج طريق إسماعيل بن زكريا عن الأعمش: "ولم يقل فليرقه". وقد أشار إلى إعلال هذا اللفظ أيضاً النسائي، فقال: "لا أعلم أحدا تابع علي بن مسهر على قوله فليرقه".^{٧٠١} وأعل هذه اللفظة أيضاً الحافظ حمزة الكناني، وقال إنها غير محفوظة.^{٧٠٢} وقد صحح الحديث الدارقطني، فقال بعد تخريجه لهذا الحديث: "صحيح، إسناده حسن ورواته كلهم ثقات".^{٧٠٣} وكذلك صححه ابن خزيمة، واستدل به على من قال بطهارة الماء الذي ولغ فيه الكلب.^{٧٠٤} وفي تصحيحهما نظر لما تقدم بيانه أنفاً.

المطلب الثاني: الخلاصة

يُستخلص من دراسة هذا الحديث أن زيادة لفظ "فليرقه" تُعدّ معلولة، لتفرد راويه بها. ومع ذلك، فإن هذه الزيادة لا تؤثر في صحة بقية متن الحديث، إذ يبقى أصل الحديث ثابتاً. كما يتبين أن الإمام مسلم نفسه قد أشار إلى إعلال هذه الزيادة، وذلك من خلال طريقته في تخريج الحديث وسياق عرض الروايات، مما يدل على دقته في التنبيه على ما يعتري بعض الألفاظ من علل دون التصريح المباشر بها.

^{٧٠١} النسائي، المجتبى، ص ١٣٨.

^{٧٠٢} يوسف بن عبد الرحمن المزني، تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٩)، ج ٩، ص

١٠٧.

^{٧٠٣} الدارقطني، سنن الدارقطني، ج ١، ص ١٠٤.

^{٧٠٤} ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، ج ١، ص ٩٠.

المبحث الثالث: حديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة في غير خوف ولا مطر. وفي رواية: أن رسول الله ﷺ جمع بين الصلاة في سفرة سافرها في غزوة تبوك فجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء

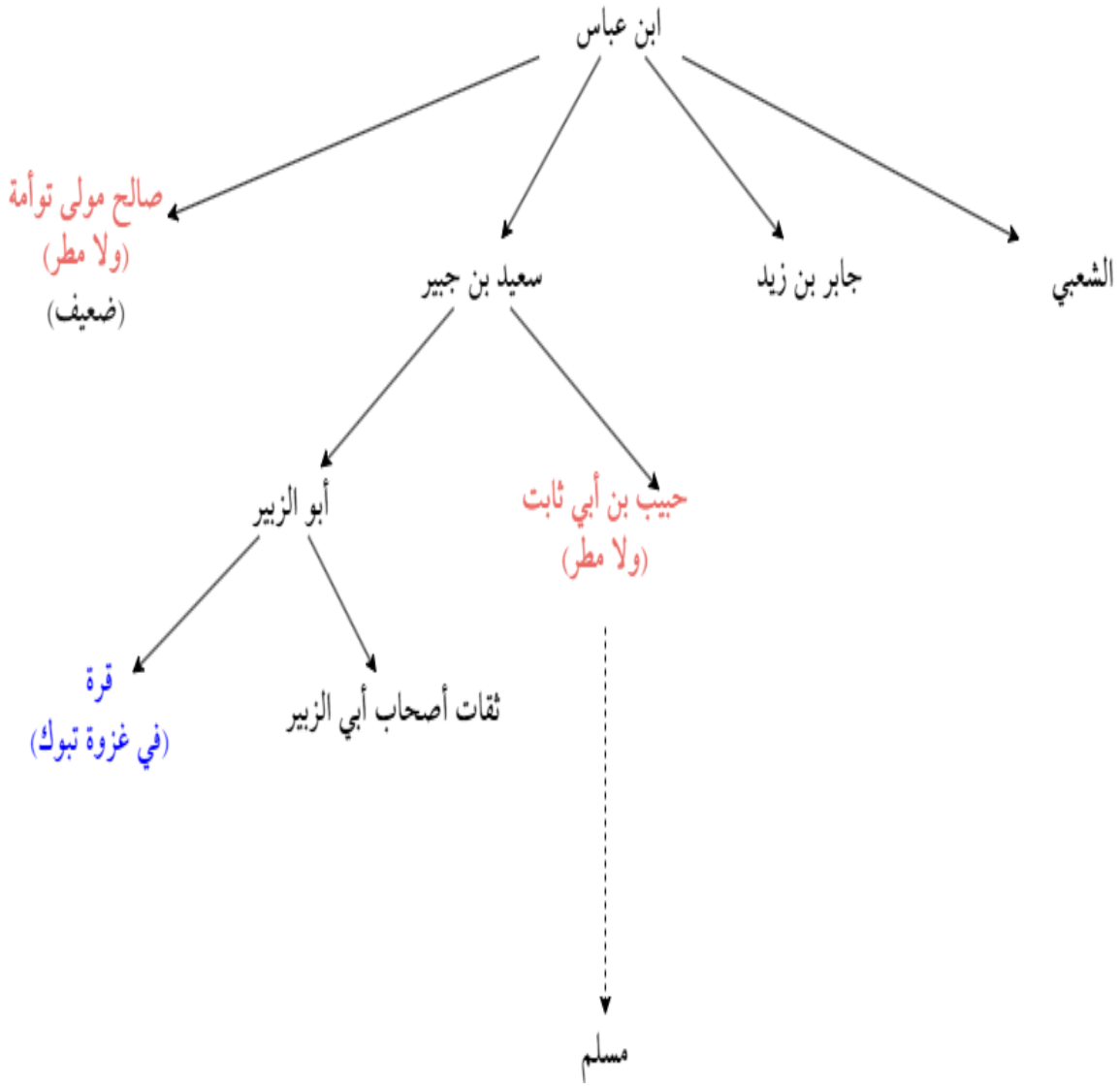
أخرج مسلم هذا الحديث، فقال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، وأبو كريب قالوا: حدثنا أبو معاوية (ح) وحدثنا أبو كريب، وأبو سعيد الأشج - واللفظ لأبي كريب - قالوا: حدثنا وكيع، كلاهما عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: "جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة في غير خوف ولا مطر". في حديث وكيع قال: قلت لابن عباس: لم فعل ذلك؟ قال: كي لا يخرج أمته. وفي حديث أبي معاوية: قيل لابن عباس: ما أراد إلى ذلك؟ قال: أراد أن لا يخرج أمته.^{٧٠٥}

وأما لفظ أن رسول الله ﷺ جمع بين الصلاة في سفرة سافرها في غزوة تبوك فجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء، فأخرجه مسلم عن يحيى بن حبيب الحارثي، حدثنا خالد - يعني ابن الحارث -، حدثنا قره، حدثنا أبو الزبير، حدثنا سعيد بن جبير، حدثنا ابن عباس، فذكره.^{٧٠٦} بدا من ظاهر لفظ هذا الحديث أنه حديث آخر مغاير للحديث المتقدم. وهو في حقيقته نشأ من وهم أحد الرواة كما سيأتي بيانه.



^{٧٠٥} مسلم، صحيح مسلم، الرقم ١٦٣٣.

^{٧٠٦} مسلم، صحيح مسلم، الرقم ١٦٣٠.



المطلب الأول: تشابه المتون وفروقها

الرقم	الراوي	تشابه المتون وفروقها
١	الشعبي	أن رسول الله ﷺ جمع بين الظهر والعصر بالمدينة في غير خوف“.
٢	صالح مولى توأمة	جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء في المدينة في غير خوف ولا مطر“.
٣	جابر بن زيد	<p>اختلف عنه على ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • أن النبي ﷺ صلى بالمدينة سبعا وثمانيا، الظهر والعصر، والمغرب والعشاء. • صليت مع النبي ﷺ بالمدينة ثمانيا جميعا، وسبعا جميعا، <u>آخر الظهر وعجل العصر، وآخر المغرب، وعجل العشاء.</u> • أن النبي ﷺ صلى ثمانيا جميعا وخمسا جميعا في غير مطر ولا خوف. • صلى رسول الله ﷺ ثمان ركعات جميعا، وسبع ركعات جميعا من غير مرض، ولا علة.
٤	سعيد بن جبير	<p>اختلف عنه على ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مطر. • صلى رسول الله ﷺ الظهر والعصر جميعا، والمغرب والعشاء جميعا، في غير خوف ولا سفر. • أن رسول الله ﷺ جمع بين الصلاة في سفرة سافرها في غزوة تبوك، فجمع بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء. • ”أن رسول الله ﷺ كان يجمع بين المغرب والعشاء في السفر، من غير أن يعجله شيء، ولا يطلبه عدو، ولا يخاف شيئا.

المطلب الثاني: دراسة الحديث وبيان علته

روى عن ابن عباس هذا الحديث: الشعبي، وصالح مولى توامة، وجابر بن زيد، وسعيد بن جبير.

دراسة رواية الشعبي:

الشعبي هو عامر ابن شراحيل، الكوفي. قال فيه ابن حجر: "ثقة مشهور فقيه فاضل".^{٧٠٧} روى

عن ابن عباس بلفظ: "أن رسول الله ﷺ جمع بين الظهر والعصر بالمدينة في غير خوف".^{٧٠٨}

دراسة رواية صالح مولى توامة:

وروى صالح هذا الحديث عن ابن عباس بلفظ: "جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر

والمغرب والعشاء في المدينة في غير خوف ولا مطر"، وفي رواية: "في غير سفر ولا مطر".^{٧٠٩} فذكر

نفي المطر في هذا الحديث.

صالح مولى توامة هو صالح بن نبهان المدني، وقد اختلف كلام الأئمة فيه جرحاً وتعديلاً.

فوثقه العجلي.^{٧١٠} أما بن معين فقال أنه ثبت قبل أن يختلط.^{٧١١} وقد قال علي المدني مثل قول ابن

معين؛ فقال مرة أن صالحاً ليس بثقة^{٧١٢}، وقال مرة أخرى: "ثقة إلا أنه خرف وكبر، فسمع منه الثوري

بعد الخرف، وسمع ابن أبي ذئب منه قبل ذلك".^{٧١٣} وقد قال أحمد نحو قوليهما هذا؛ سئل أحمد عن

تضعيف مالك صالحاً فقال: "كان مالك قد أدركه وقد اختلط وهو كبير، من سمع منه قديماً فذاك،

وقد روى عنه أكابر أهل المدينة، وهو صالح الحديث، ما أعلم به بأساً".^{٧١٤} وكلام أحمد هذا يقتضي

أن صالحاً ليس بمنزلة من يحتج به، وليس بمن يسقط حديثه، وإنما هو يكتب حديثه وينظر. ويدل على

ذلك قوله الآخر عندما سأله أبو داود: "قلت لأحمد: هو مقارب الحديث؟ قال: أما أنا فأحتمله، وأروى

^{٧٠٧} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٢٨٧.

^{٧٠٨} الطبراني، المعجم الكبير، الرقم ١٢٥٥٨.

^{٧٠٩} الصنعاني، المصنف، الرقم ٤٥٦٧؛ ابن أبي شيبه، المصنف، الرقم ٨٤٥٠؛ الكشي، المنتخب من مسند عبد بن حميد،

الرقم ٧٠٩؛ الموصلي، مسند أبي يعلى، الرقم ٢٦٧٨؛ الطحاوي، شرح معاني الآثار، الرقم ٩٧٠؛ الجرجاني، الكامل في ضعفاء

الرجال، ج ٥، ص ٨٧.

^{٧١٠} العجلي، الثقات، ج ١، ص ٤٦٦.

^{٧١١} البستي، المجروحين، ج ١، ص ٤٦٤-٤٦٥.

^{٧١٢} سليمان بن خلف الباجي، التعديل والتجريح (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠١٠)، ص ٢٨٢.

^{٧١٣} الذهبي، ميزان الاعتدال، ج ٢، ص ٤١٦.

^{٧١٤} الرازي، الجرح والتعديل، ج ٤، ص ٤١٧.

عنه، وأما أن يقوم موضع مجد فلا“^{٧١٥}. وقال البخاري في حال صالح: ”من سمع منه قديما سماعه مقارب“^{٧١٦}.

وأما يحيى بن سعيد القطان وأبو حاتم أبو زرعة الرازيان، والنسائي قد أطلقوا القول بتضعيف صالح^{٧١٧}. وقد توسط ابن عدي في القول فيه، فقال: ”وهو في نفسه ورواياته لا بأس به إذا سمعوا منه قديما...“، ثم ذكر عددا ممن روى عن صالح قبل اختلاطه، منهم ابن أبي ذئب، وابن جريج، وزياد بن سعد^{٧١٨} لكن الإشكال، أن ابن عدي أخرج من رواية صالح المنكرة التي رواها عنه ابن جريج، وهذا الحديث أحدها^{٧١٩} وكذلك ابن حبان، فإنه روى حديثا من طريق ابن أبي ذئب عن صالح مولى توامة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ... فذكر الحديث، ثم قال ابن حبان: ”هذا خبر باطل“^{٧٢٠}.

والذي يترجح لدى الباحث في حال صالح أنه ضعيف؛ إذ قد اختلط ولم يتميز حديثه القديم بحديثه الأخير. قال ابن حبان: ”تغير في سنة خمس وعشرين ومئة، وجعل يأتي بالأشياء التي تشبه الموضوعات عن الأئمة الثقات، فاختلط حديثه الأخير بحديثه القديم، ولم يتميز فاستحق الترك“^{٧٢١}. دراسة رواية جابر بن زيد:

جابر بن زيد هو أبو الشعثاء البصري، ثقة فقيه^{٧٢٢}. وهو أحد ثقات أصحاب ابن عباس^{٧٢٣}.



^{٧١٥} الشيباني، سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل، ص ٢٠٨-٢٠٩.

^{٧١٦} الترمذي، العلل الكبير، ص ٢٩١.

^{٧١٧} الرازي، الجرح والتعديل، ج ٤، ص ٤١٨؛ النسائي، الضعفاء والمتروكون، ص ١٣٧؛ الجرجاني، الكامل في ضعفاء

الرجال، ج ٥، ص ٨٤.

^{٧١٨} الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٥، ص ٨٨.

^{٧١٩} الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٥، ص ٨٧.

^{٧٢٠} البستي، المجروحين، ج ١، ص ٤٦٥.

^{٧٢١} البستي، المجروحين، ج ١، ص ٤٦٤.

^{٧٢٢} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ١٣٦.

^{٧٢٣} علي بن عبد الله ابن المديني، علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ (الدمام: دار ابن الجوزي، ١٤٢٦)، ص ١٣٠.

روى عمرو بن دينار عنه هذا الحديث، واختلف عليه. فرواه علي بن عبد الله المدني^{٧٢٤}، وأحمد بن حنبل^{٧٢٥}، والحميدي^{٧٢٦}، والشافعي^{٧٢٧}، وأبو بكر بن أبي شيبة^{٧٢٨} عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد عن ابن عباس بلفظ: "أن النبي ﷺ صَلَّى بالمدينة سبعا وثمانيا، الظهر والعصر، والمغرب والعشاء"، وفيه قول عمرو بن دينار "أظنه أآخر الظهر وعجل العصر، وعجل العشاء وأآخر المغرب؟"، قال جابر بن زيد: "وأنا أظنه".

وروى قتيبة عن ابن عيينة بهذا الإسناد بلفظ: "صليت مع النبي ﷺ بالمدينة ثمانيا جميعا، وسبعا جميعا، أآخر الظهر وعجل العصر، وأآخر المغرب، وعجل العشاء".^{٧٢٩}

ورواه حسين بن علي الجعفي، فخالف سائر أصحاب ابن عيينة؛ فرواه عن ابن عيينة عن عمرو بن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن النبي ﷺ صَلَّى ثمانيا جميعا وخمسا جميعا في غير مطر ولا خوف.^{٧٣٠} فأبدل بسعيد بن جبير مكان جابر بن زيد. وكذلك المتن؛ فإنه ذكر صلاة النبي المغرب ثلاث ركعات والعشاء ركعتين، أي قصر العشاء، وذكر نفي المطر في الحديث.

علي بن عبد الله هو ابن المدني، ثقة ثبت إمام، أعلم أهل عصره بالحديث وعلله.^{٧٣١} وأما أحمد بن حنبل فقد تقدم أنه أحد الأئمة، ثقة حافظ فقيه حجة.^{٧٣٢} والحميدي ثقة حافظ فقيه، أجل أصحاب ابن عيينة.^{٧٣٣} والشافعي رأس الطبقة التاسعة وهو المجدد لأمر الدين على رأس المائتين.^{٧٣٤} وأبو بكر



^{٧٢٤} البخاري، صحيح البخاري، الرقم ١١٧٤.

^{٧٢٥} الشيباني، المسند، الرقم ١٨٧٤.

^{٧٢٦} الحميدي، مسند الحميدي، الرقم ٤٧٥.

^{٧٢٧} الشافعي، السنن المأثورة، الرقم ٢٣.

^{٧٢٨} ابن أبي شيبة، المصنف، الرقم ٨٤٤٧؛ مسلم، صحيح مسلم، الرقم ١٦٣٤.

^{٧٢٩} النسائي، المجتبى، الرقم ٥٨٩؛ النسائي، السنن الكبرى، الرقم ٤٦٠، ١٧٠٢.

^{٧٣٠} الطبراني، المعجم الكبير، الرقم ١٢٥٤٩.

^{٧٣١} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٤٠٣.

^{٧٣٢} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٨٤.

^{٧٣٣} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٣٠٣.

^{٧٣٤} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٤٦٧.

بن أبي شيبة ثقة حافظ صاحب تصانيف.^{٧٣٥} وأما قتيبة فهو ابن سعيد الثقفي، ثقة ثبت.^{٧٣٦} وأما حسين بن علي فهو ابن الوليد الجعفي، ثقة عابد.^{٧٣٧}

ومن خلال النظر في رتبهم يتبين جليا صواب ما رواه الجمهور عن ابن عيينة، إذ إنهم حفاظ ثقات. وقد أخطأ قتيبة حيث جعل التأخير والتعجيل من متن الحديث، فأدرج ظنَّ عمرو بن دينار وجابر بن زيد في المتن. وقد أعلَّه ابن عبد البر.^{٧٣٨} أما الحسين وإن كان ثقة إلا أنه قد خالف الأئمة الثقات عن ابن عيينة، بل فيهم الأئمة المتبوعون. وقد أعلَّ روايته هذه الطبراني.^{٧٣٩}

وتابع سفيان - على الراجح عنه - سندًا ومنتًا كلَّ من: حماد بنُ زيد^{٧٤٠}، وشعبة^{٧٤١}، وابن جريج^{٧٤٢}، ومعمّر^{٧٤٣}، وروح بن القاسم^{٧٤٤}، ومحمد بن مسلم الطائفي^{٧٤٥}، ولكنه زاد في متنه "من غير مرض ولا علة".

وخالفهم زكريا بن إسحاق؛ فرواه عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عباس.^{٧٤٦} وقد تقدم أن سفيان بن عيينة ثقة حافظ فقيه إمام حجة، وكان أثبت الناس في عمرو بن دينار.^{٧٤٧} وحماد بن زيد ثقة ثبت فقيه، من كبار الطبقة الثامنة^{٧٤٨}، وهو أحد أثبت أصحاب عمرو بن دينار.^{٧٤٩}



- ^{٧٣٥} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٣٢٠.
- ^{٧٣٦} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٤٥٤.
- ^{٧٣٧} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ١٦٧.
- ^{٧٣٨} القرطبي، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ج ٨، ص ٦٤.
- ^{٧٣٩} الطبراني، المعجم الكبير، ج ١٢، ص ٨٣.
- ^{٧٤٠} البخاري، صحيح البخاري، الرقم ٥٤٣؛ مسلم، صحيح مسلم، الرقم ١٦٣٥؛ السنن أبي داود، الرقم ١٢١٤؛ النسائي، السنن الكبرى، الرقم ٤٦٦؛ البستي، صحيح ابن حبان، الرقم ٥٩٠٣.
- ^{٧٤١} البخاري، صحيح البخاري، الرقم ٥٦٢؛ أبو عوانة، المستخرج، الرقم ٢٤٠١؛ الطحاوي، شرح معاني الآثار، الرقم ٩٦٥.
- ^{٧٤٢} الصنعاني، المصنّف، الرقم ٤٥٦٩؛ النسائي، المجتبى، الرقم ٦٠٣؛ السنن الكبرى، ٤٦٧، ١٧١٧.
- ^{٧٤٣} الصنعاني، المصنّف، الرقم ٤٥٦٩.
- ^{٧٤٤} الطبراني، المعجم الكبير، الرقم ١٢٨٠٦.
- ^{٧٤٥} الطبراني، المعجم الكبير، الرقم ١٢٨٠٧.
- ^{٧٤٦} الرازي، العلل، ج ٢، ص ٤٦٩. ذكره ابن أبي حاتم معلقًا.
- ^{٧٤٧} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٢٤٥.
- ^{٧٤٨} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ١٧٨.
- ^{٧٤٩} الدارقطني، سؤالات أبي عبد الله بن بكير للدارقطني، ص ١٣٤.

وابن جريج ثقة فقيه فاضل،^{٧٥٠} وهو أحد أثبت أصحاب عمرو بن دينار.^{٧٥١} وشعبة ثقة حافظ متقن،^{٧٥٢} وهو أحد أثبت بن دينار أيضاً.^{٧٥٣} ومعمار ثقة ثبت فاضل.^{٧٥٤} وروح بن القاسم ثقة حافظ.^{٧٥٥} ومحمد بن مسلم الطائفي صدوق، يخطئ من حفظه.^{٧٥٦} وأما زكريا بن إسحاق المكي، فهو ثقة كما قال ابن حجر.^{٧٥٧}

وفي هذه المقارنة، جاء محمد بن مسلم الطائفي بزيادة لفظ لم يأت به غيره من الثقات، وهو قوله ”من غير مرض ولا علة“. فهو وإن كان صدوقاً، غير أنه لم بلغ رتبة الثقة المحتج به؛ فزيادته معلولة لتفرده بها. أما زكريا بن إسحاق فقد أخطأ حيث أتى بسعيد بن جبير بدلاً عن جابر بن زيد، وقد خالف الجمهور، وفيه أربعة من ثقات أصحاب ابن دينار، فرواية الجمهور هو الصواب. وقد أعل رواية زكريا هذه أبو زرعة الرازي.^{٧٥٨} وبهذا يتبين أن الصواب من حديث ابن دينار هو ما رواه هو عن جابر بن زيد عن ابن عباس أن النبي ﷺ صلى بالمدينة ثمانياً جميعاً، وسبعاً جميعاً. وفي رواية: قال ابن عباس ”صليتُ مع رسول الله“^{٧٥٩}، فهذا تصريح من ابن عباس أنه صلى هذه الصلاة مع النبي ﷺ. ورواه عن جابر بن زيد أيضاً عمرو بن هرم. فرواه عن جابر بن زيد عن ابن عباس بلفظ: ”أنه صلى بالبصرة الأولى، والعصر ليس بينهما شيء، والمغرب والعشاء ليس بينهما شيء. فعل ذلك من شغل. وزعم ابن عباس أنه صلى مع رسول الله ﷺ بالمدينة الأولى، والعصر ثمان سجداً ليس بينهما شيء.“^{٧٦٠} فهذا اللفظ مختلف عما رواه عمرو بن دينار سبغاً وسياًقاً. ففي رواية عمرو بن هرم ذكر

^{٧٥٠} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٣٦٣.

^{٧٥١} الدارقطني، سؤالات أبي عبد الله بن بكير للدارقطني، ص ١٣٤.

^{٧٥٢} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٢٦٦.

^{٧٥٣} الدارقطني، سؤالات أبي عبد الله بن بكير للدارقطني، ص ١٣٤.

^{٧٥٤} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٥٤١.

^{٧٥٥} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٢١١.

^{٧٥٦} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٥٠٦.

^{٧٥٧} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٢١٥.

^{٧٥٨} الرازي، العلل، ج ٢، ص ٤٦٩.

^{٧٥٩} وهذا المتن رواه علي المدني عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار، وتقدم أنه في صحيح البخاري.

^{٧٦٠} النسائي، المجتبى، الرقم ٥٩٠؛ النسائي، السنن الكبرى، الرقم ١٧٠٣؛ الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٣، ص

صلاة ابن عباس بالبصرة لشغل. وسياق متنه يدل على أن هذا الحديث حدّثه جابر بن زيد في مجلس آخر.

ولكن في ثبوت روايته نظر؛ لا لأجل عمرو بن هرم - فإنه ثقة -، ولكن لأجل من روى عنه هذا الحديث، وهو حبيب بن أبي حبيب. وقد تفرد بهذا الحديث. وحبيب بن أبي حبيب هذا هو البصري، الأنماطي. قال فيه ابن حجر: صدوق يخطئ؛ وقال فيه الذهبي: فيه لين.^{٧٦١} فمثل هذا الراوي لا يتحمل منه التفرد عن جابر بن زيد؛ ولا سيما قد قال فيه يحيى بن سعيد القطان: "كان رجلاً من التجار، ولم يكن في الحديث بذاك".^{٧٦٢} ثم عمرو بن دينار، الذي هو أعلم الناس بأصحاب ابن عباس^{٧٦٣} - ومنهم جابر بن زيد -، لم يرو ذلك الحرف؛ فهذا يزيد إعلالا على اللفظ الذي جاء به حبيب بن أبي حبيب. وقد أعلّ ابن عدي هذه الرواية لإيراده إياها في كتابه "الكامل" في ترجمة حبيب.^{٧٦٤}

دراسة رواية سعيد بن جبيرة:

سعيد بن جبيرة هو الأسدي مولاهم الكوفي، ثقة ثبت فقيه.^{٧٦٥} وهو أيضاً أحد ثقات أصحاب ابن عباس.^{٧٦٦} وقد اختلف فيه على النحو الآتي:

(١) فرواه حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة في غير خوف ولا مطر.^{٧٦٧} وتابعه على ذكر "في غير خوف ولا مطر": الثوري - كما في بعض الروايات عنه - عن أبي الزبير عن سعيد بن جبيرة.

^{٧٦١} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ١٥٠؛ الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ج ١، ص ٣٠٨.

^{٧٦٢} ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٣، ص ٣٠٦.

^{٧٦٣} ابن المديني، علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ، ص ١٣١.

^{٧٦٤} الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٣، ص ٣٠٧.

^{٧٦٥} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٢٣٤.

^{٧٦٦} ابن المديني، علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ، ص ١٣٠.

^{٧٦٧} مسلم، صحيح مسلم، الرقم ١٦٣٣؛ السجستاني، سنن أبي داود، الرقم ١٢١١؛ الترمذي، سنن الترمذي، الرقم ١٨٧؛

النسائي، المجتبى، الرقم ٦٠٢؛ النسائي، السنن الكبرى، الرقم ١٧١٦؛ الشيباني، المسند، الرقم ١٩٥٣؛ أبو عوانة، المستخرج، الرقم ٢٣٩٩، ٢٤٠٠؛ ابن المنذر، الأوسط من السنن والإجماع والاختلاف، الرقم ١١٥٨؛ البزار، مسند البزار، الرقم ٥٠٢٣؛ البيهقي، السنن الكبرى، الرقم ٥٢٨٠.

(٢) وخالفه الثوري في روايتين أخرتين عنه، وغيره، وستأتي أسماءهم، عن أبي الزبير عن سعيد بن جبير بلفظ ”في غير خوف ولا سفر“. فلم يذكروا نفي المطر.

(٣) ورواه أبو الزبير أيضًا - في رواية عنه - عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن جمع النبي ﷺ كان في غزوة تبوك.

(٤) ورواه عبد الكريم أبو أمية، فراوه عن سعيد بن جبير وطاوس ومجاهد وعطاء، عن ابن عباس أن جمعه ﷺ كان في السفر من غير أن يعجله أمر أو يطلبه عدو أو يخاف شيئًا.^{٧٦٨} وعبد الكريم هذا هو ابن أبي المخارق. قال فيه أحمد بن حنبل: ”ليس بشيء، يشبه المتروك“.^{٧٦٩} وبناء عليه، فلا يشتغل بروايته هذه، ولا سيما مع المخالفة.

أما اختلاف المتن عن الثوري: فرواه إسماعيل بن عمرو^{٧٧٠}، وزافر^{٧٧١}، وعبيد الله بن موسى^{٧٧٢}، عن الثوري عن أبي الزبير عن سعيد بن جبير عن ابن عباس بلفظ ”في غير خوف ولا مطر“. وخالفهما عبد الرزاق الصنعاني^{٧٧٣} وأبو نعيم^{٧٧٤}، فرواياه عن الثوري عن أبي الزبير عن سعيد بن جبير عن ابن عباس بلفظ ”صلى رسول الله ﷺ الظهر والعصر جميعا، والمغرب والعشاء جميعا، في غير خوف ولا سفر. ولم يذكرا نفي المطر.

فإسماعيل بن عمرو هو أبو إسحاق البجلي. ضعفه أبو حاتم الرازي^{٧٧٥}، وكذلك الدارقطني^{٧٧٦}، وابن عدي^{٧٧٧}، وقال العقيلي: ”في أحاديثه مناكير“.^{٧٧٨} ذكره ابن حبان في كتابه الثقات وقال: ”يغرب كثيرا“.^{٧٧٩}

^{٧٦٨} القزويني، سنن ابن ماجه، الرقم ١٠٦٩؛ الطبراني، المعجم الكبير، الرقم ١١٠٧١، ١١٣٧٠.

^{٧٦٩} الرازي، الجرح والتعديل، ج ٦، ص ٦٠.

^{٧٧٠} أبو الشيخ الأصبهاني، جزء ما رواه الزبير عن غير جابر (الرياض: مكتبة الرشيد، ١٤١٧)، الرقم ٦٥، ٦٦.

^{٧٧١} الأصبهاني، جزء ما رواه الزبير عن غير جابر، الرقم ٦٧.

^{٧٧٢} البزار، مسند البزار، الرقم ٤٧٥٣.

^{٧٧٣} الصنعاني، المصنف، الرقم ٤٥٦٨؛ الشيباني، المسند، الرقم ٢٥٥٧.

^{٧٧٤} الطبراني، المعجم الكبير، الرقم ١٢٥١٦.

^{٧٧٥} ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج ٢، ص ١٩٠.

^{٧٧٦} علي بن عمر الدارقطني، الضعفاء والمتروكون (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٨٠)، ص ٨٢.

^{٧٧٧} ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج ١، ص ٥٢٥.

^{٧٧٨} العقيلي، الضعفاء الكبير، ج ١، ص ٨٦.

^{٧٧٩} البستي، الثقات، ج ٥، ص ٦١.

وأما زافر فهو ابن سليمان الإيادي، صدوق كثير الأوهام.^{٧٨٠}
وأما عبيد الله بن موسى فهو بن أبي المختار ابن باذام العبسي الكوفي. قال فيه ابن حجر: "ثقة كان يتشيع".^{٧٨١} وقال فيه عثمان بن أبي شيبة: "صدوق ثقة، وكان يضطرب في حديث سفيان اضطراباً قبيحاً".^{٧٨٢}

وأما عبد الرزاق، فقد تقدم أنه ثقة حافظ مصنف شهير.^{٧٨٣}
وأما أبو نعيم فهو الفضل بن دكين الكوفي، ثقة ثبت.^{٧٨٤} وهو أحد أثبت أصحاب الثوري.^{٧٨٥}
فلفظ عبد الرزاق وأبي نعيم عن الثوري بدون ذكر نفي المطر هو الصحيح عن الثوري، لأنهما أوثق من إسماعيل الجلي وزافر الإيادي، وعبيد الله بن موسى. ويضاف إلى ذلك أن أبا نعيم وعبد الرزاق من أثبت أصحاب الثوري.

وتابع الثوري - على الراجح عنه - عددٌ من الرواة، وهم: مالك^{٧٨٦}، وزهير^{٧٨٧}، وسفيان بن عيينة^{٧٨٨}، وحمام بن سلمة^{٧٨٩}، وهشام بن سعد^{٧٩٠}؛ كلهم عن أبي الزبير عن سعيد بن جبير بلفظ "في غير خوف ولا سفر"، بدون ذكر نفي المطر.

uin

UNIVERSITAS ISLAM NEGERI
SUNAN GUNUNG JATI
BANDUNG

- ^{٧٨٠} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٢١٣.
^{٧٨١} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٢١٣.
^{٧٨٢} عمر بن أحمد ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات (الكويت: الدار السلفية، ١٩٨٤)، ص ١٦٥.
^{٧٨٣} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٣٥٤.
^{٧٨٤} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٤٤٦.
^{٧٨٥} الدارقطني، سؤالات أبي عبد الله بن بكير للدارقطني، ص ١٠٨-١٠٩.
^{٧٨٦} مسلم، صحيح مسلم، الرقم ١٦٢٨؛ السجستاني، سنن أبي داود، الرقم ١٢١٠؛ النسائي، المجتبى، الرقم ٦٠١؛ النسائي، السنن الكبرى، الرقم ١٧١٥؛ الشافعي، السنن المأثورة، الرقم ٢٢؛ ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، الرقم ٩٧٢؛ أبو عوانة، المستخرج، الرقم ٢٣٩٧، ٢٣٩٨؛ الطحاوي، شرح معاني الآثار، الرقم ٩٦٧؛ البستي، صحيح ابن حبان، الرقم ٥٩٠٢؛ البيهقي، معرفة السنن والآثار، الرقم ٦٢٤٥.
^{٧٨٧} مسلم، صحيح مسلم، الرقم ١٦٢٩؛ الطبراني، المعجم الكبير، الرقم ١٢٥١٨.
^{٧٨٨} الشافعي، السنن المأثورة، الرقم ٢٤؛ الحميدي، مسند الحميدي، الرقم ٤٧٦؛ الموصلي، مسند أبي يعلى، الرقم ٢٤٠١؛ أبو عوانة، المستخرج، الرقم ٢٣٩٨؛ البيهقي، السنن الكبرى، ٥٦١٧.
^{٧٨٩} البيهقي، السنن الكبرى، الرقم ٥٦١٥.
^{٧٩٠} البيهقي، السنن الكبرى، الرقم ٥٦١٨.

وخالفهم قرة، فرواه عن أبي الزبير عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن الجمع المذكور كان في سفر إلى غزوة تبوك.^{٧٩١}

وقد تقدم أن الثوري ثقة حافظ، فقيه عابد، إمام حجة.^{٧٩٢} وأن مالكا إمام دار الهجرة رأس المتقنين وكبير المشتهين.^{٧٩٣} وسفيان بن عيينة ثقة حافظ فقيه إمام حجة.^{٧٩٤} وأما حماد بن سلمة فهو ابن دينار البصري أبو سلمة، قال فيه ابن حجر: "ثقة عابد".^{٧٩٥} وأما هشام بن سعد فقد تقدم أنه صدوق له أوهام.^{٧٩٦} وأما قرة فهو ابن خالد السدوسي البصري، قال فيه ابن حجر: "ثقة ضابط".^{٧٩٧} وقد أخطأ قرة في رواية هذا الحديث رغم ثقته. تفرد هو دون سائر أصحاب أبي الزبير بذلك اللفظ، ولفظه معارض لغيره؛ فإن الثقات عن أبي الزبير ذكروا أن هذا الجمع كان في الحضر، بينما ذكر قرة أنه كان في غزوة تبوك. ومما يزيد إعلالا على روايته بهذا اللفظ، أنه أيضاً قد روى هذا المتن عن أبي الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل مرفوعاً^{٧٩٨}، وتابعه على هذه الرواية زهير بن معاوية.^{٧٩٩} وبهذا، يتبين أنه كان أراد حديث معاذ فأخطأ، وأدخل متن حديث معاذ في حديث ابن عباس. وقد أعلل رواية قرة هذه البيهقي.^{٨٠٠} وبناء على هذا الترجيح، يتبين أن الصواب من متن أبي الزبير هو "في غير خوف ولا سفر" لرواية الثقات له؛ وليس فيه ذكر نفي المطر، وأن الجمع ليس في غزوة تبوك. وطريقة تخريج مسلم لرواية قرة هذه تشير إلى إعلاله لها، حيث إنه رواها عقب رواية المحفوظ عن أبي الزبير، ثم أعقبها بحديث معاذ بن جبل، ليدل على أن متن الحديث هو لمعاذ لا لابن عباس.

^{٧٩١} مسلم، صحيح مسلم، الرقم ١٦٣٠؛ ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، الرقم ٩٦٧؛ الطبراني، المعجم الكبير، الرقم ١٢٥٢٠؛ البيهقي، السنن الكبرى، الرقم ٥٦١٩.

^{٧٩٢} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٢٤٤.

^{٧٩٣} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٥١٦.

^{٧٩٤} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٢٤٥.

^{٧٩٥} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ١٧٨.

^{٧٩٦} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٥٧٢.

^{٧٩٧} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٤٥٥.

^{٧٩٨} روايته عند مسلم من طريق خالد بن الحارث عن قرة، به. انظر: مسلم، صحيح مسلم، الرقم ١٦٣٢. وتابع خالداً عبد الرحمن بن مهدي كما عند ابن خزيمة، وكذلك مالك. انظر: ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، الرقم ٩٦٦؛ الأصبغي، الموطأ، الرقم ٣٣٦.

^{٧٩٩} أخرجه مسلم من طريق زهير عن أبي الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل، انظر: مسلم، صحيح مسلم، الرقم ١٦٣١. وزهير ثقة ثبت، انظر: العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٢١٨.

^{٨٠٠} البيهقي، السنن الكبرى، ج ٦، ص ٢١٤.

وبهذا، يستخلص اختلاف المتن عن سعيد بن جبير على الصيغتين:

- (١) ما رواه حبيب بن أبي ثابت بلفظ: جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مطر؛
- (٢) وما رواه أبو الزبير بلفظ: صلى رسول الله ﷺ الظهر والعصر جميعاً، والمغرب والعشاء جميعاً، في غير خوف ولا سفر.

حبيب بن أبي ثابت هو أبو يحيى الكوفي. قال فيه ابن حجر: "ثقة فقيه جليل، وكان كثير الإرسال والتدليس".^{٨١١} وأما أبو الزبير، فقد تقدم أنه صدوق.

وحبيب بن أبي ثابت، وإن كان هو أوثق من أبي الزبير، إلا أن ثمة قرائن تُعَلِّلُ بها لفظه، يعني ذكر نفي مطر. وقد ذكر البزار أن حبيباً قد تفرد هو دون سائر الرواة بذكر "ولا مطر".^{٨١٢} نعم، قد روى صالح مولى التوأمة بنحو لفظ حبيب، غير أنه ضعيف، وإيراد ابن عدي حديثه في كتابه "الكامل" يُعَدُّ إعلالاً له منه. فهذا يدل على أن زيادة نفي المطر إنما أول ظهوره كان من حبيب بن أبي ثابت، بينما لم يرد ذكره من وجه صحيح في رواية غيرهم. ثم إن متن أبي الزبير وافق متن الشعبي وجابر بن زيد المتقدمين من حيث المعنى، فليس في مَتنَهما ذكر "ولا مطر". وجابر بن زيد من كبار أصحاب ابن عباس، كسعيد بن جبير. فموافقة هذه الروايات في المعنى، مع اتفاقها على ترك هذه الزيادة، تدل على أن هذا المعنى كان متداولاً في أصحاب ابن عباس من غير ذكر هذه الزيادة. ومما يؤيد ترجيح رواية أبي الزبير على رواية حبيب بن أبي ثابت أن الأئمة، مثل مالك، والثوري، وابن عيينة وغيرهم، قد رَووا عن أبي الزبير، بينما لم يرو عن حبيب إلا الأعمش؛ فرواية جمع من الأئمة مقدّمة على غيرهم. وقد رجّح عدم ذكر نفي المطر الأئمة مثل ابن خزيمة^{٨١٣}، والبيهقي^{٨١٤}، وابن عبد البر^{٨١٥}. وأشارت طريقة مسلم في تخريج لفظ حبيب إعلالاً له منه، حيث إنه ذكر لفظه في آخر الاختلاف عن سعيد بن جبير. ولكن قد رجح ابن المنذر وابن تيمية رواية حبيب على أبي الزبير، يعني رجّحاً لفظ "ولا مطر"؛ لأنه لو كان المطر سبباً لجمع النبي ﷺ لذكره ابن عباس. ثم إنه قد ذكر أن الجمع كان بالمدينة، فذكر

^{٨١١} العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ١٥٠.

^{٨١٢} البزار، مسند البزار، ج ١١، ص ٢٤٤.

^{٨١٣} ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، ج ١، ص ٤٨١.

^{٨١٤} البيهقي، السنن الكبرى، ج ٦، ص ٢١٥؛ البيهقي، معرفة السنن والآثار، ج ٤، ص ٣٠١.

^{٨١٥} القرطبي، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ج ٨، ص ٥٩.

”ولا سفر“ تكرر لا حاجة إليه. وعلاوة على ذلك، فإن حبيبا أوثق من أبي الزبير.^{٨٦} وفي استدلالهما نظر من جهتين. أما الأولى، فإن الاستدلال بعدم ذكر المطر مبني على إلزام ما لا يلزم، إذ لا يلزم من ترك ذكر السبب نفيه، لاحتمال الاكتفاء بذكر أصل الواقعة دون جميع قيودها وملابساتها. وأما الثانية، فدعوى التكرار في لفظ ”ولا سفر“ غير مسلم؛ لأن رواية أبي الزبير لم يرد فيها التصريح بكون الواقعة في المدينة، وإنما جاء فيها ”صلّى رسول الله ﷺ الظهر والعصر جميعا، والمغرب والعشاء جميعا، في غير خوف ولا سفر“. وعلى هذا، فلا يكون ذكر ”ولا سفر“ تكراراً، بل هو قيدٌ مستقلٌ له فائدته. فهذا اللفظ هو الذي وافق لفظ الشعبي وجابر بن زيد عن ابن عباس وإن كان حبيب أوثق من أبي الزبير.

المطلب الثالث: الخلاصة

يُستخلص من دراسة هذا الحديث أن الراجح في متنه هو ما رواه الشعبي، وجابر بن زيد، وسعيد بن جبير - على الراجح عنهما - من أن النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء جميعاً من غير خوف. وقد عبّر سعيد بن جبير عن ذلك بقوله: صلى رسول الله ﷺ الظهر والعصر جميعاً، والمغرب والعشاء جميعاً، في غير خوف ولا سفر، دون ذكر ”المدينة“، مكتفياً بلفظ ”من غير سفر“ إشارة إلى أن الصلاة وقعت فيها.

كما يتبين أن زيادة لفظ ”ولا مطر“ التي أخرجها مسلم تُعدّ معلولة، غير أن هذه العلة لا تؤثر في صحة بقية متن الحديث، إذ يبقى أصل الجمع ثابتاً. ويظهر أيضاً أن ما ورد عند مسلم من ذكر هذا الجمع في سياق السفر إلى غزوة تبوك من حديث ابن عباس معلول، والصواب أن هذا المتن من حديث معاذ بن جبل، مما يدل على وقوع إدخال حديث في حديث.

ومن خلال النظر في صنيع الإمام مسلم في سوق الروايات وترتيب الألفاظ، يتضح أنه لم يُسوّ بينها في القوة، بل إن طريقته في عرضها تُشعر بنوع إشارة إلى تعليل هذين اللفظين، مما يدل على دقته

^{٨٦} ابن المنذر، الأوسط من السنن والإجماع والاختلاف، ج ٣، ص ١٣٦؛ الحزاني، مجموع الفتاوى، ج ٢٤، ص ٧٥.

الفصل الرابع: الإسهام العلمي الأصيل (*Novelty*)

قد تقدّم في الفصل الثاني بحثٌ شرط الإمام البخاري ومسلم في رجالهما، وأنهما - لِمَا كان كتابهما في أعلى درجات الصحّة - إنما اعتمدا في الأصل على الرواة الثقات. غير أنّ ذلك لم يمنعهما من تخريج أحاديث بعض من تُكَلِّم فيه من الرواة؛ وهنا تتجلى براعتهما في النقد الحديثي، إذ لم يُخَرِّجا أحاديث هؤلاء على جهة الاعتماد والأصل، بل أوردوها في المتابعات والشواهد. بل زاد الأمر على ذلك أنّهما لم ينتقيا من حديث هذه الطائفة إلا ما تبين لهما صحته واستقامته.

وليس براعتهما مقصورةً على هذا الجانب، بل إنّ دراسة الأحاديث في هذا الباب كشفت عن مهارةٍ أخرى لهما في توظيف المتون المعلولة. فمن جهة القادح، فإنّ ما ورد من تلك الألفاظ المعلولة إنما هو من قبيل العلل الجزئية التي لا تُفسد أصل الحديث، ولا تمسّ جوهر معناه. وأمّا من جهة موضع إيراد هذه المتون في الصحيحين، فيظهر أنّ الإمام البخاري - وبوجهٍ أظهر الإمام مسلم - كانا على وعيٍ بها؛ فالبخاري يوردها غالباً في موضع الشواهد لا في الأصول، فهي عنده للاستئناس لا للاحتجاج والاعتماد. وإن أوردتها في الأصول، فلا يخلو ذلك من أحد أمرين: إمّا أن لا تكون متعلّقة بترجمة الباب، أو تكون في أبواب الفضائل التي جرى فيها التسامح. وأمّا الإمام مسلم، فإنّ ما يورده من المتون المعلولة في صحيحه إنما يجري على وفق منهجه الذي قرره في مقدّمة كتابه؛ إذ بيّن أنّ من مقاصد تكرار الحديث إظهار ما فيه من علة. وقد دلّ تحليل الأحاديث في هذا الباب على صدق هذا المسلك، حيث يتبيّن من صنيعه أنّه يقصد إلى التنبيه على مواضع العلل من خلال عرض الروايات المختلفة، على وجهٍ يُدرّكه من له عناية ودربة بهذا الفن.

ونظراً إلى ما تميّز به الإمامان البخاري ومسلم من حُسن انتقاء أحاديث الرواة، ودقّة نظرهما في توظيف ألفاظ المعلولة، فيقدّم هذا البحث تحوُّلاً في النظرة (*paradigm shift*) إلى الصحيحين. فإن كان الفهم الشائع يقتصر على كون الكتابين حاويين للأحاديث الصحيحة، فهذا البحث يُثبت أن: الصحيحين ليسا مجرد كتابين يحويان أحاديث صحيحة، بل كتابان يحملان - منهجياً - معالم نقدية، تُعلّم كيفية الموقف المتناسب في نقد الأحاديث النبوية.